الصراع في إثيوبيا

المشروع المأزوم وتداعياته الإقليمية

تحرير

د. أحمد أمل

تقديم

د. خالد عكاشة

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الصراع في إثيوبيا

المشروع المأزوم وتداعياته الإقليمية

الصراع في إثيوبيا

المشروع المأزوم وتداعياته الإقليمية

تحرير

د. أحمد أمل

تقديم

د. خالد عكاشة

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الصراع في إثيوبيا, المشروع المأزوم وتداعياته الإقليمية

تحرير: د. أحمد أمل

تقديم: د. خالد عكاشة

رقم الإيداع: ٤٦٩٠/ ٢٠٢٢م

الترقيم الدولي: 978-977-86081-44

الطبعة الأولى، 2022

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

مقدمة 7

1 القسم الأول: نشأة الصراع في إقليم تيجراي 9

أثيوبيا.. أبعد من حرب أهلية 11

الدولة على المحك: إثيوبيا وموقف الجماعات الإثنية من الصراع في تيجراي 15

الصراع في تيجراي: الحسابات العسكرية والتحديات المستقبلية 21

اتّجاهات الصراع في إقليم تيجراي وتداعياته الإقليمية 27

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في إقليم تيجراي 31

خطاب الكراهية في إثيوبيا وتداعياته على تماسك الدولة 41

ما بعد «سقوط» ميكيلي: مستقبل الصراع في إثيوبيا 47

2 القسم الثاني: المرحلة الثانية من الصراع 53

الدولة المأزومة: إثيوبيا بين استعادة التعايش وطموحات تقرير المصير 55

التأجيل الثالث: لماذا تعجز إثيوبيا عن إجراء الانتخابات؟ 61

من الدفاع إلى الهجوم: أسباب انتقال الحرب من تيجراي لأمهرا 69

أبعد من تيجراي: "سلاح الجوع" في الحرب الأهلية الإثيوبية 73

حرب "آبي أحمد" الثانية ضد تيجراي: التطورات والتداعيات 81

تداعيات خطيرة: تنامي التطرف الديني في إثيوبيا 85

تحالف القوميات: التوازنات العسكرية المتغيرة في إثيوبيا 89

تقدم قوات التيجراي وأزمة حكومة أبي أحمد 95

إثيوبيا.. التحولات الدراماتيكية على أسوار العاصمة 101

ما بعد البندقية: مستقبل الحل السياسي في إثيوبيا 105

آفاق الانتصار: فرص عودة التيجراي لحكم إثيوبيا 109

تحولات هيكلية: ما الذي تغيّر في الحرب الإثيوبية في عامها الثاني؟ 115

بعد عام من الصراع: الآثار الاقتصادية للصراع في إثيوبيا 121

3 القسم الثالث: البعد الدولي للصراع في إثيوبيا 129

دلالات ومحددات "التقارب" الإثيوبي الإريتري 131

الدبلوماسية الإثيوبية في سياق مضطرب 139

التناقضات السودانية الإثيوبية المتنامية 149

أزمة إغلاق السودان المعبر الحدودي مع إثيوبيا 155

الوساطة الجزائرية في أزمة سد النهضة الإثيوبي 159

الاستجابة الدولية للأزمة الإنسانية الناتجة عن الصراع في إثيوبيا 163

العقوبات الأمريكية على إثيوبيا 186

تطور التعاطي الدولي والإقليمي مع الأزمة الإثيوبية 194

إلى أين سيتطور موقف واشنطن بشأن الأزمة الإثيوبية؟ 181

4 القسم الرابع: الأبعاد المحلية للصراع 189

اتساع خريطة الصراعات الداخلية: إلى أين يأخذ آبي أحمد إثيوبيا؟ 191

أزمة جديدة: الصراع داخل إقليم أمهرا الإثيوبي 197

القيمانت: أزمة جماعة وواقع معقد بإقليم أمهرا الإثيوبي 203

صراعات ملتهبة: أزمة العفر والعيسى ومستقبل الاتحاد الإثيوبي 207

الحرب الأهلية: الصراع المسلح في إثيوبيا يصل إلى إقليم العفر 213

موقف قومية «العفر» من الصراع الدائر في إثيوبيا 217

إقليم الصومال بإثيوبيا وحسابات معادلة توازن القوى الداخلية 225

إقليم القوميات والشعوب والأمم الجنوبية الإثيوبية.. فصل من فصول الانقسام 231

الانقسامات داخل قومية الأورومو حيال سياسات آبي أحمد 237

مقدمة

لم يكن تفجر الصراع في إقليم تيجراي في نوفمبر 2020 أمراً مفاجئاً، إذ سبقه تصاعد في موجات العنف متعددة الأبعاد لأكثر من خمس سنوات، كشفت عن العديد من مظاهر الوهن في بنية الدولة الإثيوبية وفي النموذج السياسي الذي تم تبنيه منذ مطلع التسعينيات والقائم على الفدرالية الإثنية بما تضمنته من اختلالات متعددة على مستوى علاقات حكومة المركز بحكومات الأقاليم، وعلى مستوى علاقات حكومات الأقاليم ببعضها البعض. ومع استهلاك مختلف الأطراف في إثيوبيا الحلول السياسية للأزمات المتراكمة واحداً تلو الآخر، تنامت فرص اللجوء للعنف على نحو ما تفجر بحدة في يوليو 2020 في إقليم أوروميا، قبل أن يتسبب إجراء حكومة إقليم تيجراي الانتخابات الإقليمية في سبتمبر من العام نفسه بإرادتها المنفردة وبالمخالفة لقرارات المجلس الفدرالي في جعل إقليم تيجراي المرشح الأول لإطلاق التفاعلات الصراعية على نطاق واسع.

وعلى الرغم من أن التصور الأصلي لحرب تيجراي لدى الحكومة الفدرالية في أديس أبابا كان قائماً على شن عملية خاطفة لإسقاط حكومة الإقليم والسيطرة على كامل مساحته وتنصيب حكومة جديدة موالية في أضيق نطاق زمني ممكن، حالت العديد من العوامل الجغرافية والسكانية والعسكرية دون تحقق هذا التصور على أرض الواقع. فالعملية الخاطفة التي أعلن رئيس الوزراء آبي أحمد اكتمالها قبل انقضاء أربعة أسابيع على إطلاقها، فشلت في فرض سيطرة كاملة على الإقليم الواقع في أقصى شمال البلاد.

وبالتوازي مع إجراء الانتخابات العامة في نهاية يونيو من العام نفسه استعادت القوات التابعة لجبهة تحرير تيجراي السيطرة على مدينة ميكيلي عاصمة الإقليم وغالبية مدنه الرئيسية لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الصراع تبادلت فيها أطرافه مواقع الدفاع والهجوم. وبعد تمدد لقوات تيجراي في إقليمي العفر وأمهرا وأنباء عن التقدم صوب العاصمة الإثيوبية، انتهت موجة التمدد خارج حدود الإقليم بعد بلوغ القوى المتقاتلة مستوى متقدم من الاستنزاف وتيقن الجميع من استحالة تحقيق أي طرف نصر حاسم في الصراع الذي دام لأكثر من عام كامل. وفي اللحظة الراهنة، يبدو الصراع في إثيوبيا مقبلاً على مرحلة من التهدئة، لا يمكن التنبؤ الدقيق بمآلاتها النهائية في ظل الفرص الكبيرة للانتكاس.

وبجانب تعدد مراحلها، تعددت أبعاد الحرب في تيجراي بصورة لافتة. فبعيداً عن جبهات الحرب الرئيسية تسببت حرب تيجراي في تفجر العديد من الأزمات الكامنة في مختلف الأقاليم الإثيوبية دون استثناء، والتي شهدت تصاعداً غير مسبوق في حدة التفاعلات الصراعية فيها سواء تلك التي كانت قوات الجيش الفيدرالي طرفاً فيها أو التي وقعت بين قوات تابعة للحكومات الإقليمية وبعضها البعض. فبالتوازي مع تفاعلات حرب تيجراي تنامى نشاط مجموعات مسلحة مناوئة للدولة في إقليمي أوروميا وبني شنقول-جوموز، كما وقعت اشتباكات عنيفة بين القوات التابعة لحكومة الإقليم الصومالي والقوات التابعة لحكومة إقليم العفر المجاور، هذا بالإضافة لمناوشات متعددة انخرطت فيها جماعة أمهرا مع عدد من الجماعات الصغيرة في الإقليم. ولم تكن الأبعاد الدولية أقل تعقيداً من الأبعاد المحلية للصراع في إثيوبيا، فمنذ وقت مبكر، تسبب الانخراط الإريتري المكثف في العمليات القتالية في إضفاء الطابع الإقليمي على الحرب في تيجراي على النحو الذي شمل كافة دول القرن الأفريقي دون استثناء، كما جاء الصراع على خلفية علاقات ثنائية متوترة أصلاً بين إثيوبيا والسودان، هذا بجانب البعد الدولي الذي اتضحت ملامحه تدريجياً في ظل احتدام المنافسة الدولية على القرن الأفريقي.

على هذا الأساس، آثر المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية أن يجمع في إصدار واحد كل ما أنتجه خبراء وباحثي المركز من أوراق متعددة تابعت الحرب في تيجراي منذ بدايتها المبكرة، مع تعزيز هذا الإنتاج بمواد إضافية تنشر للمرة الأولى تغطي مختلف مراحل وأبعاد الصراع الذي شهدته إثيوبيا منذ خريف 2020.

القسم الأول

نشأة الصراع في إقليم تيجراي

1 في أثيوبيا.. أبعد من حرب أهلية

د. خالد عكاشة*

جذور الصراع الدائر الآن في إثيوبيا، والتفاعلات العديدة التي جرت بعد رسوخ تلك الجذور، تجعل النظر إلى إعلان أديس أبابا استقرار حدة القتال ودخول قواتها "ميكيلي" عاصمة إقليم تيجراي، محل تشكك على الأقل في جانب اعتبار هذا الدخول يمثل كلمة النهاية لهذه الحرب التي اندلعت بين الحكومة الفيدرالية و«الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي".

فالإعلان في حد ذاته صادر عن أديس أبابا وحدها، في حين ضرب على الإقليم حالة عزلة شاملة عن العالم، منذ اندلاع القتال قبل نحو شهر، حيث قامت قوات الجيش الإثيوبي بقطع كل وسائل الاتصال الهاتفي والشبكي عنه، وامتد ذلك للكهرباء والخدمات الأساسية الأخرى. كما بدا أيضًا من الأحداث على الأرض أن قيادات الجبهة نفذت هناك ما يشبه الخروج التكتيكي، باتجاهها اللجوء إلى الجبال للاحتفاظ بالقيادات الميدانية التي لم تخسر منهم أحدًا حتى الآن، وفي نفس الوقت تجنب عاصمتهم وبنيتها عملية التدمير التي كانت تتهيأ لها قوات الجيش الإثيوبي.

الذي يرجح تلك المعطيات أن قادة الجبهة تركوا وراءهم بعض الدبابات وقطع المدفعية، في الوقت الذي حرصوا أثناء الانسحاب نحو الجبال على نقل كل أسلحتهم

*مدير المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية

الخفيفة والمتوسطة إلى هناك. وأيضًا ثمة رسالة عسكرية أخيرة نفذتها الجبهة قبيل خروجها من العاصمة بساعات، تمثلت في إطلاقها دفعة من «6 صواريخ» باتجاه العاصمة الإريترية أسمرة، لتكون ثاني دفعة إطلاق تصيب الجارة القريبة، بعد الأولى التي أصابت مطارها الرئيسي بعد أسبوع من اندلاع القتال.

هذه الرسالة الأخيرة قبل الخروج، تحمل في جزء منها بعضًا من أسباب التراجع الذى قررته الجبهة، فهو يعكس قناعاتها التي تشكلت من أحداث الميدان، بأن هذه المرة لن تكون في مواجهة الجيش الإثيوبي وحده، بل إن إريتريا كشفت عن توجهاتها منذ اللحظة الأولى بأنها ستكون حليفًا مؤكدًا لقوات وتوجهات رئيس الوزراء أبى أحمد، بالنظر للعديد من الإجراءات التي تكشف منها عن أن أسمرة ضالعة في مخطط الهجوم عليها.

فقد سمحت الأخيرة لقوات الجيش الإثيوبي، بالقيام بعمليات التفاف على الإقليم بمحاذاة حدوده مع إريتريا بالتوغل لعشرات الكيلومترات غض الطرف عنه عمدًا، وكذلك قيام المستشفيات في أسمرة باستقبال الجرحى من قوات أديس أبابا، دون جرحى الإقليم ونازحيه الذين وصلوا للمئات في غضون أيام معدودة.

كلتا الدولتين نفت هذا الأمر في تصريحات خجولة غير قاطعة، لكن المؤكد أن قادة «الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي» خرجوا بالفعل من العاصمة «ميكيلى»، هربًا من الوقوع في «كماشة» توافق إثيوبي إريتري على تحطيم قدرات إقليم "تيجراى".

لهذا التوافق الذي يدرك الـ«تيجراي» بواعثه كثير من المؤشرات، لم تخطئها عيونهم المدربة على قراءة ما يدور بجانبي الحدود، حيث كانوا في القلب من الصراعات المدمرة التي نشبت عامي 1998 و2000، بعد أن انقضى شهر العسل بين الحليفين القديمين «الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى» و«الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا»، قاد الأولى «ميليس زيناوي» والثانية كانت بقيادة «أسياس أفورقى»، ونجحا في الإطاحة بنظام «منجستو هيلا مريم» 1991 بعد 17 عامًا كاملة من الصراع.

على إثر هذا النجاح منح أفورقى جائزته من الغنيمة بالإعلان عن استقلال إريتريا 1991 مع التعهد ببعض الالتزامات الرئيسية لنظام زيناوى والدولة الإثيوبية، لها علاقة بالأمن والدفاع وتأمين استخدام الموانئ الإريترية للدولة الحبيسة، فضلًا عن اتفاقات تفضيلية للتجارة وتوحيد العملة وغيرها.

على خلفية إثارة «أسياس أفورقى» إشكالية ترسيم الحدود بين البلدين، سرعان ما توافرت الذريعة للانقلاب على تلك الالتزامات، لينقلب كلا الرئيسين لحالة عداء تاريخي وصفها زيناوى طوال سنوات حكمه، بأن إريتريا وجهت لإثيوبيا «طعنة غادرة» في الظهر، في الوقت الذى كان ضباط الجيش الإثيوبي يصفون «همسًا» هذه الحروب المتتالية بين الجارتين، بأنها حرب زيناوى والتيجراي مع أفورقى وإريتريا.

هذه المرة ينظر إلى ما يقوم به رئيس الوزراء أبى أحمد منذ أربعة أعوام وأسماه نهجًا إصلاحيًا، كونه لا يعدو حزمة من السياسات العرقية ذات البعد «الثأري» ضد قومية تيجراى، خاصة بعد أن قرر حل «تحالف الجبهة الديمقراطية لشعوب إثيوبيا» الذى كانت تسيطر عليه «جبهة التيجراي»، وأسس بدلًا عنها «حزب الازدهار» بغرض الانقلاب على الهوية الفيدرالية لإثيوبيا الدولة متعددة القوميات. وانتقل المشهد الإثيوبي بالطبع نقلة نوعية بعد توقيع اتفاقية السلام والصداقة مع إريتريا يوليو 2018، حيث أسهم ذلك في فوز أبى أحمد بجائزة نوبل للسلام، في حين رفعت مجموعة من العقوبات الدولية التي فرضت على إريتريا منذ العام 2009.

لاحظ الكثيرون ومنهم التيجراي بالضرورة، أن ما تلا ذلك كان نسج صداقة غير رسمية وشخصية للغاية بين أبى أحمد وأسياس أفورقى، في الوقت الذى لم تسهم الاتفاقية إلا بتقدم مؤسسي ضئيل في العلاقات بين البلدين.

لاشك أن الرئيس الإريتري يحمل ضغينة كبيرة للتيجراي، وتعمقت خلال السنوات الأخيرة، عندما برزت الجبهة كمعرقل لتنفيذ اتفاق السلام وإحراز تقدم في ترسيم الحدود، لذلك رفض نظام أفورقى انخراط القيادات التيجرانية في المناقشات الحدودية الدولية، التي يشعرون بأنها تتم بشكل صارم بين الحكومة الفيدرالية التي تم تهميش جبهة تحرير تيجراى منها وإريتريا، فضلًا عن أيديولوجية أفورقى الراسخة التي تنظر إلى الفيدرالية باعتبارها «فوضى عرقية» تناهض مركزية السلطة. وهنا يتلاقى الصديقان مرة أخرى، فتحالف أبى أحمد وأفورقى لا يأتي من فراغ أيديولوجي، بل إن صميم ما يستشعره الداخل الإثيوبي أن إصلاحات أبى أحمد تبتعد عن الفيدرالية المتعددة الجنسيات الموعودة، وهو ما جعل القوميات الأخرى يسودها اضطراب كبير خشية مصالحها المهددة، في تلاقى الزعيمين على هذا المخطط الذي قد يؤدى

إلى ضرب استقرار منطقة القرن الإفريقي برمتها، حيث تعيش على بحيرة مضطربة من الإثنيات والعرقيات، التوافق بينهم على درجة عالية من الهشاشة.

وهناك من يرى أن «أسياس أفورقي» يخوض هذا الفصل من النزاعات بالانحياز الشكلي لنظام أديس أبابا، في حين يضمر الكثير من أسباب صناعة التدمير الداخلي لهذه الدولة التي يحمل لها هو الآخر ثأرًا عميقًا، يجعل القادم أكثر خطورة وأبعد ضبابية من أمكانية الرؤية عما ستسفر عنه فصول أخرى قادمة لا محالة.

2 الدولة على المحك إثيوبيا وموقف الجماعات الإثنية من الصراع في تيجراي

صلاح خليل*

يبدد الهجوم العسكري الإثيوبي المتصاعد في إقليم تيجراي شمال إثيوبيا، والقصف والتحركات العسكرية والحشد والتعبئة بين الجانبين، الآمال في إنهاء سريع للصراع بينهما، فضلًا عن تضاؤل فرص التفاوض مما يزيد مخاوف اندلاع حرب أهلية شاملة، لا سيما في ظل اعتقال آلاف المواطنين في جميع أنحاء البلاد، وفرض حالة الطوارئ لمدة ستة شهور في الإقليم المضطرب، وعدم وجود أفق لتحقيق أي من الطرفين انتصارًا واضحًا في المدى المنظور، والخوف من أن استخدام القوة من جانب الحكومة المركزية سوف يسهم في تأجيج النزاعات الانفصالية والصراعات بين مختلف مكونات إثيوبيا المتعددة، لا سيما أن جميعها لديها طموحات انفصالية ونزعات ذاتية. في هذا السياق، يثور تساؤل عن تأثير الصراع في إقليم تيجراي على القوميات الأخرى من حيث ردود فعلها ومدى تأثرها به، وتأثيره على طموحاتها وإمكانية سعيها لتحقيق أهداف ذاتية، أو ربما كبت طموحها في ظل التدخل العنيف من جهة الدولة من أجل إخماد تمرد التيجراي.

*خبير بوحدة الدراسات الافريقية

أولًا: المواقف المتباينة للجماعات الإثيوبية

منذ الرابع من نوفمبر 2020 لم تتمكن القوات المسلحة الإثيوبية أو جبهة تحرير تيجراي من حسم المعركة لصالحها، في ظل عدم قدرة الحكومة المركزية بعد أكثر من أسبوعين على حسم الصراع مع الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، فالتراجع أو الانسحاب التكتيكي للتيجراي لوسط الإقليم من المحتمل أن يكون فخًّا للقوات الحكومية من خلال استدراجهم لفرض قتال العصابات وتكتيك الكمائن ومصايد الدبابات للقضاء على الأسلحة والمدرعات والميكانيكية، ومن ثم الانقضاض على تجمعات القوات الحكومية، بالإضافة إلى ذلك سوف تلجأ الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي إلى حرب العصابات من خلال المرتفعات لاستنزاف القوات الحكومية. لا سيما أن الصراع أصبح الآن أكثر تعقيدًا مع اتساع دائرة الاشتباكات لتشمل جماعات أخرى.

1. موقف قومية بني شنقول

بالنظر لعلاقة إقليم بني شنقول جوموز -على سبيل المثال- مع جيرانهم من القوميين الأمهرة، يتضح أنه كان -ولا يزال- لديهم تاريخ طويل من العلاقات المضطربة، لذا اتخذت قيادات بني شنقول موقفًا واضحًا من الأزمة في إقليم تيجراي، حيث تبنى كتابها ومثقفوها خطابًا واحدًا، وانخرطوا في دعم الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، باعتبارها فرصة ربما لا تتكرر، وفقًا للممثل الدبلوماسي لقومية بني شنقول السيد "نيلسون عبدالناصر"، حيث دعا شعب بني شنقول للخروج من قبضة النظام الحاكم وتحقيق مصيره. في السياق نفسه، نصبت مجموعة مسلحة من بني شنقول كمينًا لناقلة عسكرية تنقل جنودًا من إقليم أمهرة إلى إقليم تيجراي مما أدى إلى مقتل أكثر من 34 شخصًا، وحتى هذه اللحظة لم تتبنَّ حركة تحرير بني شنقول المسئولية عن هذا الهجوم.

وفي تغريدة في مدونة صوت بني شنقول كتب الأستاذ "حسن حامد السيد نور الدين"، أن التعتيم الإعلامي في بني شنقول هو امتداد طبيعي لدولة الاحتلال الإثيوبي لإقليم بني شنقول. وأضاف أن تداعيات الحرب على إقليم تيجراي سوف

يستغلها الثالوث المدمر في وصفه لكل من (آبي أحمد، ديمكمبي مكونن، تمسجن ترونيه) ضد قوميات الجوموز وبني شنقول، عبر ممارسة انتهاك ممنهج من ضمن الخطة الاستراتيجية لتهجير السكان الأصليين من قراهم في بني شنقول. وأوضح أن هذه الحرب أدت إلى نزوح أعداد كبيرة على الشريط الحدودي للنيل الأزرق في مناطقهم. وطالب "نور" بدور كبير لدول الإيجاد ومجلس السِلم والأمن الإفريقي لتهدئة الأوضاع السياسية والأمنية في إثيوبيا، وتبني مصالحة تفضي إلى سلام شامل بين القوميات المتناحرة.

2. موقف قومية الأورومو

في تغريدة كتبها البروفيسور "مرارا جودينا" -أستاذ العلوم السياسية بجامعة أديس أبابا، وعضو البرلمان السابق، والأمين العام لحزب مؤتمر الأورومو الفيدرالي (OFC)- قال: إن ثمن اضطهاد الأوروميين والتيجراويين وظلمهم وإثارة غضبهم باهظة الثمن للغاية تاريخيًا، وهذه الحقيقة أصبحت واضحة في السياسة التي ينفذها ويتبناها "آبي أحمد".

ويتهم نشطاء الأورومو المعارِضة حكومة رئيس الوزراء "آبي أحمد" بمحاولة إعادة تأكيد سيطرتها المركزية على أوروميا، ورفض حملتهم من أجل الحقوق الثقافية والحقوق اللغوية، بما يضع مستقبل نظام الفيدرالية الإثنية على المحك. وانتقدت جماعة الأورومو بشدة سياسة الحكومة باستخدامها العنف كفرصة للقضاء على خصومها السياسيين، لا سيما أولئك الذين يمثلون تهديدًا كبيرًا لفرص "آبي أحمد" المستقبلية.

3. موقف القوميات في جنوب إثيوبيا

أما في جنوب غرب إثيوبيا فتترقب القوميات بحذر شديد ما يحدث في إقليم تيجراي، وأيضًا تتخوف من التهديدات التي تحاول قومية (الولايتا) تنفيذها في ظل الأوضاع الداخلية، وإعلان عن إقليم جديد في الجنوب الإثيوبي، وبالتالي تصبح أقاليم الجنوب ثلاثة بدلًا من اثنين.

ومن الواضح أن هناك تباينًا في مواقف الإثنيات الإثيوبية، فمنها من يحاول استغلال الأزمة من أجل تحقيق مكاسب ذاتية وتشجيع عملية تقرير المصير

والانفصال، لا سيما في ظل الغبن السياسي والتهميش الذي تعاني منه قوميتا بني شنقول وقومية الأورومو. وهناك من يرى في الأزمة فرصة من أجل الضغط على حكومة "آبي أحمد" من أجل إجراء إصلاحات سياسية، والضغط على حكومته من أجل مزيد من الحقوق لكل من قوميات (ولايتا، غامبيلا، الأنواك، والجوراجي). وهناك من يترقب تطورات الموقف دون الدخول على خط الصراع مثل قومية (العفر، والقومية الصومالية).

ثانيًا: مستقبل الأزمة والدولة في إثيوبيا

يجادل البعض بأن الصراع يمكن أن يضعف الدولة الإثيوبية بشكل كبير، وهو الأمر الذي قد تكون له عواقب إقليمية مدمرة في حد ذاته، لا سيما في تشجيع الجماعات الأخرى في الدولة متعددة الأعراق على مواجهة الحكومة المركزية، ويمكن للصراع في إقليم تيجراي أن يرفع من زعزعة الاستقرار في الأقاليم الأخرى، بفضل البنية الاجتماعية الهشة للقوميات الإثيوبية، وأيضًا بسبب تباعد المناطق عن المركز، بما يجعل المركز غير قادر على السيطرة، وبالتالي يصبح المركز أضعف.

في غضون ذلك، قد تؤدي الأزمة إلى إجبار الآلاف على ترك منازلهم إما بشكل مباشر بسبب الصراع، أو بسبب الخوف من الصراع مما يثير مخاوف من أنه قد يتصاعد إلى حرب أهلية كاملة، ويزعزع استقرار المنطقة التي تعاني فعلًا من هشاشة الأوضاع الداخلية. وفي غضون تلك المعارك نشبت بوادر نزاع بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم أمهرة بعد أن قرر حاكم إقليم تيجراي الجديد المعين من قبل "آبي أحمد" تعيين الكوادر الإدارية في المناطق التي انسحبت منها الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، بينما القوات الأمهرية الخاصة تعتبر تلك المناطق خاصة بها وترفض الانسحاب منها.

من جانب آخر، تعمل الحكومة الإثيوبية على إجراءات قانونية تخولها إخضاع قيادات الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي للمساءلة عن جميع الجرائم التي ارتكبوها طيلة العقود الثلاثة الماضية في إثيوبيا، بالإضافة إلى التخلص من الجبهة الشعبية وتحجيم نفوذها وسطوتها، وشل قدرتها ومنعها من العودة مرة

أخرى للحياة السياسية. باختصار فإن التحرك الأحادي الذي تسعى له الحكومة الإثيوبية لإعادة الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، إلى ما كانت إليه قبل ثلاثة عقود ماضية، يضع البلاد في ورطة كبيرة، بما يعني تبعثر القوميات وإحياء فرضية الانفصال، أو الانتقال إلى مرحلة أخرى وهي بلقنة ونهاية إثيوبيا كدولة للقوميات.

وفي السياق ذاته، دعت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، القوميات الإثيوبية وقواتها للانضمام إلى مسار النضال والكفاح المسلح والتمسك بمشروع الفيدرالية الإثنية، والتخلي عن سياسة الحكومة الإثيوبية الرامية إلى الاستبداد، من خلال فرض الرؤية السياسية لحزب "الازدهار"، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة رسالة تحذير لبعض قوى المعارضة له في البلاد، تحمل في طياتها تهديدًا صريحًا لمستقبل التعايش السلمي، وإنذارًا مبكرًا بارتفاع وتيرة التجاذبات الداخلية ذات الطابع العرقي والسياسي في إثيوبيا. ولكن إذا تزايدت الضغوطات الخارجية، خاصة في ظل تواجد الفاعلين الإقليميين والدوليين في المنطقة، ربما تدفع تلك الضغوط الحكومة المركزية وإدارة إقليم تيجراي، للوصول إلى تسوية للصراع بينهما.

ثالثًا: دروس مستفادة لمستقبل إثيوبيا

بجانب الآثار السلبية التي قدمها الصراع في إقليم تيجراي حتى الوقت الراهن، يمكن الخروج باثنين من الدروس المستفادة، يشير أولهما إلى أنه عندما يتعلق الأمر بإفريقيا جنوب الصحراء، وحتى الأماكن الأخرى التي تشهد تطورًا ونموًا اقتصاديًا وتغيرًا اجتماعيًا سريعًا، فإن ذلك لا يعني أن هذه الدول قد حققت تقدمًا حقيقيًا في سبيل تحقيق تماسك الدولة، وأن التوترات العرقية والدينية سوف تتلاشى مع التنمية. فعلى سبيل المثال، حققت إثيوبيا باستمرار على مدى السنوات الماضية أفضل معدلات نمو اقتصادي في إفريقيا، ولكن التوترات العرقية ارتفعت بالتوازي مع التحسن الاقتصادي. أما الدرس الثاني فيتعلق باستمرار تأثير الانتماءات الأولية الإثنية والقبلية في صياغة مستقبل الدول الإفريقية في ظل هشاشة الانتماء الوطني للدولة، الأمر الذي يوفر وقودًا مستمرًا للصراعات في الكثير من الدول، وفي مقدمتها إثيوبيا.

3 الصراع في تيجراي .. الحسابات العسكرية والتحديات المستقبلية

أحمد عليبه*

حسمت القوات الفيدرالية الإثيوبية جولة الحرب ضد (جبهة تحرير شعب التيجراي) المعارضة بعد نحو شهر من اندلاع القتال فيما بينهما، وأعلن رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" الانتصار وإحكام السيطرة الفيدرالية على الإقليم. في المقابل، يبدو أن المتمردين التيجراي يعتبرون أن تلك المعركة قد لا تكون الأخيرة في الصراع بين الطرفين على خلفية ما تعتبره التيجراي صراعًا وجوديًا يستهدف تصفيتها سياسيًا بعد نحو 3 عقود متصلة من الهيمنة على السلطة. الأمر الذي يتوقع معه استمرار التوتر في العلاقة بين الطرفين في ظل سلطة "آبي أحمد".

وينظر مراقبون إلى أن المعركة بشكل عام تعكس تحولًا فارقًا في مسار السياسية الإثيوبية، ما يقتضي التفرقة بين الأبعاد التكتيكية المحدودة للحرب على جبهة التيجراي، وبين الحسابات الاستراتيجية الشاملة للوضع الإثيوبي بشكل عام. إضافة إلى التفرقة بين المعركة بشكل الحالي باعتبارها ليست نهاية المطاف في الصدام المسلح على الجانبين، والسيناريو المحتمل بتجدد الصراع في أشكال أخرى، وهو ما يمكن مناقشته في عدد من الأبعاد، منها على سبيل المثال حسابات الأطراف في المعركة، والمآلات المحتملة لها في المستقبل على النحو التالي:

* رئيس وحدة التسلح بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أولا: تعبئة استباقية

تعكس تفاعلات المعركة بين قوات الجبهة والقوات الفيدرالية، حالة من التعبئة الاستباقية تجاوزت حدود العمليات المسلحة في جغرافيا الإقليم، حيث امتدت إلى إريتريا التي انحازت إلى أديس أبابا في المعركة بحكم العلاقة المتطورة بينهما، وعلى حساب التيجراي التي تناصبها إريتريا العداء تاريخيًّا، لذا لم يكن من المستغرب أن توجه المعارضة المسلحة إليها بعض الهجمات الصاروخية التي استهدفت مواقع استراتيجية كمطار أسمرة. وعلى الجانب الآخر مع إغلاق السودان لحدوده مع الإقليم فقدت الجبهة نافذة حيوية للإمدادات العسكرية كانت تتوقعها، إضافة إلى القيود التي فرضتها أديس أبابا على دور قوات الجبهة في الصومال قبل اندلاع المعركة، حيث نزعت سلاح القوة العسكرية التابعة للإقليم المشاركة في عملية حفظ السلام هناك. كما فرض البرلمان حالة الطوارئ التي أهّلت الجميع لإطلاق المعركة، يضاف إلى ذلك مساعي الأمهرة لاستعادة أراضي غرب إقليم التيجراي، ومن ثم شكلت الحرب فرصة لذلك. وهو في واقع الأمر يعكس من جانب آخر الرهان الخاطئ للتيجراي على أن تصدع السلطة الفيدرالية في أحد الأقاليم قد يغري الأطراف الأخرى على خوض التجربة ذاتها.

في المقابل، على الأرجح لم تكن جبهة تحرير التيجراي تراهن على حسم المعركة المسلحة لصالحها، بقدر ما كانت تسعى إلى الضغط على أديس أبابا للتراجع خطوات إلى الخلف عن خطة المواجهة السياسية مع التيجراي، وإجبار رئيس الوزراء على التفاوض معها لاستعادة بعض مكاسبها السياسية التي خسرتها بالتدريج على مدار العامين الماضيين، الأمر الذي رفضه "آبي أحمد" منذ اللحظة الأولى على قاعدة "لا تراجع ولا استسلام".

ثانيا: حرب خاطفة

بدأت المعركة بسباق على حسم عملية السيطرة على القيادة الشمالية لأسباب عديدة منها ذات طابع سياسي لأنها تجسد الفيدرالية في الإقليم، لكن الأهم من

منظور عسكري في توقيت الحرب أن القيادة هي مخزن عسكري كبير، ومع الإفادات بشأن اقتراب التيجراي من السيطرة عليه، شنت أديس هجومًا جويًا يعتقد أنه كان عنيفًا لحسم تقدم التيجراي، واعترفت الحكومة فعليًا بالقصف بدعوى تدمير معدات في أيدي التيجراي. ولا يعرف على وجه التحديد ما هي أدوات الهجوم، لكن أغلب الترجيحات تشير إلى استخدام مقاتلات السوخوي الروسية Sukhoi Su-27SK، أو MiG-23ML. وربما جرى الاعتماد على الهجمات الجوية في مرحلة متقدمة من المعركة، حيث بدأت الحكومة التهديد باستخدام المدفعية والدبابات (T55 ..T-72).

على الجانب الآخر، استخدمت التيجراي القوة الصاروخية في المواجهة لفترة محدودة، فوفقًا للتقارير أطلقت التيجراي 5 صواريخ 3 منها على أسمرة و2 باتجاه أديس أبابا، في استهداف للمواقع الاستراتيجية، إلى جانب نفس الآليات الهجومية تقريبًا، حيث تتهمها الحكومة بأنها نسفت جسورًا، كما دمرت المطار الإقليمي، وإن كان الأمر ينطوي على قدر من المبالغة في وسائل الإعلام، لكن من المؤكد بحسابات المسافات أنه تم استخدام صواريخ متوسطة المدى، وعلى الأرجح أيضًا كانت هناك منظومات دفاع محمولة كتفًا يرجح أنها من نوع "إيغلا" الروسي.

هذا الوضع يشير إلى أن "آبي أحمد" قد وضع خطة المعركة في صورة حرب سريعة يحسم بها المعركة لصالحه. فوفقًا لتقارير دولية اعتمد الجيش الفيدرالي على القوة الجوية في الهجوم المضاد على التيجراي، وربما يعود ذلك لأسباب تتعلق بطبوغرافيا الإقليم التي يصعب معها حسم المعركة من خلال القوات البرية بشكل رئيسي، وربما أن استعداد متمردي التيجراي لمعركة من هذا النوع من خلال حفر الأنفاق والخنادق لإعاقة تقدم الجيش الفيدرالي لفت انتباه أديس أبابا لهذا الأمر، مما استدعى شن هجمات جوية، واتباع تكتيكات مغايرة.

وعلى الرغم من التقارير التي أشارت إلى إسقاط التيجراي إحدى المقاتلات العسكرية، بعد يوم من إعلان "آبي أحمد" الانتصار في المعركة، واستعادة بلدة أكسوم الاستراتيجية؛ إلا أن انسحاب قوات التيجراي من محيط العاصمة ميكيلي يؤكد عدم قدرة الجبهة على الاستمرار في تلك المواجهة وفق مسار العمليات الذي لم يكن لصالحها.

ولا توجد بيانات مؤكدة يمكن الاعتماد عليها في هذا السياق، وكانت عملية قطع الاتصالات وحجب وسائل الإعلام أول سلاح استخدم في هذه المعركة، حيث لا يمكن الاستدلال على الطريقة التي أُديرت بها المعركة إلا من خلال بعض الشهادات، ففي الأخير كانت هناك أرقام حول أعداد الضحايا وحجم البنية المدمرة لو اعتمدت يمكن القول إن ما جرى لم يكن مجرد حرب تقليدية على نحو ما يمكن تصوره يسعى معها كل طرف لإنهاك الآخر واستنزاف قدراته بالدرجة الأولى؛ وإنما كانت معارك ساحقة سعى فيها كل طرف إلى سحق الآخر، وتدمير قدراته بشكل نهائي، بصورة تجعله عاجزًا عن استئناف المعركة مرة أخرى في المدى المتوسط.

ثالثاً: تداعيات أخطر من النتائج

خلّفت المعركة تداعيات سياسية معقدة بين التيجراي والسلطة، وأوضاعًا إنسانية صعبة، في ظل فرار عشرات الآلاف إلى دولة السودان المجاورة، فضلًا عن الخسائر البشرية، والتكلفة الاقتصادية للحرب، وتكريس ثقافة الثأر والعداء المتبادل على نحو لم يكن هو الصورة التي ترغب السلطة في أديس أبابا تصديرها إلى الخارج، وطموح "آبي أحمد" بأن يكون رائدًا لمشروع النهضة والتحديث في إثيوبيا، على نحو ما يروج له بشكل دائم، لذا يمكن القول إن تداعيات المعركة ربما تكون أكثر خطورة من نتائج المعركة، فلا شك أن جبهة التيجراي التي تعتبر نفسها خسرت جولة مسلحة حتى وإن لم تعترف علنًا بالخسارة، تصر على استمرار المواجهة ضد "آبي أحمد"، وربما يكون السيناريو الأرجح تحول الجبهة إلى "حرب عصابات" في مواجهة السلطة، كتكتيك بديل للضغط مرة أخرى للتفاوض مع حكومة أديس أبابا. وعلى الأرجح فإن انخراط التيجراي في حرب عصابات طويلة الأمد لن يكون في صالح أديس أبابا. وحتى في حال عدم حدوث هذا السيناريو فإن التكلفة السياسية للإقصاء المتعمد لمكون رئيسي من مكونات الأمة الإثيوبية سيظل دافعًا له للاستمرار في المواجهة التي لن تكون في صالح الطرفين.

في المحصلة الأخيرة، يمكن القول إن العمليات العسكرية الرئيسية بين التيجراي وأديس أبابا انتهت، لكن الصراع لم ينتهِ في ظل استمرار مسبباته وبقاء دوافعه،

ففي المدى المنظور ربما جاءت النتائج لصالح "آبي أحمد"، لكن على المدى المتوسط فإن مظاهر الاستقرار في إقليم التيجراي، والعلاقة بينه وبين أديس أبابا، ستظل متوترة إن لم يأخذ الطرفان مسار المبادرة إلى معالجة جذور الأزمة.

4 اتّجاهات الصراع في إقليم تيجراي وتداعياته الإقليمية

مروة أحمد سالم*

استمر صراع التيجراي لأكثر من ستة أسابيع، وتشير الشواهد حتى الآن على استمراريته في الفترات المقبلة، فمما لا شك فيه أن وجود حركة قومية ذات ذراع عسكري يُعتبر بمثابة شوكة في ظهر النظام الحاكم، وهو الأمر الذي لم يُدره النظام الحاكم بالشكل الذي يجنبه الصدام العسكري المسلح. فقد سعى النظام الحاكم إلى دمج جبهة تحرير تيجراي في حزب الازدهار إلا أنه فشل، لكنه في المقابل لم يتمكن من تصفيتها وتجفيف منابعها بالشكل الذي يؤمنه المواجهات العسكرية، خاصة في ظل وجود مؤشرات واضحة على اتجاه تصعيد الصراع السياسي إلى صراع عسكري، منها إعلان التيجراي عدم شرعية النظام الحالي، وتحدي سلطات "آبي" من خلال المضيّ في إجراء الانتخابات الخاصة به في 9 سبتمبر.

أولاً: اتجاهات الصراع في إقليم تيجراي

بدت أخطاء الجيش الإثيوبي واضحة وتمثلت في عدم توقع الهجمات العسكرية لقوات إقليم تيجراي، وعدم الاستعداد على الأقل لصدها إن لم يكن ردعها. لكن على الجانب الآخر نجحت الحكومة الفدرالية الإثيوبية في استقطاب المخاوف

* باحثة دكتوراه متخصصة في الشأن الأمني والعسكري وزميل كلية الدفاع الوطني

الإقليمية من انتشار الصراع لدول أخرى من خلال مخاطبة مخاوف دول الجوار بوجود مصلحة إقليمية في نجاح "عملية سيادة القانون" في إقليم تيجراي لضمان السلام والاستقرار، وتقديم مجموعة ينظر إليها على نطاق واسع على أنهم انفصاليون إلى العدالة.

واستطاع الجيش الإثيوبي الاستيلاء على بلدات في غرب إقليم التيجراي وصولًا إلى العاصمة "ميقلي" مستخدمًا بذلك أسلحة عسكرية متطورة عن أسلحة التيجراي، وتوظيف العديد من أوراق الضغط منها قطع الإمدادات عن إقليم التيجراي وقطع الإنترنت ووسائل الإعلام، بجانب حشد الإعلام الإثيوبي ضد التيجراي، لتزخر شبكات التواصل الاجتماعي في إثيوبيا بالاتهامات بأن الجبهة الشعبية للتحرير التيجري تعمل على إثارة الصراع من خلال تنظيم وتدريب وتمويل القوات المعارضة للحكومة الإثيوبية.

وفي المقابل، يظل موقف جبهة التيجراي مثيرًا للجدل، حيث إن رهان التيجراي على قوتها العسكرية على مدار العمليات العسكرية شابه خلل واضح نتيجة غياب الدعم العسكري القوي والمستمر، وهو الذي مكن الحكومة الإثيوبية من إعلان سيطرتها على العاصمة "ميقلي". وعلى الرغم من إعلان جبهة تحرير التيجراي إسقاط طائرة عسكرية واستعاد بلدة من قبضة القوات الاتحادية في اليوم التالي لسقوط العاصمة، إلا أن هذا الرد لم يكن مناظراً لمكاسب القوات الإثيوبية. كذلك تأتي مشاركة قوات إقليم أمهرا نتيجة للنزاع بينهم وبين التيجراي على السيطرة على عدد من المناطق الحدودية التي ضمها التيجراي خلال سنوات سيطرتهم على مقاليد الحكم في البلاد، وهو ما وفر مصدر دعم قوي للعملية العسكرية التي شنتها الحكومة الفدرالية في الإقليم. وتجسدت الحسابات الخاطئة للتيجراي في الهجمات الصاروخية التي شنتها على أهداف في الداخل الإريتري، وهو الأمر الذي يُحسب ضدها، فهي تفتح بذلك أكثر من جبهة وتشتت قوتها، وتزيد من المخاوف الإريترية، الأمر الذي يجعلها تستمر في دعم موقف أديس أبابا.

لكن تجدر الإشارة إلى أن الوضع العسكري القائم يعزز بقوة من احتمال دخول جبهة تحرير تيجراي في حرب عصابات ممتدة مستخدمة بذلك أسلوب الكر والفر. ومن الجدير بالذكر أن إقليم تيجراي له تاريخ من المقاومة بأسلوب حرب العصابات،

مع استغلال التضاريس الوعرة والحدود على مدار سنوات من الصراع المسلح في الثمانينيات، الأمر الذي يؤشر إلى حرب عصابات طويلة الأمد.

ثانياً: التداعيات الإقليمية الخطرة

لا شك أن عدم الاستقرار الذي تشهده إثيوبيا سيطال الدول المجاورة، ومن تلك الدول –على سبيل المثال– السودان المجاور، وكان موقفه أن أعلن بعد يومين من بدء القتال إغلاق أجزاء من حدوده الشرقية مع إثيوبيا، كما بدأ في نشر أكثر من ستة آلاف من قواته داخل ولاية القضارف المحاذية لحدود تيجراي. كما تشير التقارير من داخل السودان إلى أن حجم التجارة عادة عند نقاط التفتيش الحدودية قد تم تقليصه بالفعل، وأن سائقي الشاحنات من التيجراي يتم منعهم من إحضار شحناتهم إلى السودان خوفًا من أن السلطات في أديس أبابا قد ترى ذلك محاولة لمساعدة التيجراي، وتم إيقاف شحنات الأسلحة والذخائر المتجهة إلى قوات تيجراي في طريقها من السودان.

ولا يقل تأثر الصومال وجنوب السودان بالعواقب المحتملة للحرب بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وجبهة التحرير الشعبية لتحرير تيجراي، حيث أصبح كل من الصومال وجنوب السودان يعتمدان على وجود قوات حفظ سلام إثيوبية كبيرة للمساعدة في الحد من إراقة الدماء الطائفية في بلديهما. لكن سحبت إثيوبيا ما يقرب من ستمائة من القوات التي نشرتها في منطقة الحدود الغربية للصومال، إلا أنها تركت حتى الآن مساهماتها بقوات في بعثة الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام وتم استبدالهم بوحدات شرطة إثيوبية. وحذر تقرير أمني للأمم المتحدة من أن عمليات إعادة الانتشار هذه بالقرب من الحدود مع الصومال ستجعل تلك المنطقة أكثر عرضة للتوغلات المحتملة من قبل حركة الشباب مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في الصومال التي من المقرر إجراؤها في أوائل عام 2021 بعد تأجيلات متعددة، وبالتالي يمكن للفراغ الأمني في الصومال الناتج عن سحب القوات الإثيوبية أن يفسد بسرعة سنوات من الجهود الدولية لتحقيق ما يشبه الأمن والاستقرار في الدولة المضطربة منذ

فترة طويلة. وعلى الجانب الآخر، تعرضت إريتريا المؤيدة لموقف النظام الحاكم للعديد من الهجمات صاروخية، وشهدت مجموعة هجمات متفرقة نتيجة الأحداث في إثيوبيا.

وبالتالي فرض الصراع في إقليم تيجراي تغيرات على النظرة الإقليمية إلى إثيوبيا من صانع للاستقرار إلى مصدر رئيسي للتوترات الإقليمية. حيث كان يُنظر إلى إثيوبيا على أنها ضامن الأمن والاستقرار في إقليم القرن الإفريقي المضطرب. ولكن مع انتشار الحرب الأهلية المتصاعدة إلى إريتريا، وتدفق اللاجئين إلى السودان، وتعرض بعثة حفظ السلام الإثيوبية في الصومال الآن لضغوط بسبب الاضطرابات الداخلية، وتعطيل طرق التجارة، وإجبار أديس أبابا على التخلي عن دورها كدولة ارتكاز إقليمية، ووسيط، وشرطي، وقائم حفظ سلام، بالإضافة إلى أزمة اللاجئين حيث عبر خمسة آلاف شخص الحدود الإثيوبية إلى السودان في الثالث من نوفمبر حتى الآن، وصل أكثر من 27000 شخص فروا من العنف في تيجراي إلى السودان إجمالًا، وذلك وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية؛ أصبح هناك منظور آخر باعتبارها دولة تؤثر سلباً على استقرار الإقليم.

ختامًا، إن مجمل الأحداث تشير إلى استمرارية الصراع، وبالتالي استمرارية الخسائر لدى الطرفين، وتفاقم التداعيات الإقليمية، كما أن خسارة جبهة تحرير التيجراي السيطرة على العاصمة والمدن الرئيسية لا يعني توقفها عن القتال في المستقبل، لكن يعني تغييرًا في تكتيكاتها في الحرب ضد الحكومة، إلا إذا كانت هناك وساطة سلمية دولية سيستجيب لها الطرفان.

5 التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في إقليم تيجراي

هايدي الشافعي*

تزايدت حدة الصراع في شمال إثيوبيا سريعًا بين قادة إقليم تيجراي، وحكومة رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد"، واتخذ منحنى جديدًا بعد أن أعلن "آبي أحمد" في 4 نوفمبر إطلاق عمليات عسكرية في منطقة تيجراي، ردًّا على الهجوم الذي شنته الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي على قاعدة القيادة الشمالية لقوات الدفاع الإثيوبية في تيجراي، وهو ما تسبب في عدد من التداعيات السياسية والاقتصادية داخل إثيوبيا وخارجها. ويركز هذا المقال بشكل أساسي على التداعيات الاقتصادية للصراع على إقليم تيجراي، وعلى الاقتصاد الإثيوبي ككل، وكيف تأثرت به دول الجوار.

أولا: التداعيات على الأوضاع الإنسانية في إقليم تيجراي

حذّرت الأمم المتحدة من كارثة إنسانية واسعة النطاق تحدق بسكان منطقة تيجراي الإثيوبية البالغ عددهم حوالي 7 ملايين نسمة، بينما تفرض حكومة "آبي أحمد" حصارًا على المنطقة وترفض دخول المساعدات إليها، في ظل قطع الاتصالات

*باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

بين المنطقة والعالم الخارجي، وإغلاق الطرق والمطارات، مع نقص شديد في الغذاء والوقود والإمدادات الطبية في المنطقة. ومع استمرار الصراع في تيجراي يبرز عدد من التداعيات السلبية على المنطقة ذاتها، ومنها:

- خسائر في الأرواح والممتلكات

لا أحد يعرف عدد القتلى تحديدًا، منذ بدء القتال في 4 نوفمبر، بسبب قطع حكومة "آبي" الاتصالات بالمنطقة، ولكن تشير التقارير إلى أنه خلال ثلاثة أسابيع فقط، قتل مئات إن لم يكن الآف الأرواح، وتهدمت عشرات المنازل، في ظل الصراع المحتدم بين حكومة تيجراي وحكومة "آبي أحمد"، ونفى كل جانب مسئوليته عن مختلف الهجمات الجوية والبرية، واتهم الآخر بمحاولة زعزعة استقرار البلاد، وتشير تقارير صادرة عن منظمة العفو الدولية إلى أن عشرات أو على الأرجح مئات من المدنيين قُتلوا في الجزء الغربي من تيجراي على أيدي مهاجمين مجهولين في بلدة ماي كاديرا يوم 9 نوفمبر، وهو ما تحاول حكومة "آبي أحمد" نفيه.

في الوقت ذاته، تتهم حكومة "آبي أحمد" حكومة تيجراي بإلحاق أضرار بالجسور، وحفر الطرق المؤدية إلى عاصمتها ميكيلي لإبطاء مسيرة القوات الفيدرالية، وقيام الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي بإطلاق صواريخ على مطارين في منطقة أمهرا المجاورة بإثيوبيا، وصاروخ على مطار في مدينة أكسوم الواقعة شمال غرب ميكيلي، وهي موقع للتراث العالمي.

من ناحية أخرى، تتهم حكومة تيجراي "آبي أحمد" بقصف ميكيلي ومناطق مجاورة، مما أودى بحياة المئات وأدى لهدم العديد من المنازل وإلحاق الضرر بكنيسة ومدرسة، فضلًا عن قصف محطة تيكيزي للطاقة في تيجراي، التي شيدتها الصين ضمن مجموعة استثمارات بلغ مجموعها حوالي 1.5 تريليون دولار في الفترة من 2014 حتى 2018. وتبقى كل هذه اتهامات المتبادلة بلا دليل على هوية مرتكبيها، بسبب انقطاع الاتصالات في المنطقة، بعد إعلان "آبي" حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر، وحظر الوصول برًا وجوًا.

- تفشي الجراد الصحراوي يضاعف الأزمة

قبل اندلاع القتال في تيجراي، عانت إثيوبيا من أسوأ موجه لتفشي الجراد

الصحراوي منذ عقود، والتي دمرت مساحات شاسعة من الأراضي المزروعة، ولا تزال أسراب عديدة نشطة في شمال شرق إثيوبيا، حيث تقع تيجراي. ومع تطور الأزمة، انقطعت إمدادات الموارد اللازمة لمكافحة الجراد، وبالنظر إلى كون المنطقة من أكثر المناطق تضررًا بغزو الجراد الصحراوي، حيث يتركز الجراد في المناطق الوسطى والشمالية الغربية من تيجراي، ويضر بالمحاصيل والمراعي، مما يؤثر سلبًا على حياة 80% من سكان المنطقة الذين يعتمدون على زراعة الكفاف، مما يعني أنهم يعتمدون على منتجاتهم الزراعية والتي تكاد تكفيهم من أجل البقاء.

حتى بدون حرب، كانت الأضرار الكبيرة التي أحدثها الجراد قد وضعت بالفعل العديد من هؤلاء المزارعين على طريق المجاعة إذا لم تصلهم المساعدات الغذائية في الوقت المناسب. والأسوأ من ذلك هو توافق هذه الفترة من السنة مع ما يسمى بـ"فجوة الجوع السنوية" للعديد من المزارعين في شمال إثيوبيا، حيث يكون قد تم بالفعل استهلاك محصول العام الماضي بالكامل، ولا يزال هناك وقت قبل جني المحاصيل التالية، مما يتسبب في فراغ سلال الحبوب لهؤلاء السكان الذين يعتمدون في تلك الفترة على إمدادات المساعدات الغذائية من الخارج، والذين تقطعت بها السبل خارج المنطقة بعد فرض الحصار عليهم، وهو ما قد يتسبب في أن تظل سلال الحبوب فارغة بسبب الصراع، مما يؤثر على الأمن الغذائي لسكان تيجراي.

- الضغط على الأمن الغذائي

في سياق متصل، وفقًا لتقرير صادر عن مكتب تنسيق الشئون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في 20 نوفمبر، يحتاج ما يقرب من مليوني شخص إلى الدعم المنقذ للحياة، بما في ذلك الغذاء والماء والمأوى والصحة وخدمات الحماية، حيث يشير التقرير إلى أن منطقة تيجراي هي موطن لحوالي 600 ألف شخص يعتمدون على مساعدات الإغاثة الغذائية (أكثر من 400 ألف يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و100 ألف نازح، وحوالي 100 ألف لاجئ)، بالإضافة إلى ما يزيد على مليون شخص آخرين يتلقون مساعدة من شبكة الأمان الاجتماعي. ومن المرجح أن يؤدي تصعيد النزاع في المنطقة إلى جلب 1.1 مليون شخص محتاج إضافي، معظمهم داخل المنطقة.

وبالنظر إلى الوضع الغذائي المتأزم في المنطقة أصلًا، وما قد تسفر عنه مآلات

الحرب، تحذر الأمم المتحدة من أن تيجراي تتجه الآن نحو كارثة إنسانية بمستويات تُضاهي المجاعة الكبرى في 1985–1984، والتي أودت بحياة حوالي مليون شخص قضوا جوعاً، حيث تشير الأمم المتحدة إلى أن المواد الغذائية والضروريات الأخرى، بما في ذلك الوقود اللازم لضخ المياه النظيفة للشرب، ستنفد قريبًا، في غضون أيام معدودة، مما يعرض الملايين للخطر.

وتقول منظمة الإغاثة إنه مع قطع الطرق المؤدية إلى تيجراي، أصبح إيصال الطعام والإمدادات الأخرى إلى اللاجئين مستحيلًا، ومع انقطاع معظم خطوط الاتصال أيضًا، من الصعب معرفة ما يجب القيام به.

زايد خطر انتشار (كوفيد-19)

تجاوزت إثيوبيا 100000 إصابة مؤكدة بفيروس كورونا، في حين حذر مسئولو الصحة من بدء الموجة الثانية لانتشار الفيروس في إفريقيا. ويهدد صراع تيجراي بانتشار أسرع لـ(COVID-19) في المنطقة، حيث يفر الناس من منازلهم ناجين بحياتهم دون أدنى اكتراث لأي إجراءات احترازية. إنهم حتى لا يعرفون مما يفرون، كل ما يعرفونه أن الموت يطاردهم.

حتى مطلع نوفمبر2020، سجلت منطقة تيجراي أكثرمن 6600 حالة (Covid-19) و45 حالة وفاة منذ مارس 2020، ويوجد ما يزيد على 1200 مريض حاليًّا في مراكز العزل، بينما فرغت المستشفيات حتى من الأغراض الأساسية، مما يعرض حياة هؤلاء المرضى للخطر. وفي غضون ذلك، تقول الأمم المتحدة إن الشاحنات المحملة بالإمدادات الطبية وغيرها عالقة عند الحدود. على جانب آخر، إذا فرّ هؤلاء خوفًا من الحرب وانضموا إلى صفوف اللاجئين والنازحين، فنحن أمام كارثة إنسانية أخرى.

ثانياً: التداعيات على الأوضاع الاقتصادية في إثيوبيا

تعرض اقتصاد إثيوبيا بالفعل لضغوط شديدة بسبب جائحة فيروس كورونا والصدمات المناخية وأوبئة الجراد التي دمرت المزارع على نطاق واسع، ويمكن أن يؤدي المزيد من الصراع إلى زيادة التأثير السلبي على الاقتصاد الإثيوبي. وفيما يلي أبرز النقاط التي سيتأثر من خلالها الاقتصاد الإثيوبي بالصراع الدائر في تيجراي:

- انخفاض معدل النمو السنوي

شهدت إثيوبيا معدلات نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الماضيين، بعد إصلاحات اقتصادية واسعة استمرت عقودًا، وأصبحت واحدة من الدول الأسرع نموًّا في العالم، حيث نما اقتصاد إثيوبيا بمتوسط 10.8٪ بين عامي 2004 و2014، وبلغ معدل النمو في عام 2019 حوالي 9%، وفي شهر أبريل من عام 2020، توقع صندوق النقد الدولي أن يتأثر اقتصاد إثيوبيا بجائحة كورونا، حيث يحقق نموًّا قدره 3.2% فقط خلال عام 2020، و4.3% في 2021، وهو توقع متفائل حينها، وخفّض صندوق النقد الدولي توقعاته في أكتوبر 2020، حيث رأى الصندوق أن تأثير جائحة كورونا الذي جاء مصحوبًا بتفشي الجراد الصحراوي سيؤدي إلى مزيدٍ من الانخفاض في معدل النمو ليصل إلى 1.9% لعام 2020، و0.0% لعام 2021، في أسوأ أداء للاقتصاد الإثيوبي منذ أكثر من عقدين من الزمن، وكان هذا قبل الأحداث الأخيرة في تيجراي، والتي ستودي بالبلاد إلى نقطة حيث لن يكون من المحتمل حدوث أي نمو اقتصادي إذا كانت بعض أكبر أو أقوى مناطقها في حالة حرب مع بعضها بعضًا أو مع الحكومة الوطنية.

- الحد من الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد إثيوبيا أكبر متلقٍّ للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في شرق إفريقيا وخامس أكبر متلقٍّ للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا بعد مصر وجنوب إفريقيا والكونغو والمغرب، وتستأثر الصين وحدها بربع الاستثمارات الأجنبية في إثيوبيا، وفي ظل التوترات السياسية القائمة في عدد من الولايات الإثيوبية إلى جانب الصراع الدائر في تيجراي، وانتهاكات حقوق الإنسان وإجراءات الدولة الأحادية الجانب، مثل تعليق خدمة الإنترنت وإغلاق الشبكات الإعلامية، فضلًا عن إغلاق كل وسائل الاتصال في تيجراي، سيؤدي ذلك إلى هروب المستثمرين، خاصة المهتمين بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الوقت الذي يتطلع فيه "آبي أحمد" لجذب الاستثمار الأجنبي لدفع أجندة الإصلاح الاقتصادي المحلية التي تهدف لتحويل إثيوبيا من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بحلول عام 2030.

بالإضافة لذلك، يوجد عدد من المستثمرين بالفعل في إقليم تيجراي لا يعلمون شيئًا عن استثماراتهم في الداخل بعد قطع حكومة "آبي أحمد" الاتصالات، وتلك الاستثمارات معرضة للخطر، وقد تتكبد خسائر فادحة بسبب الحرب غير المعلوم مداها حتى الآن.

- التأثير على خطط التنمية الاقتصادية لإثيوبيا

هناك أيضًا خطر أن تشتت الحرب الدائرة جهود الحكومة وتصرِفها عن خططها التنموية، فضلًا عن توجيه جزء كبير من مواردها للصراع والعتاد العسكري في مواجهة التيجراي، بينما كان من الممكن إعادة توجيه هذه الموارد بما يخدم القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلًا عن صرف الانتباه عن جهود الحكومة لمعالجة الفقر المنهج وانعدام الأمن الغذائي الذي تفاقم هذا العام بسبب جائحة (كوفيد-19) والجراد الصحراوي.

إضافة لذلك، قد يصرف الصراع انتباه الحكومة عن تنفيذ خطط فتح الاتصالات وغيرها من الصناعات التي تسيطر عليها الدولة أمام المستثمرين، كما أن المفاوضات مع الصين بشأن تأجيل خدمة الديون، والتي من المحتمل أن تؤجل مدفوعات بقيمة 2.1 مليار دولار، قد تكون في خطر، في حين أن 2.2 مليار دولار من قروض البنك الدولي التي كان من المتوقع صرفها بين 2021 و2023 قد تكون هي الأخرى في خطر مع تحول الصراع الدائر في تيجراي إلى حرب أهلية.

- الضغط على المناطق المجاورة لتيجراي

أدى احتدام الصراع في تيجراي إلى نزوح السكان من غرب تيجراي، وإن كان الجزء الأكبر من هؤلاء السكان قد عبر إلى السودان، إلا أنه تم الإبلاغ عن عدد كبير آخر من النازحين داخليًا في المناطق المجاورة لتيجراي، والتي تعاني أيضًا من عدم الاستقرار، ولكن لم يتم تأكيد الأعداد، وتعمل آلية تتبع النزوح التي تديرها المنظمة الدولية للهجرة على التحقق من الأرقام.

وتُشير بعض التقديرات إلى أن ما يصل إلى 200 ألف شخص قد يفرون من تيجراي خلال الأشهر الـ6 المقبلة، وبالرغم من فرار عشرات الآلاف حتى الآن خارج تيجراي، لكن الكثيرين لا يزالون في الداخل لا يمكنهم المغادرة، أو لا يريدون خوفًا من خطر العنف العرقي.

ثالثاً: التداعيات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار

بالرغم من أن عمر الصراع في منطقة تيجراي في إثيوبيا لم يتجاوز أكثر من بضعة أسابيع، لكن آثاره لم تتوقف عند حدود إثيوبيا، وإنما يهدد القتال أيضًا بزعزعة استقرار جيرانها، بما في ذلك السودان والصومال وإريتريا.

- تداعيات الصراع على السودان

تشير البيانات الرسمية للحكومة السودانية إلى وصول ما يزيد على 42 ألف لآجي إثيوبي فروا من منطقة تيجراي المحاصرة في إثيوبيا إلى السودان المجاور حتى 22 نوفمبر، بمعدل تدفق يومي يصل إلى 4000 لاجئ، 45% من اللاجئين هم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، بالإضافة إلى وجود حوالي 700 امرأة حامل، بينما وضعت تسع نساء أطفالها في السودان. وتقدر مفوضية اللاجئين أن حجم المساعدات اللازمة لتلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين يتخطى الـ50 مليون دولار، وتناشد المجتمع الدولي لتوفيرها.

ومن المحتمل أن يؤدي الصراع المطول إلى فرار مئات الآلاف من اللاجئين إلى شرق السودان، وهي منطقة تشهد بالفعل اضطرابات طائفية كبيرة، كما تضغط هذه التدفقات على موارد السودان المحدودة للغاية، وحكومته الانتقالية التي بالكاد تحاول التعامل مع الأزمات الداخلية المتفاقمة من شح في السيولة، وتدهور سعر الصرف، وارتفاع في معدل التضخم يتخطى 200%، ونقص في الوقود والخبز والسلع الأساسية، فضلًا عن مخاوف من أن تؤدي هذه التدفقات إلى إجهاض المرحلة الانتقالية في السودان وتفاقم التوترات القائمة بين المجتمعات السودانية والإثيوبية على طول الحدود، مما دفع السودان لإغلاق حدوده الشرقية جزئيًا، ونشر ما يزيد على 9 آلاف جندي على الحدود، وهي المرة الأولى التي يكون فيها هذا العدد الكبير من الجنود في المنطقة الحدودية، حتى تتحكم في مرور اللاجئين المدنيين الفارين من ويلات الحرب فقط، لضمان عدم اندساس عناصر مسلحة تثير توترات في المنطقة.

وبالرغم من كون السودان يُعد بالفعل أحد أكبر الدول المضيفة للاجئين في إفريقيا، حيث يضم أكثر من مليون لاجئ، معظمهم من جنوب السودان؛ إلا أن أزمة اللاجئين الجديدة تأتي في الوقت الذي يعاني فيه السودان نفسه من وضع إنساني

مزرٍ ناجمٍ عن صراعات داخلية، وأزمة اقتصادية متفاقمة، بالإضافة للفيضانات غير المسبوقة، وتفشي الجراد، فضلًا عن انتشار فيروس كورونا.

وبالحديث عن اللاجئين، تجدر الإشارة إلى أن الصراع العسكري في تيجراي إذا لم يتم السيطرة عليه قد يؤدي أيضًا إلى تسريع تدفق المهاجرين إلى أوروبا عبر شواطئ ليبيا، فضلًا عن زعزعة الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي التي قد تضاعف أعداد هؤلاء المهاجرين، وهو ما تخشاه الدول الأوروبية، بالإضافة إلى مصالحها في المنطقة، لذا تسعى لدفع القضية إلى مجلس الأمن لمحاولة حلها قبل أن تتفاقم.

- تداعيات الصراع على إريتريا

تقع تيجراي على حدود إريتريا، وكانت جبهة تحرير تيجراي في طليعة المقاتلين في الحرب الإريترية-الإثيوبية 1998-2000 التي أودت بحياة ما يصل إلى 100 ألف شخص، مما عزز العداوة بين تيجراي وزعماء إريتريا، كما يتهم مسئولو جبهة تحرير تيجراي رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" والرئيس الإريتري "إسياس أفورقي" بالتعاون لزعزعة استقرار تيجراي، وتشويه إرث ونجاحات الحقبة التي كانت تسيطر عليها جبهة تحرير تيجراي.

وتتمثل أبرز التداعيات على دولة إريتريا في تعرض العاصمة الإريترية أسمرة لقصف صاروخي من جبهة تحرير شعب تيجراي في 14 نوفمبر 2020، وبرر زعيم جبهة الشعبية لتحرير تيجراي "ديبرصيون جبريمائيكل" الهجوم الصاروخي بالادعاء بوجود 16 فرقة من الجيش الإريتري كانت تقاتل إلى جانب الحكومة الإثيوبية منذ بداية الصراع، وهو الادعاء الذي أكدته شهادة العديد من الفارين من ويلات الحرب إلى السودان، ونفاه كل من رئيس الوزراء "آبي أحمد" والرئيس الإريتري "أسياس أفورقي". ومع ذلك، التزمت إريتريا الصمت في أعقاب هذا القصف، ربما بسبب ضغوط دولية لعدم تدويل الصراع.

- تداعيات الصراع على الصومال

إثيوبيا واحدة من أكبر المساهمين في قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي مع آلاف القوات عبر القرن، بما في ذلك الصومال، التي تحتوي على ما يقرب من 4400 جندي إثيوبي يخدمون في قوة حفظ السلام في الصومال.

وتشير التقارير إلى أن إثيوبيا قد بدأت بالفعل في إزالة أفرادها من خارج بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، حيث عاد أكثر من 500 جندي إثيوبي من الصومال في أوائل نوفمبر 2020، ومن المرجح أن تستمر في سحب باقي قواتها إذا استمرت الحرب، مما قد يُضعف الدعم للقوات الصومالية، ويوفر فرصًا لحركة الشباب لاستعادة الأراضي وتنفيذ الهجمات، لا سيما مع قرب موعد الانتخابات المقبلة في الصومال. على جانب آخر، قد ترى حركة الشباب هذه البيئة الصراعية في تيجراي مناسبة للانتقام من أديس أبابا التي خاضت حربًا ضدها في الصومال.

وختامًا، فإن تحول سياسة "آبي أحمد" من صناعة السلام إلى الدخول في صراعات مسلحة سيؤدي إلى خسارة الجميع، ويلحق أضرارًا مدمرة بكل من تيجراي وإثيوبيا ككل، مما يؤدي إلى تقويض سنوات من التقدم الإنمائي، كما أن الوضع الحالي يترك الحكومة الإثيوبية أمام خيارات محدودة لإدارة الاقتصاد، حيث تواجه بالفعل تأثير جائحة (كوفيد-19)، بالإضافة لانتشار الجراد الصحراوي، وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، فيما ستؤدي الاضطرابات السياسية في عدد من الأقاليم والحرب الدائرة في تيجراي إلى زيادة الضغوط على الاقتصاد المحلي المنهك أصلًا، وفي ظل عدم وجود تسوية سياسية للصراع بين الحكومة الاتحادية وسلطات تيجراي، قد تتصاعد الأزمة، مما يهدد وحدة البلاد، خاصة وأن المعركة في تيجراي قد تشجع الحركات الانفصالية الأخرى في إثيوبيا لتحذو حذوها، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينتقل الصراع بسهولة عبر الحدود، مما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة القرن الإفريقي بأكملها.

6 خطاب الكراهية في إثيوبيا وتداعياته على تماسك الدولة

محمود سلامة*

على الرغم من إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي انتهاء العمليات العسكرية في إقليم التيجراي وتحقيق أهدافها، إلا أن الأزمة الداخلية الإثيوبية بين الحكومة الفيدرالية والجبهة الشعبية لتحرير التيجراي تمر بمنعطف خطير في ظل اللجوء للخيار العسكري لإنهائها، حيث أبدى المجتمع الدولي قلقه إزاء الأوضاع الإنسانية في إقليم التيجراي بعد فرار 45 ألف إثيوبي معظمهم من النساء والأطفال إلى السودان هربًا من الصراع الدامي. ويعد استخدام "خطاب الكراهية" من قِبل طرفي النزاع منذ تولي "آبي أحمد" رئاسة الوزراء سببًا رئيسيًا في احتدام الصراع بينهما وصولًا إلى اللجوء إلى القوة العسكرية التي تعد الخيار الأسوأ في الحالات المشابهة للحالة الإثيوبية. وهنا يمكن إلقاء الضوء على أسباب وتداعيات استخدام خطاب الكراهية بشكل مستمر في إثيوبيا.

أولاً: "التيجراي" بين الانعزال والإقصاء

مثل التقارب الذي حدث بين "آبي أحمد" و"إسياس أفورقي" بيئةً خصبة لتنامي خطاب الكراهية ضد "الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي"، حيث وصفت "فورين

*باحث ببرنامج السياسات العامة

بوليسي" في مقالها المنشور في "يوليو 2018" الجبهة بأنها "عدو مشترك" لكل من إثيوبيا وإريتريا، وقال الرئيس الإريتري إن "قادة الجبهة سوف يعرقلون التغيرات الإيجابية في علاقات البلدين وفي الداخل الإثيوبي بسبب صدمتهم من فقدان السلطة التي احتكروها لثلاثة عقود تقريبًا"، لتبدأ بعد ذلك مرحلة من انسحاب طوعي لقادة التيجراي عن السلطة الحاكمة من جانب، وبدء "آبي أحمد" في إقصائهم عن المشهد من جانب آخر.

واعتمد رئيس الوزراء الإثيوبي منذ توليه السلطة على سياسة الإقصاء بحق قيادات التيجراي خاصة في المؤسسات الأمنية والاستخباراتية، وقد أدى ذلك إلى دعوة "تيكليبرهان ولديرجاي" Tekleberhan Woldearegay، أحد القادة الذين أُجبروا على الاستقالة القوات المسلحة إلى عصيان أوامر الحكومة الفدرالية، معتبرًا إياها "قوة معادية" و"تهديدًا للنظام الفيدرالي" و"لا تنتمي للشعب".

وقد فرضت خطوات "آبي أحمد" على قادة التيجراي اللجوء إلى الانعزال عن السلطة الحاكمة حين رفضوا الانضمام إلى "حزب الازدهار" الذي تم تكوينه في ديسمبر 2019 كبديل للجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية التي مثلت الائتلاف الحاكم منذ 1991، بينما انضمت قوميات الأمهرا والأوروميو وشعوب جنوب إثيوبيا إلى الحزب.

واستمرت حكومة "آبي أحمد" في إقصاء التيجراي عن المشهد، حيث قال "دبرصيون جبرميكائيل" رئيس الحزب الحاكم في إقليم "التيجراي" إن السلطات الإثيوبية طردت المنتمين لعرقية التيجراي من وظائفهم الأمنية والمدنية، ومن الخدمة في خطوط الطيران الوطنية والمنظمات الدولية. كما فقد المسئول الأمني للتيجراي في الاتحاد الإفريقي وظيفته بعد شكوى رسمية من وزارة الدفاع الإثيوبية، وأعادت السلطات ضباط التيجراي المشاركين في قوات حفظ السلام في الصومال إلى الثكنات العسكرية أو إلى منازلهم بعد نزع أسلحتهم.

يتضح مما سبق أن السلطة الحاكمة في إثيوبيا استخدمت خطابًا يحرض على الكراهية ضد عرقية التيجراي، سواء بالتصريحات المباشرة أو الإجراءات المتخذة ضدهم بدافع القلق من عودتهم للحكم مرة أخرى. كما تشير تصريحات رئيس الحزب الحاكم في الإقليم إلى سعيه لنشر فكرة ممارسة حكومة "آبي أحمد" للتمييز

ضد شعب التيجراي، الأمر الذي زاد من حالة الاحتقان بين الطرفين وأدى في النهاية إلى الصراع المسلح الحالي.

ثانياً: خطاب الكراهية يمتد للعرقية الأكبر في إثيوبيا

لم يتوقف الأمر عند خطاب الكراهية بين "آبي أحمد" وقادة "إقليم التيجراي" فقط، ولكن الأمر امتد إلى تصريحات ضد العرقيات الأخرى، فبعد تأجيل الانتخابات العامة بسبب جائحة كورونا ومقتل المطرب الأورومي "هاتشالو هونديسا" اندلعت تظاهرات واسعة تمثلت نتائجها في مقتل ما يزيد على 230 مواطنًا إثيوبيًّا واعتقال المئات ليصرح بعدها رئيس الوزراء بأن "المجموعات المعارضة التي استفادت من عفو عام منحه عندما تولى السلطة في عام 2018 تحمل السلاح بدلًا من طرح الأفكار والخيارات السياسية".

وألقى "آبي أحمد" باللوم على الناشط الأورومي "جوهر محمد" في اندلاع التظاهرات، واتهمه بالتحريض على العنف والفوضى لتلقي السلطات القبض عليه برفقة آخرين، ووصف "آبي أحمد" التظاهرات وقتها بأنها "فعلة ارتكبها واستلهمها أعداء في الداخل والخارج لزعزعة سلامهم، ومنعهم من تحقيق الأمور التي بدأناها"، ليتهم المتظاهرين صراحةً بأنهم "أعداء" و"عملاء لأطراف خارجية".

وفي رد فعل على تصرفات "آبي أحمد"، قدمت الرابطة الدولية لمحامي الأورومو في يوليو 2020 مذكرة لمؤسسة نوبل للمطالبة بسحب جائزة نوبل للسلام من رئيس الوزراء بسبب الانتهاكات وارتكاب جرائم ضد السلام، وأضافوا في رسالتهم: "يتسبب السيد آبي وحكومته في تفكيك أي مظهر من مظاهر الاستقرار في البلاد، حيث إن هناك اغتيالات لشخصيات بارزة، وسجنًا لأصحاب الآراء الناقدة، وعمليات قتل خارج نطاق القضاء، وتهمًا ملفقة ضد القادة السياسيين والصحفيين، كما أنه علق الانتخابات دون الالتزام بالجدول الزمني المستقبلي".

وقد ساهم الخطاب المتشدد المتبادل بين "آبي أحمد" والمعارضة في إقليم أوروميا إلى تزايد حالة الاحتقان في الداخل الإثيوبي، وتمتد لتشمل الأورومو (أكبر العرقيات في إثيوبيا) بشكل يهدد استمرار "آبي أحمد" في السلطة، أو انفصال أوروميا عن الدولة، حيث أعلن

"جوهر محمد" الإعلامي والناشط الأورومي والذي يحظى بشعبية كبيرة عن نيته الترشح في الانتخابات التي تم تأجيلها عن حزب "مؤتمر شعب أورومو". وقد عُرف الإعلامي الأورومي بتصريحاته الحادة ضد رئيس الوزراء في الفترة الأخيرة، حيث صرح: "أنا أورومي قبل أي شيء"، لتتحول هذه الكلمة إلى حملة سياسية تعارض النظام الحاكم، وقال أيضًا: "لقد حررنا موجات أثير الأورومو، ولسوف نحرر الأرض في السنوات المقبلة"، في إشارة إلى توجهه المستند إلى قيام دولة فيدرالية تمنح الحكم الذاتي للأقاليم. وانتهى الأمر باعتقال "جوهر محمد" بتهمة الاشتراك في قتل شرطي أثناء التظاهرات التي اندلعت في يوليو الماضي، ليشتعل الخلاف بين أنصاره وبين "آبي أحمد".

ثالثاً: لفت الانتباه نحو التيجراي من جديد

في الوقت الذي تشتد فيه حالة الاحتقان بين رئيس الوزراء وبين الأورومو، أصر قادة إقليم التيجراي على إجراء انتخاباتهم وعدم الاعتراف بشرعية الحكومة التي يترأسها "آبي أحمد"، الأمر الذي أثار غضب رئيس الوزراء ليبدأ في الترتيب للهجوم على الإقليم الشمالي. وقد صرح رئيس جبهة تحرير تيجراي منذ وقت مبكر بأن رئيس الوزراء يرتب للهجوم على الإقليم بعد لقائه الرئيس الإريتري "إسياس أفورقي" مطلع نوفمبر الماضي، وأنه سيقوم بذلك إرضاءً لصديقه الإريتري، في إشارة واضحة إلى قدرة التيجراي على معرفة ما يدور في أروقة "آبي أحمد". وفي خطوات تصعيدية، تمكن رئيس الوزراء من الحصول على موافقة البرلمان على منع إرسال حصة التيجراي من الميزانية للقيادة الجديدة التي أتت بها الانتخابات التي لا يعترف بها نظام "آبي أحمد"، وهو ما اعتبره "دبرصيون" إعلان حرب على الإقليم.

واستمر التصعيد بين الجانبين ليتحول الأمر من تصريحات عدائية إلى اشتباك بالقوة المسلحة أسفر عن تدمير للبنية التحتية ومعاناة إنسانية لشعب التيجراي. ومع استمرار القتال، تبادل الجانبان التصريحات العدائية ضد بعضهما بعضًا، حيث ذكر رئيس الوزراء أن أهالي تيجراي فاض بهم الكيل مما قال إنه عنف الجبهة ضدهم، مناشدًا أهالي ميكيلي بالوقوف إلى جانب القوات الاتحادية في "تقديم هذه المجموعة الخائنة" إلى العدالة.

أما "دبرصيون جبرميكائيل" فتمثل رده في "أنه ينبغي على الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إدانة الحرب التي يخوضها آبي أحمد ضد إقليمه"، وأن "آبي أحمد يستخدم أسلحة عالية التقنية وفتاكة، وطائرات دون طيار، خلال حربه العسكرية ضدنا التي تستمر منذ أسبوعين"، كما حمّله مسئولية إلحاق معاناة إنسانية عمدًا بالمواطنين، وتدمير البنية التحتية الكبرى مثل سد تيكيزي ومصنع السكر بالضربات الجوية.

ولم يكتفِ رئيس الوزراء بالقتال المسلح الذي دمر حياة الكثيرين، بل اتهم قيادات الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي بأنهم المسئولون عن تدمير البنية التحتية، واستغلال المدارس كمأوى لهم أثناء القتال، كما امتدت تصريحات التخوين لتطال مدير منظمة الصحة العالمية "تيدروس أدهانوم" المنتمي لعرقية التيجراي، حيث اتهمه قائد الجيش الفيدرالي بالعمل على توفير أسلحة للجبهة، لتستمر حملة التشويه والتخوين في كل ما ينتمي للتيجراي، وتستمر معها حالة العداء المتصاعد.

واستمرارًا لموقفه المتشدد، رفض "آبي أحمد" كل الجهود الدولية للوساطة لوقف الحرب قائلًا: "قد نكون فقراء لكننا لا نفاوض على سيادتنا أبدًا، ولن ينجح أي تهديد لإثيوبيا مقابل المال"، وأرسل مبعوثيه للخارج للتأكيد على أن العملية العسكرية هي عملية لإنفاذ القانون وفرض السيادة على الإقليم الذي تسيطر عليه "جماعة مسلحة متمردة". وتطور الأمر بعد ذلك لمطالبة البرلمان الإثيوبي بتصنيف "الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي" منظمة إرهابية.

إجمالًا، يمثل انتشار "خطاب الكراهية" الذي استخدم بشكل مكثف في إثيوبيا منذ تولي "آبي أحمد" رئاسة الوزراء تهديدًا لتماسك الدولة، حيث يجعل من العسير في المستقبل إعادة تماسك النسيج الوطني الإثيوبي بغض النظر عن التطورات السياسية التي قد تقوم على توافقات سطحية وقتية بين النخب السياسية للجماعات الإثيوبية المختلفة.

7 ما بعد "سقوط" ميكيلي: مستقبل الصراع في إثيوبيا

د. أحمد أمل*

بعد أربعة وعشرين يومًا من العمليات العسكرية في إقليم تيجراي، أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي عن سيطرة الجيش الفيدرالي على مدينة ميكيلي عاصمة الإقليم بصورة كاملة، مشيرًا إلى أن هذه الخطوة تمثل المرحلة الأخيرة من العملية العسكرية. وقد أشار البيان إلى نجاح الجيش الفيدرالي الإثيوبي في إطلاق سراح الآلاف من ضباط وجنود القيادة الشمالية المحتجزين من قبل مقاتلي جبهة تحرير تيجراي، وتأمين السيطرة على مقر القيادة الشمالية بالكامل، فضلًا عن السيطرة على مطار المدينة وكافة المؤسسات الرسمية التابعة للحكومة الفيدرالية ولحكومة الإقليم.

أولاً: مسار المعارك

منذ اليوم الأول للحرب في إقليم تيجراي سعت قوات الجيش الفيدرالي الإثيوبي لغزو مدينة ميكيلي عاصمة الإقليم، مستعينة بدعم متباين من القوات الإقليمية الخاصة (أكبرها عددًا من إقليم أمهرة وأقلها من الإقليم الصومالي)، وبإسناد بطول الجبهة الشمالية للإقليم يقدمه الجيش الإريتري.

*رئيس وحدة الدراسات الإفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وقد تم الهجوم على ثلاث جبهات رئيسية، أولها الجبهة الغربية من خلال إقليم أمهرة والتي هدفت بالأساس لقطع الاتصال بين إقليم تيجراي والسودان لضمان عدم تسلل المساعدات لداخل الإقليم. وقد مثل إحكام السيطرة على الضفة الشمالية للجسر العابر لنهر تيكيزي نقطة تحول على هذه الجبهة بعدما فتحت الباب لمزيد من التقدم باتجاه المدن الرئيسية مثل شيري Shire. أما الجبهة الثانية فهي الجبهة الجنوبية التي سعى الجيش الإثيوبي لاختراقها، إلا أنه توقف بعد مقاومة شرسة وكمائن نصبها مقاتلو جبهة تحرير تيجراي في مدينة ألاماتا Alamata، وهو ما أدى إلى تبادل الجانبين استخدام القصف المدفعي، قبل أن يستعيد الجيش الإثيوبي قدرته على التقدم من جديد. وفي الحادي والعشرين من نوفمبر حقق الجيش الإثيوبي تقدمًا على الجبهة الثالثة وهي الجبهة الشمالية بعد إعلان السيطرة على مدينة أديجارات Adigarat، وذلك بعد تعقيدات كبيرة شهدتها هذه الجبهة، التي كانت السيطرة عليها بمثابة المدخل الحقيقي للوصول إلى ميكيلي.

وبجانب المعارك البرية على الجبهات الثلاث شهدت سماء إثيوبيا حربًا أخرى بدأتها القوات الجوية التابعة للجيش الفيدرالي بعد أن قامت مقاتلات تابعة للقوات الجوية الإثيوبية بقصف أهداف مدنية وعسكرية في مدينة ميكيلي. وردًا على الغارات الجوية قامت جبهة تحرير تيجراي بإطلاق العديد من الصواريخ باتجاه أهداف متعددة في مطارات بحر دار وجوندر بولاية أمهرة الإثيوبية، وباتجاه مطار العاصمة الإريترية أسمرة.

ووفقًا لمسار المعارك فإن التقدم البطيء الذي أحرزته قوات الجيش الفيدرالي الإثيوبي وداعميها للوصول بهم فعلًا إلى تخوم العاصمة ميكيلي يقدم مؤشرًا واضحًا على أن "سقوط" ميكيلي لا يعني نهاية المعركة بأي حال. فمنذ اليوم الأول استدعت جبهة تحرير تيجراي خبرات "حرب الجبال" التي خاضتها الجبهة بنجاح ضد قوات الجيش الإثيوبي في ثمانينيات القرن العشرين، وهي الحرب التي اتسمت بكونها حرب استنزاف ممتدة تحولت فيها تمركزات الجيش الإثيوبي في المدن وعلى الطرق الرئيسية إلى أهداف سهلة لقوات جبهة تحرير تيجراي التي احتمت بالجبال الوعرة في الإقليم. ويقدم قيام قيادات جبهة تحرير تيجراي السياسية والعسكرية بالإخلاء السريع للمواقع الرئيسية في العاصمة مؤشرات واضحة على استعداد مسبق لهذه المرحلة الجديدة من الصراع.

ثانياً: محفزات التصعيد

لم يكن من الممكن التأكد من صحة أي معلومات تبثها المصادر الإعلامية التابعة لأي من طرفي الحرب في ظل التعتيم الإعلامي شبه الكامل بعد قطع خدمات الإنترنت والاتصالات عن إقليم تيجراي، الأمر الذي فتح الباب لتدفق سيل من الأخبار الكاذبة التي تعد جزءًا أصيلًا من الحرب النفسية المتبادلة بين الجانبين. واللافت أن حكومة "آبي أحمد" انتهجت مسارًا شديد التطرف بعدما سحبت ترخيص العمل الصحفي من مراسل وكالة "رويترز" في إثيوبيا، وأنذرت هيئة الإذاعة البريطانية BBC ودويتش فيله DW الألمانية، وهي الممارسات التي بدأت مبكرًا حين تم منع دخول الصحفيين الدوليين في سبتمبر الماضي من دخول إقليم تيجراي لتغطية الانتخابات الإقليمية.

ويشير هذا الوضع إلى كون التكلفة البشرية والمادية التي تكبدها إقليم تيجراي قد تكون أكبر بكثير من المعلن عنه إلى الآن. فمنذ اليوم الأول أبدى الجانبان قدرًا من "الوحشية" المتعمدة لحسم المعركة النفسية، حيث قامت الطائرات التابعة لسلاح الجو الإثيوبي بقصف أهداف مدنية في إقليم تيجراي، أهمها وحدات توليد الكهرباء من سد تيكيزي، ومصنع السكر الرئيسي في البلاد، وجامعة ميكيلي. وفي المقابل، قامت جبهة تحرير تيجراي بالاستهداف المتكرر لأهداف متعددة في مدينتي بحر دار وجوندر أكبر مدن إقليم أمهرة.

هذا الوضع يحمل مؤشرات على وجود حصيلة ضخمة من الضحايا ستتسبب حتمًا في تعميق الكراهية بين التيجراي وبين مختلف الجماعات الإثيوبية المنخرطة في الصراع، وعلى رأسها جماعة أمهرة، وهو ما يمكن أن يجعل من المستحيل إعادة توحيد الإثيوبيين في مشروع وطني واحد. فمنذ صول "آبي أحمد" للسلطة تشهد الوسائط الإثيوبية المختلفة نشرًا لخطاب كراهية غير مسبوق كان سببًا في تفجر العديد من الصراعات بين الجماعات الإثنية الإثيوبية المتعددة.

وبدوره عجز المحيط الإقليمي والدولي لإثيوبيا عن احتواء الصراع بعدما أبدت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية رفضًا متكررًا لكافة مبادرات التوسط مع جبهة تحرير تيجراي، بداية من رفض أي محاولة للتوسط من جانب الرئيس الأوغندي

"يوري موسيفيني"، ووصولًا إلى رفض جهود فريق الوسطاء رفيعي المستوى الذين عينهم الاتحاد الإفريقي للتوسط بين طرفي الصراع. وقد أضيف إلى هذه المؤشرات مؤشر جديد في الثالث عشر من ديسمبر بعد قطع رئيس الوزراء السوداني "عبدالله حمدوك" زيارته لأديس أبابا بعد ساعات من وصوله، قبل أن يدعو لقمة عاجلة لمنظمة إيجاد، وذلك بعد أن أشارت تقارير إلى رفض "آبي أحمد" القاطع لأي محاولة للوساطة من جانب "حمدوك".

ثالثاً: مستقبل الصراع

لم يكن من المتصور الوصول لحل وسط بين الطرفين في ظل التعنت الكبير الذي أبداه طرفا الصراع في إثيوبيا بشأن رفض التفاوض، خاصة بعد أن بادر كل طرف في مرحلة ما قبل الصراع بإعلان الطرف الآخر "فاقدًا للشرعية"، وهو الأمر الذي دفع كلًّا منهما لتبني مطالب متطرفة تجاه الآخر. وأمام هذا الوضع المعقد يمكن استشراف مستقبل الصراع في إثيوبيا في ضوء عدد من الاتجاهات الرئيسية تتضمن:

- استمرار المعارك داخل إقليم تيجراي، خاصة بعد الانسحاب المنظم السريع للقيادة العسكرية والسياسية للجبهة من العاصمة ميكيلي، مع إصدار تصريحات قاطعة باستمرار القتال ضد "الغزاة" في الإقليم. ومن شأن استعادة حالة حرب العصابات في الإقليم أن تهدد أي فرصة حقيقية لاستعادة الاستقرار في إثيوبيا برمتها. بل إن الفترة المقبلة قد تشهد تطويرًا للهجوم على مستوى إقليمي بعدما شهدت العاصمة الإريترية أسمرة موجة جديدة من القصف الصاروخي في التاسع والعشرين من نوفمبر أسفرت عن وقوع ستة انفجارات مختلفة، وذلك بعد يوم واحد من إعلان "آبي أحمد" عن سقوط ميكيلي.
- هناك فرصة حقيقية لانتقال الصراعات إلى أقاليم جديدة تشهد صدامات أهلية منذ سنوات، إلا أنها قد تتحول إلى صراعات واسعة النطاق، مثل الصراع بين الصوماليين والعفر وبين الأورومو والصوماليين وبين الجماعات الجنوبية وبعضها بعضًا. وتجد هذه الصراعات في الوضع القائم حاليًّا فرصة استثنائية مع استمرار انشغال الحكومة الفيدرالية بالتعامل مع إقليم

تيجراي كمصدر رئيسي للتهديدات الأمنية لحين تحقيق الهدف المعلن بإلقاء القبض على كافة قيادات جبهة تحرير تيجراي.

- على الجانب السياسي لا ينتظر أن ينعكس إعلان "آبي أحمد" إنهاء العملية العسكرية بالإيجاب على قدرته على تمرير مشروعه للتخلص من مبدأ الفيدرالية الإثنية بما يسمح له بتركيز السلطة في يده، حيث لا يزال هذا المشروع يلقى معارضة كبرى من قطاع واسع من جماعة الأورومو على وجه الخصوص. ومن شأن هذا الوضع السياسي المعقد أن يعزز من جدوى الحلول غير السياسية لمختلف المشكلات التي تواجهها البلاد، وهو ما يعززه انتشار السلاح في يد أطراف متعددة بجانب الحكومة الفيدرالية كالحكومات الإقليمية والحركات المسلحة التي أعادها "آبي أحمد" لداخل البلاد بعد وصوله للسلطة.
- تبدو القيادات السياسية لجماعة أمهرة الكاسب الوحيد من التطورات الأخيرة، حيث عززت المعركة من اعتماد "آبي أحمد" على الدعم السياسي للجماعة بتصعيد العديد من رموزها لمناصب قيادية من خلال جمع "ديميكي مكونين" Demeke Mekonnen بين منصبي نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزارة الخارجية، وتنصيب "تميسجين تيرونه" Temesgen Tiruneh رئيس حكومة إقليم أمهرة رئيسًا جديدًا لجهاز الأمن والمخابرات، وتعيين "جيدو أندرجاتشيو" Gedu Andargachew في منصب مستشار رئيس الوزراء للشئون الأمنية. كما أسفرت العمليات في إقليم تيجراي عن سيطرة القوات الخاصة لإقليم أمهرة على المناطق المتنازع عليها طويلًا بين الجماعتين. وهذا الوضع سيدفع الجماعة لمحاولة الحصول على المزيد من المكاسب السياسية في المستقبل، سواء في الانتخابات المقبلة أو ما بعدها، وهو ما يمكن أن يحرك دورة جديدة من الصراع في إثيوبيا.

وبغض النظر عن حقيقة "النصر" الذي أعلن عنه "آبي أحمد" بسقوط مدينة ميكيلي عاصمة إقليم تيجراي؛ فإن اندلاع الصراع في الرابع من نوفمبر قد شكل بالفعل نقطة تحول بارزة ستحدد مستقبل الدولة الإثيوبية وإقليم القرن الإفريقي ككل بعد أن أعاد طرح الآليات الصراعية كبديل متاح لتسوية الخلافات السياسية والتناقضات بين المكونات الإثنية المختلفة في واحد من أكثر أقاليم العالم تنوعًا وتعقيدًا.

القسم الثاني

المرحلة الثانية من الصراع

1 الدولة المأزومة: إثيوبيا بين استعادة التعايش وطموحات تقرير المصير

صلاح خليل*

دخلت المواجهة بين الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، شهرها الأول، ودخل الصراع على السلطة بينهما مرحلة تصعيد خطير، وهو الصراع الذي بدأ منذ صعود "آبي أحمد" للسلطة في عام 2018، حيث استمرت السياسات العدائية بين الجانبين واتخذ بعدًا أيديولوجيا وعرقيًّا، وهذا بدوره صب مزيدًا من الزيت على النار، حيث وجدت فيه العرقيات الأخرى فرصة للتعبير عن هويتها ومطالبها مثل قومية الأوروموـ، وشعوب جنوب إثيوبيا، التي تقف إلى صف التيجراي، وتنتظر ما سيئول إليه الصراع لتعلن عن مواقفها ونياتها.

أولًا- "آبي أحمد" وإدارة العلاقة مع الجماعات الإثنية

على عكس المتوقع، كان صعود "آبي أحمد" وتوليه رئاسة الوزراء في إثيوبيا مصدرًا من مصادر الإخلال بالتوازن الهش الذي كان قائمًا في إثيوبيا، لأنه دفع بالصراع الداخلي خطوات للأمام، وأجج النيران التي كانت تحت الرماد. فمنذ أن

* خبير بوحدة الدراسات الافريقية

تولّى رئاسة الوزراء في إثيوبيا، شهدت البلاد سلسلة من الاغتيالات السياسية، والصراعات الإثنية، تعرض فيها العديد من المدنيين من نساء وأطفال وكبار السن للعنف الممنهج، وأدى إلى حالة نزوح جماعي بأكثر من 2 مليون تشردوا نتاج الصراعات الإثنية.

إن تعامل حكومة "آبي أحمد" مع ظاهرة العنف بين القوميات ترتب عليه العديد من الأزمات، منذ المحاولة الأولى لاغتيال رئيس الوزراء في يونيو 2018، ثم مقتل مدير مشروع سد النهضة "سيميغنيو بيكيلي" Simegnew Bekele، واغتيال رئيس إقليم أمهرا، واغتيال قائد الجيش في أديس أبابا وغيره من كبار قادة الإقليم، بالإضافة إلى اغتيال الموسيقي "هاشالو هونديسا"، لا سيما العنف الموجّه إثنيًا. وبدلًا من أن تعالج الحكومة الإثيوبية تلك الأزمات، ألقت باللوم على الانقسامات الإثنو-قومية (فيدرالية الإثنية)، وأقرت الحكومة بأن الطريقة الوحيدة للقضاء على هذا العنف هو تفكيك التسوية السياسية المتعددة القوميات، فانتقلت آلة الدعاية ومؤيدو حزب الازدهار الذي يتزعمه "آبي أحمد" إلى القضاء على مشروع الفيدرالية الإثنية متعدد القوميات، على الرغم من أنه يعلم جيدًا أن هذا المشروع الفيدرالي يحظى بدعم وشعبية لدى العديد من القوميات الإثيوبية المهمشة، ومن ضمنهم قومية الأورومو ذات الأغلبية في البلاد.

لا تزال مظاهر قوة الدولة في إثيوبيا واضحة، وربما هذه هي الرسالة الأساسية وربما الاختبار الحقيقي لبقائها خلال المرحلة الصعبة الراهنة التي تمر بها في ظل قيادة "آبي أحمد"، والممثلة في العملية العسكرية لفرض السيطرة على إقليم تيجراي والقضاء على التمرد، فالدولة هنا تبدو حاضرة ممثلة في مؤسساتها القوية، ولا يبدو أن التمرد يتسع، أو أن هناك انقسامات داخلية واسعة قد تعصف باستقرار البلاد ككل، كما أن هناك تأييدًا داخليًا للعملية العسكرية التي يقوم بها الجيش الإثيوبي في إقليم تيجراي، ويدعم هذا التحرك شعور عام بمخاطر تشجيع عملية التمرد في الإقليم، وهو ما قد يعصف ببقاء الدولة الإثيوبية التي تضرب بجذورها في التاريخ وفي العقل الجمعي الإثيوبي الذي لا يرغب في ذلك، لا سيما أن تجارب

الانفصال في القارة وفي الجوار لم تكن تعطي مؤشرات إيجابية، فضلًا عن أن الاتجاه نحو الحرب الأهلية هو خيار غير مرغوب به على المستوى الشعبي، ومن ثم فإن الحكومة المركزية تجد دعمًا شعبيًا إلى حد ما، كما أن المؤسسات القوية ما تزال في قبضة الحكومة المركزية، وما تزال الدولة تبسط سلطتها على بقية الأقاليم.

ثانيًا- استنزاف قدرات الدولة

دخلت الحرب ضد تيجراي أسبوعها الرابع، ولكن خيار نهاية الحرب ليس خيارًا سهلًا، ومع استمرارها ستتحول الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي إلى حرب العصابات، في مرتفعات إقليم تيجراي الوعرة ذات الطبيعة الخاصة التي تعطي ميزة لمقاتلي تيجراي في استخدام المدفعية من تلك المرتفعات، وأيضًا مراقبة جميع المحاور التي تتحرك فيها القوات الحكومية، مما يجعلهم صيدًا سهلًا لمدافعهم المرتكزة في الكهوف الجبلية، وهي عملية إنهاك السلطة المركزية، وهو نفس السيناريو الذي أسقطوا به نظام "منجيستو هيلي ماريام". على مدار العقود الثلاثة الماضية، تعتبر مناطق الجبهة الشعبية في الإقليم مناطق عسكرية ممنوع الاقتراب منها، لذا عجزت الحكومة الإثيوبية عن الوصول للمخابئ والكهوف التي يستخدمونها، واستخدموها سابقًا في إسقاط آخر حكومات الأباطرة في إثيوبيا. وبعد مذبحة منطقة (ماي كادرا) في تيجراي التي راح ضحاياها عشرات، خرجت الجبهة الشعبية من المدن، كإجراء تكتيكي قديم استخدمته عندما كانت تقاتل حكومة "منجيستو" بعد ارتكابها حملة تطهير عرقي ضد شعب تيجراي في مناطقهم. عسكريًا، ميزان القوة يميل بشكل واضح لصالح الجبهة الشعبية، من حيث القطع العسكرية المتحركة، كالمدافع والصواريخ والقوة البشرية.

في جانب آخر، تعتمد الحكومة الإثيوبية استخدام سلاح الجو الإثيوبي حول الأهداف في مدينة (ميكيلي) ومحيطها دون تحديد ماهية الأهداف التي تم قصفها، ولكنها خلفت دمارًا وجرحى من المدنيين. وأصدرت الحكومة الإثيوبية قرار اتهام بحق 64 شخصًا، من الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، من بينهم رتب

من الجيش الفيدرالي، ونخب أكاديمية، تتعلق جميعها بالخيانة العظمى لانحيازهم ودعمهم لمقاتلي الجبهة الشعبية، على رأسهم الدكتور "ديبرسيون جبرميكائيل"، حاكم الإقليم، و"سبهات نيجا" الأب الروحي للجبهة الشعبية ومنظرها الأكاديمي طوال هذه السنوات، و"جيتاتشو ريدا" الناطق الرسمي لحاكم الإقليم، المتحدث العسكري للجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، وعضو البرلمان "خيرية إبراهيم".

إن العمليات العسكرية بين كل من الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، تمثل تهديدًا كبيرًا لعدم تماسك الدولة في إثيوبيا والتعايش السلمي بين مكوناتها، وأيضًا قد تمثل بداية نهاية لرؤية ومشروع "آبي أحمد". إذ قد تستمر الحرب بينهما لسنوات طويلة، بدون أن يحقق أي طرف فيها انتصارًا ملموسًا يجعله يفرض هيبته. هذه الحرب حتمًا سوف تشجع القوميات الأخرى في الأقاليم الأخرى، التي تعارض مشروع حزب الازدهار على حمل السلاح لتحقيق حق تقرير المصير بيدها في المستقبل، وتتحول الحرب إلى عملية استنزاف للجيش الحكومي، حينها يكون "آبي أحمد" تورط في حرب طويلة الأمد ومرهقة، ومن إقليم تيجراي سوف تنتقل الحرب إلى إقليم أمهرا، ثم بني شنغول، وتكون بمثابة عدوى إلى بقية الأقاليم الأخرى. فحرب العصابات في مرتفعات شمال إثيوبيا، ستنقل الصراع العرقي إلى الوسط والغرب بفضل الاشتباك بين قوميتي بني شنقول جوموز – الأمهرا، ومن ثم ينتقل إلى الوسط والجنوب، والدخول في صراع عرقي ممتد بين جميع القوميات.

في هذا السياق، خاطبت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، جميع القوميات وأمم وشعوب إثيوبيا، للتحرك لإسقاط حكومة القوميين الأمهرا، قبل أن يدركوا حلمهم بعودة الإمبراطورية مرة أخرى. في الوقت نفسه، طالبت المجتمع الدولي لوقف الإبادة الجماعية التي تتم في حق عرقية التيجراي، وحذرت أيضًا الشعب الإثيوبي من أن نجاح قومية الأمهرا في مخططهم يمثل استدعاء التاريخ للشعوب الإثيوبية التي ذاقت ويلات حكم الإباطرة الأمهرا، وأشارت الجبهة الشعبية في خطابها إلى أن ما يحدث في إثيوبيا يمتد إلى شرق القرن الإفريقي، وأن ما يحدث الآن في إقليم تيجراي سيصنع إرهابًا جديدًا في المنطقة لن يسلم منه أحد.

ثالثًا- الدولة بين البقاء والانهيار

تشير بعض المصادر الغربية إلى أن الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي اتّبعت في حربها الحالية مع حكومة "آبي أحمد" نفس الطرق التي دحرت بها حكومة الجنرال "منجيتسو"، بإخلائها المدن لتفادي استهداف قوميتهم من عملية تطهير عرقي من قبل الحكومة الإثيوبية، كما حدث سابقًا إبان فترة قتالهم ضد الجيش الإثيوبي في الثمانينيات.

الأزمة الحالية في إقليم تيجراي تحدد بشكل كبير مصير ومستقبل الدولة الإثيوبية، ومن ثم إعادة تعريف نظامها السياسي وعملية إدارة الدولة، ومن ثم تظهر بشكل كبير هويتها المستقبلية، وهذا مبني على من سينتصر في هذه الحرب. وبالنظر إلى القوة العسكرية بين طرفي الأزمة يتضح تفوق كبير لحكومة "آبي أحمد"، من خلال سلاح الدفاع الجوي، والقوميين الأمهرا وميليشياتهم التي تشارك بقوات كبيرة في هذا الصراع الذي بدأ سياسيًّا أيديولوجيًّا إثنيًّا، ثم تحول إلى حرب المواجهة طويلة الأمد، بين مشروع الفيدرالية الإثنية والوحدة الوطنية، وسوف تدفع الدولة الإثيوبية الثمن الباهظ الذي ترتب على تصارع النخب فيما بينهما والانزلاق في نهاية المطاف إلى حافة الهاوية، هذا الانزلاق تترتب عليه بعض من المعطيات المعقدة والمركبة معًا على النحو التالي:

أولًا: إذا انتصر مشروع حزب الازدهار، حتمًا ستكون نتائجه كارثية على بعض المجموعات مثل الأورومو، وبني شنقول، والقومية الصومالية، والقوميات المهمشة في الجنوب، حيث يمكن أن يتم شن حرب تأديبية ضدهم، بسبب عدم دعمهم لمشروع "آبي أحمد"، وهي فرصة كبيرة للقوميين الأمهرا في ممارسة عنف واسع النطاق ضد مؤيدي الفيدرالية الإثنية.

ثانيًا: إذا حققت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي انتصارًا، ودخلت في مفاوضات مباشرة مع حكومة "آبي أحمد"، سواء كان عبر ضغوطات دولية مرتبطة بالإدارة الأمريكية الجديدة أو المجتمع الدولي، فهذا يعني فرصة كبيرة لصالح القوميات التي تتمسك بمشروع الإثنو قومية، مقابل تضاؤل فرص الأمهرا الذين يطمعون في الانفراد مرة أخرى بالسلطة الكاملة.

في كل الأحوال، يبدو أن الدولة في إثيوبيا تمر بواحدة من أكثر أزماتها تعقيدًا وصعوبة، في ظل انخراط جميع الأطراف في مسار الصراع المسلح، ورفض كافة محاولات الوساطة والتسوية السلمية، بل واستدعاء دعم خارجي من دول الجوار، وهو الوضع الذي ينذر بانعكاسات بالغة الخطورة على مستقبل الدولة الإثيوبية وعلى استقرار القرن الإفريقي ككل.

2 التأجيل الثالث: لماذا تعجز إثيوبيا عن إجراء الانتخابات؟

د. أحمد أمل*

لا تزال الانتخابات الإثيوبية تواجه تعثرًا تلو آخر. ففي الخامس عشر من مايو أصدرت برتوكان ميديكسا، رئيسة المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا، قرارًا متوقعًا بتأجيل موعد الانتخابات العامة من الخامس من يونيو لأجل غير مسمى، وذلك بزعم وجود مشكلات لوجستية ذات صلة بالجوانب الفنية المختلفة لإجراء العملية الانتخابية، سواء ما يتعلق منها بتسجيل الناخبين أو بطباعة بطاقات الاقتراع.

وقد صدر قرار تأجيل الانتخابات بعد يوم واحد فقط من انتهاء المهلة الممددة لتسجيل الناخبين في مراكز الاقتراع المختلفة في عموم الأقاليم الإثيوبية باستثناء إقليم تيجراي. وعلى الرغم من أن ميديكسا قد اقترحت في مؤتمرها الصحفي تمديدًا أوليًا لثلاثة أسابيع، إلا أن المؤشرات الأولية ترجح تأجيلًا لفترة أطول في ظل ما شددت عليه رئيسة مجلس الانتخابات من عدم تمتعها بصلاحية إعلان الموعد الجديد للانتخابات بسبب حاجتها للتشاور مع الأحزاب السياسية المختلفة قبل تحديد الموعد الجديد لدراسة مقترحات هذه الأحزاب، فضلًا عن التصريح بأن المجلس سيأخذ في اعتباره

* رئيس وحدة الدراسات الإفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

موسم الأمطار الذي يمتد من يونيو وحتى سبتمبر في عملية تحديد الموعد الجديد للانتخابات.

يذكر أن هذا التأجيل يعد التأجيل الثالث للانتخابات العامة في إثيوبيا التي كان من المفترض أن تعقد في مايو من عام 2020 قبل أن يتم الإعلان عن أول تأجيل لها قبل موعد انعقادها بنحو شهرين بسبب وجود عقبات أمنية ولوجستية، ليتم تحديد موعد لها في نهاية أغسطس من العام نفسه. ومع اقتراب الموعد الثاني المحدد لإجراء الانتخابات تذرعت الحكومة الإثيوبية بتداعيات انتشار فيروس كورونا لتعلن عن تأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى، مع إصدار المجلس الفيدرالي الذي يعد الغرفة الأعلى للبرلمان قرارًا بتمديد ولاية مؤسسات الحكم التشريعية والتنفيذية على المستويين المركزي والإقليمي. وقد قوبل قرار التمديد دون إجراء انتخابات برفض واسع، دفع حكومة إقليم تيجراي لإجراء الانتخابات على مستوى الإقليم في التاسع من سبتمبر غير مكترثة بتحذيرات الحكومة الفيدرالية، مما كان سببًا جوهريًا لاندلاع الصراع المسلح في إقليم تيجراي مطلع نوفمبر الماضي. وفي محاولة لاحتواء الأزمة المتفاقمة تم الإعلان عن موعد جديد لإجراء الانتخابات في الخامس من يونيو من عام 2021، وهو الموعد الذي كان موضعًا للتأجيل الثالث المعلن عنه مؤخرًا.

وفي المشهد الحالي، تبرز خمسة أسباب رئيسية لتفسير القرار الأخير بتأجيل موعد الانتخابات للمرة الثالثة، والتي تتضمن أسبابًا لوجستية وأخرى سياسية وأمنية، بجانب الأسباب المتعلقة بالضغوط الدولية، وذلك على النحو التالي:

تعثر عملية تسجيل الناخبين

لأسباب سياسية وإجرائية متعددة يشترط القانون الإثيوبي قيام المجلس الوطني للانتخابات، باعتباره الهيئة المسئولة، عن تنظيم الانتخابات في البلاد بتسجيل أسماء الناخبين الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات قبل كل دورة انتخابية. على هذا الأساس، بدأ مجلس الانتخابات الإثيوبي عملية تسجيل الناخبين في السادس والعشرين من مارس الماضي، معلنًا أن هذه العملية ستستمر لمدة أربعة أسابيع، وذلك لتسجيل أسماء نحو خمسة وخمسين مليون مواطن في جداول الناخبين ممن تتوافر لديهم الشروط الأولية للتصويت في الانتخابات. وسرعان ما أكد المجلس قيامه بإمداد مقار الانتخابات بكافة الاحتياجات اللوجستية بما يضمن إتمام عملية

تسجيل الناخبين بنجاح في أكثر من 50 ألف مقر انتخابي مع نشر أكثر من 150 ألف موظف تابع للجنة للمساعدة على تيسير عملية تسجيل الناخبين في أسرع وقت.

لكن مع نهاية المدة المحددة، أعلن مجلس الانتخابات الإثيوبي في السادس والعشرين من أبريل عن تعذر تنفيذ عملية تسجيل الناخبين بأكثر من أربعة آلاف مركز انتخابي من أصل خمسين ألف مركز لتدهور الأوضاع الأمنية في العديد من الدوائر في خمسة أقاليم إثيوبية. وحتى المراكز التي تمكن المجلس من مباشرة عملية التسجيل فيها، شهدت إقبالًا ضعيفًا حيث لم يتجاوز عدد الناخبين المسجلين في نهاية أبريل 18 مليون ناخب، الأمر الذي اضطر مجلس الانتخابات إلى الإعلان عن تمديد فترة تسجيل الناخبين لتنتهي في السابع من مايو.

وأخيرًا، جاءت تصريحات برتوكان ميديكسا في الثامن من مايو لتؤكد استحالة إجراء الانتخابات في موعدها بعد أن أعلنت وجود إمكانية حقيقية للتأجيل في ظل اقتصار عدد الناخبين المسجلين على 31 مليون ناخب، وهو ما أعقبه الإعلان عن تمديد جديد لموعد انتهاء عملية تسجيل الناخبين لمدة أسبوع أسفر وفق ما أعلن عنه مجلس الانتخابات عن تسجيل نحو خمسة ملايين ناخب إضافي، لكنه لم يكن كافيًا لتجاوز أزمة عجز المجلس عن تسجيل ما يمثل نحو 35% من إجمالي الناخبين في مناطق الصراع والتوترات الأمنية.

مشكلة طباعة بطاقات الاقتراع

منذ وقت مبكر أعلن المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا اعتزامه تأمين نزاهة العملية الانتخابية عبر طباعة بطاقات الاقتراع خارج البلاد. ففي ديسمبر من عام 2019، أعلن المجلس توقيعه مذكرة تفاهم مع إحدى الشركات المتخصصة في طباعة بطاقات الاقتراع والتي يقع مقرها في دبي لإمداد المجلس بمختلف احتياجاته لتنظيم الانتخابات على أعلى مستوى ممكن من الدقة والشفافية. وبمرور الوقت أعلن المجلس الوطني للانتخابات في نهاية مارس الماضي عن تفاصيل جديدة بشأن تولي شركتين أجنبيتين عملية طباعة بطاقات الاقتراع لانتخابات عام 2021، بحيث تتولى مؤسسة رين-فورم للطباعة Ren-Form Publishing Association الجنوب

إفريقية طباعة 45% من بطاقات الاقتراع، وهي تلك الخاصة بأقاليم أمهرا وسيداما وإقليم الأمم والشعوب الجنوبية، على أن تتولى شركة الغرير للطباعة والنشر الإماراتية طباعة 55% من بطاقات الاقتراع، وهي تلك الخاصة بأقاليم أوروميا والعفر وبني شنقول-جوموز وجامبيلا والإقليم الصومالي.

واللافت أن برتوكان ميديكسا رئيسة المجلس الوطني للانتخابات قد وضعت التأخر في تسلم بطاقات الاقتراع في مقدمة الأسباب الداعية لتأجيل الانتخابات عن موعدها المقرر في الخامس من يونيو من العام الجاري على الرغم من الاستعدادات المبكرة التي أعلن عنها بشأن طباعة بطاقات الاقتراع، على الرغم من إسناد هذه المهمة لشركتين صاحبتي خبرة واسعة في طباعة بطاقات الاقتراع في الانتخابات للعديد من الدول حول العالم، فضلًا عن تبعيتهما لدولتين من أهم الدول الداعمة لحكومة آبي أحمد منذ توليه السلطة. وتجتمع هذه الحقائق لتنفي أي شبهة تعمد من الطرف الخارجي لعرقلة العملية الانتخابية في إثيوبيا عبر التباطؤ في تسليم بطاقات الاقتراع، مما يشير لاحتمالية وجود خلل إجرائي من جانب مجلس الانتخابات نفسه في متابعة عملية طباعة بطاقات الاقتراع.

تفشي الاضطرابات الأمنية

لم يفصح المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا عن تصوره للآلية التي يمكن من خلالها إجراء الانتخابات في يوم واحد في أربعة آلاف مركز اقتراع أخفق في أن يجري فيها عملية تسجيل الناخبين على مدار سبعة أسابيع كاملة. ففي الواقع، تظهر المعضلة الأمنية في العديد من الأقاليم الإثيوبية لتجعل من أي تصور لإجراء انتخابات شاملة وشفافة ونزيهة أمرًا بعيد المنال. فبعيدًا عن إقليم تيجراي الذي تعصف به حرب شرسة تجاوزت الستة أشهر دفعت الحكومة لإعلان استبعاده من الانتخابات المقبلة، لم تسلم باقي الأقاليم الإثيوبية من تداعيات هذا الوضع الأمني المتدهور على الرغم من سعي الحكومة الإثيوبية لإجراء الانتخابات فيها.

فبالنظر لخريطة مراكز الاقتراع التي عجز المجلس الوطني للانتخابات عن مباشرة مهام تسجيل الناخبين فيها، يلاحظ انتشارها في أقاليم بني شنقول-جوموز، وأوروميا،

وأمهرا، وهي الأقاليم التي تشهد أعمال عنف متصاعدة بدأت نذرها المبكرة في يوليو الماضي في واحدة من أسوأ موجات العنف في الأعوام الأخيرة في مدن إقليم أوروميا، فتحت الباب لنشاط أحد الأجنحة المسلحة لجبهة تحرير أوروموالتي باتت تسيطر على عدد من قرى غرب الإقليم. كما امتدت التوترات الأمنية في نوفمبر الماضي لإقليم بني شنقول-جوموز نتيجة اشتعال المواجهات بين سكان الإقليم الأصليين وأبناء جماعة الأمهرا المتوطنين فيه، قبل أن تفتح جبهة جديدة داخل إقليم أمهرا نفسه بين السكان المنتمين لجماعة أمهرا الغالبة والأقلية المنتمية لجماعة أوروموا.

وفي شرق البلاد، تسببت عمليات تسجيل الناخبين في إنهاء الهدنة الهشة بين الإقليم الصومالي وإقليم العفر، حين ألحق المجلس الانتخابي الدوائر الانتخابية في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين الإقليمين بإقليم العفر من دون الرجوع لحكومة الإقليم الصومالي، الأمر الذي اعتبرته الأخيرة انحيازًا غير مبرر يسعى لتعظيم تمثيل العفر على حساب الصوماليين في الانتخابات المقبلة، وهو ما ردت عليه مفوضية الانتخابات بأنها ليست الجهة المخولة دستوريًا بترسيم الحدود بين الأقاليم الإثيوبية باعتبار أن مثل هذا النشاط يتجاوز صلاحياتها المعنية فقط بتنظيم العملية الانتخابية. ومع بدء مجلس الانتخابات عمليات تسجيل الناخبين في ثلاثين مركز اقتراع في المناطق المتنازع على السيادة عليها بين الإقليمين نشب صدام مسلح في السادس من أبريل بعد أن قامت القوات الخاصة للإقليم الصومالي بمهاجمة إقليم العفر المجاور مما أسفر عن مقتل أكثر من مائة قتيل أغلبهم من المدنيين، وذلك وفق تصريحات أحمد حميد نائب مفوض الشرطة في إقليم العفر الإثيوبي.

العجز عن احتواء أزمة إقليم تيجراي سياسيًا

مع تحول إقليم تيجراي إلى ساحة حرب مستمرة تدور دون انقطاع منذ نوفمبر الماضي على الرغم من استعانة القوات المسلحة الإثيوبية بالجيش الإريتري والقوات الخاصة لإقليم أمهرا، أعلن المجلس الوطني للانتخابات منذ وقت مبكر أن إقليم تيجراي سيتم استبعاده من إجراء الانتخابات المقبلة بزعم خضوعه لحالة الطوارئ.

وقد شكل هذا الإعلان بديلًا غير مفضل للحكومة الإثيوبية التي كان خيارها المثالي يقوم بالأساس على احتواء إقليم تيجراي سياسيًا بعد "نجاح" الحملة العسكرية من خلال سياسة مزدوجة تقوم أولًا على تنصيب إدارة موالية من أبناء الإقليم، وثانيًا على تعزيز دور فرع حزب الازدهار في الإقليم والذي لم يتمكن من تأسيس مقر دائم له في ميكيلي عاصمة الإقليم إلا بعد نحو شهرين من تفجر الصراع. لكن ردود الأفعال على هذه السياسة أكدت عجز الحكومة الفيدرالية عن اختراق الإقليم سياسيًا، الأمر الذي تجسد في الانشقاقات المتكررة التي تعرضت لها الإدارة المؤقتة للإقليم التي عينها البرلمان الفيدرالي، فضلًا عن عدم تمكن فرع حزب الازدهار الذي يرأسه آبي أحمد من إحداث أي اختراق حقيقي لقواعد الناخبين في الإقليم المنكوب بعد أن توحدت كافة القوى السياسية في إقليم تيجراي وراء النضال الساعي لخروج القوات الإريترية والأمهرية، ووقف الاعتداءات على أبناء الإقليم، الأمر الذي أكد صعوبة احتواء الإقليم بالأدوات السياسية وفق المخطط الأصلي للحكومة الفيدرالية.

فقد جاءت محاولات احتواء إقليم تيجراي سياسيًا بنتائج عكسية من خلال تحفيزها تشكل موقف موحد بين جبهة تحرير تيجراي التي حكمت الإقليم منذ عام 1991 وبين أحزاب المعارضة في الإقليم على نحو ما جسده البيان المشترك الصادر في الثاني من فبراير الماضي عن ثلاثة من أبرز الأحزاب التي عارضت جبهة تحرير تيجراي، والذي أعلن فيه حزب استقلال تيجراي Tigray Independence Party، وسالساي وياني تيجراي (SAWET) Salsay Weyane Tigray ، والمجلس الوطني لتيجراي الكبرى (Baytona) National Congress of Great Tigray، معارضتهم الكاملة لكافة الإجراءات الأمنية والسياسية التي تقوم بها الحكومة الفيدرالية في إقليم تيجراي والتي تفتقد للدستورية وترتقي لمستوى التطهير العرقي.

الضغط الأمريكي المتصاعد

بعد شهور من تجنب الاشتباك المباشر مع الوضع السياسي الداخلي في إثيوبيا، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا منهجًا أكثر حسمًا في تعاملها مع الأوضاع في

إثيوبيا. وقد بدأ هذا التحول بتسمية السفير جيفري فيلتمان مبعوثًا أمريكيًا للقرن الإفريقي، والذي كلف بإحراز تقدم في عدد من المشكلات التي تهدد أمن واستقرار الإقليم، والتي تعد إثيوبيا القاسم المشترك فيها جميعًا، بداية من الصراع الدائر في تيجراي الذي تحول لصراع إقليمي بعد انخراط القوات الإريترية في تفاعلاته، مرورًا بالنزاع الحدودي المتفاقم بين السودان وإثيوبيا، وانتهاءً بأزمة سد النهضة التي تحولت لإحدى أكثر الأزمات الدولية إلحاحًا.

وقد أطلق تعيين فيلتمان سلسلة من التفاعلات السريعة التي عكست تصاعدًا في حدة الموقف الأمريكي. فبعد أقل من أسبوع على تعيينه، وجه خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي رسالة لجيفري فيلتمان في التاسع والعشرين من أبريل لحثه على الضغط على الجانب الإثيوبي لتأجيل الانتخابات. ففي الخطاب الذي أرسله كل من بنجامين جاردين وتيم كاين وجاكي روزن وكوري بوكر وإدوارد ماركي أعضاء مجلس الشيوخ، وصفت الانتخابات الإثيوبية المخطط لإجرائها في الخامس من يونيو بأنها لا ترقى لتلبية الحد الأدنى من المعايير الدولية للحرية والنزاهة والشفافية في ظل مقاطعة العديد من أحزاب المعارضة لها نتيجة غياب الثقة في الحكومة الفيدرالية. وقد أعرب الأعضاء الخمسة لمجلس الشيوخ الأمريكي عن خشيتهم من تحول الانتخابات الإثيوبية حال إجرائها دون إصلاحات حقيقية لمصدر لتأجيج التوترات الإثنية والسياسية في البلاد والتي قد تجرها للمزيد من العنف.

وقد بادرت الحكومة الإثيوبية بتكليف سفيرها في واشنطن فيتسوم أريجا بإرسال خطاب مضاد في الرابع من مايو للمبعوث الأمريكي للقرن الإفريقي أبرز فيه أهمية إجراء الانتخابات في موعدها باعتبارها "علامة تاريخية فارقة للتحول السياسي في إثيوبيا"؛ إلا أن تنامي الضغوط الأمريكية في الفترة التالية أسفر في النهاية عن إذعان الحكومة الإثيوبية والإعلان عن تأجيل الانتخابات. فقد عبرت الولايات المتحدة عن موقفها المتشدد خلال المؤتمر الصحفي الذي أجراه ند برايس المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في العاشر من مايو والذي تطرق فيه للأوضاع في إثيوبيا، مشددًا على التزام بلاده بالدعم الكامل للتحول الديمقراطي في إثيوبيا والذي لن يتم -من وجهة نظره- إلا من خلال انتخابات حرة وعادلة وموثوق بها، والتي لا بد لضمان تحققها من توافر بيئة انتخابية ملائمة من خلال احترام

الحكومة الإثيوبية لحقوق التجمع، والمشاركة السياسية، وحرية النقاش، وإتاحة الاتصال بالإنترنت، وتداول المعلومات.

ولم تكن تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية هي التعبير الوحيد عن الموقف الأمريكي الرافض لإجراء الانتخابات الإثيوبية في ظل الأوضاع السياسية الحالية بما تشهده من انغلاق تام وتوظيف مكثف للانتماءات الإثنية والدينية والمذهبية في تعبئة الناخبين، ففي الثاني عشر من مايو أعلن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل بالخارجية الأمريكية عن فرصة تمويلية بقيمة مليون دولار لمشروع "دعم الانتخابات السلمية في إثيوبيا" تحمل رقم SFOP0007583، سوف تمتد فترة تنفيذه بين اثني عشر وثمانية عشر شهرًا. ووفقًا للإعلان يفتح باب التقدم أمام المنظمات المدنية الأمريكية المعنية بنشر ثقافة التعددية وتعزيز أمن الانتخابات، والحد من مخاطر العنف الانتخابي في إثيوبيا من خلال تأهيل كافة أطراف العملية السياسية في إثيوبيا. وقد شكل هذا الإعلان من حيث مضمونه ومدته مؤشرًا دالًا على الرفض الأمريكي لأي إجراء للانتخابات الإثيوبية في ظل السياق القائم حاليًا.

وإجمالًا، تكشف الأسباب الخمسة عن التحولات السريعة في المشهد الداخلي الإثيوبي، فإذا كان التأجيل الأول والثاني قد تم بناءً على رغبة آبي أحمد لتجنب الدخول في تحالف مع معارضيه لتشكيل الحكومة الجديدة نتيجة تأكده من عجزه عن حسم الانتخابات لصالحه في مختلف الأقاليم، فقد جاء التأجيل الثالث ليقطع عليه الطريق في إجراء انتخابات صورية جزئية تستبعد منها معاقل معارضته الرئيسية بما كان يمكن أن يضمن له حسم ملف الانتخابات سريعًا والتفرغ للتعامل مع تداعيات الفوضى الداخلية والإقليمية التي أطلقتها سياساته خاصة منذ اندلاع الصراع في إقليم تيجراي. ومع تصاعد الضغط الدولي والأمريكي على وجه الخصوص، يبقى من المهم متابعة سلوك الحكومة الإثيوبية بدقة في الفترة القادمة للوقوف على حقيقة ما إذا كان قرار تأجيل الانتخابات يعكس بالفعل توجهات جديدة بتعديل آليات إدارة الأزمة الداخلية، أو مجرد "مناورة" وقتية أصبحت تشكل واحدة من عادات صانع القرار الإثيوبي في السنوات الثلاث الأخيرة.

3 من الدفاع إلى الهجوم: أسباب انتقال الحرب من تيجراي لأمهرا

صلاح خليل*

انتقل الصراع في شمال إثيوبيا من إقليم تيجراي إلى إقليم أمهرا، في مشهد جديد يجسد التنافس التاريخي بين قوميتي الأمهرا والتيجراي، وهو تنافس قديم وليس بجديد على المشهد السياسي الإثيوبي، فالعداوة بين القوميتين لديها جذور طويلة الأمد، ولكن حاليًا تقترب بسرعة من حرب كبرى ربما تنتهي بكارثة حقيقية، قد تهدد بقاء الدولة في إثيوبيا. وبينما تتبادل كل من الحكومة الفيدرالية الإثيوبية الحالية المدفوعة بتوجهات القوميين الأمهرا، وجبهة تحرير تيجراي، الاتهامات بالمسئولية عن بدء الصراع القائم، لا يبدو هناك أفق لتسوية الأزمة، لا سيما بعد أن حقق التيجراي مكاسب مهمة في مواجهة الجيش الإثيوبي، وبدأوا في استعادة التفوق العسكري وزاد طموحهم لاستعادة مكانتهم التي أفقدهم إياها آبي أحمد منذ وصوله إلى السلطة.

الصراع القديم ومكاسب التيجراي الجديدة

تاريخيًا يدور الصراع بين التيجراي حول بسط السيطرة على الأرض القابلة للزراعة، حيث تعتبر منطقة غرب تيجراي التي تقع على حدود أمهرا أحد المطامع

*خبير بوحدة الدراسات الافريقية

لقومية الأمهرا، فأراضي قومية الأمهرا تتميز بتضاريس وجبال صخرية لا تعد مثالية للزراعة. يضاف هذا إلى الصراع السياسي والتنافس التاريخي وهيمنة الأمهرا على السلطة مؤخرًا في ظل تولي آبي أحمد الحكم، وانتهاجهم سياسة الاضطهاد والعزل التعسفي من الوظائف، ومحاكمات غير قانونية، وإلصاق التهم بقومية التيجراي، الأمر الذي عمّق من الاختلافات، وهو ما قاد في النهاية إلى شن الحكومة الفيدرالية حربها على تيجراي في نوفمبر 2020.

وتنظر الآن قوات دفاع تيجراي إلى منطقة الحمرة الواقعة في أقصى شمال غرب الإقليم باعتبارها هدفًا استراتيجيًا، والمنفذ الدولي الوحيد لهم، من أجل كسر الحصار المفروض منذ تسعة أشهر، فضلًا عن أنها تشكل مثلثًا للحدود الدولية بين كل من السودان وإريتريا وإثيوبيا، حيث يفصل بينهم نهر (سيتيت) الموسمي. وإذا تمكنت قوات دفاع تيجراي مستقبلًا من استرداد مدينة الحمرة تكون حققت مكاسب منها أهمها فتح ممر مستدام لوصول المساعدات الإنسانية والإغاثية عبر السودان، وامتلاك منفذ يتيح للقيادات التيجرانية السفر إلى الخارج والعودة مرة أخرى بشكل آمن، وإبطال اشتراط الحكومة الإثيوبية دخول مواد الإغاثة عن طريق الطائرات، وبالتالي تجنب تفتيشها في مطار (بولي) الدولي، هذا بجانب تحقيق انتصار معنوي في التعامل مع المجتمع الدولي والإقليمي.

استنفار الأمهرا استعدادًا لمعركة مصيرية

بعد أن سيطرت قوات دفاع تيجراي على مناطق في جنوب وغرب تيجراي، أصدرت حكومة إقليم أمهرا (في 13 من يوليو 2021) بيانًا أعلنت فيه التعبئة العامة لشعب أمهرا لمعركة الوجود الكبرى أو لرد الغزو الكبير الذي يتعرضون له من قبل قوات دفاع تيجراي. وذكر البيان أن على كل من له خبرة سابقة من قومية الأمهرا بالعمل العسكري أو الأمني وحتى المتقاعدين الإسراع بتسجيل أسمائهم لدى مراكز مخصصة للدفاع عن مكتسبات قومية الأمهرا، فضلًا عن مناشدة البيان للشباب الذهاب إلى مراكز التدريب، وطلب من عموم قومية الأمهرا في الداخل والخارج القيام بدورهم للمساهمة بما يستطيعون في مساعدة

قوميتهم. وطالب البيان الحكومة الفيدرالية بجميع مكوناتها والشعب الإثيوبي عامة الوقوف مع قومية أمهرا في هذه المعركة للبقاء الوجودي، باعتبارها معركة الدفاع عن الدولة الإثيوبية ووحدتها.

وفي السياق ذاته، طالب حاكم الإقليم أجيناهو تشاجر عبر تغريدة على تويتر جنرالات الأمهرا المتقاعدين وكبار ضباط الصف الالتحاق بمعركة وجود أمهرا. وفي وقت سابق كانت وسائل إعلام إثيوبية موالية للأمهرا قد نفت دخول قوات دفاع تيجراي إلى بعض المدن في جنوب تيجراي (مثل: كورم، وألماتا، وماطبري)، مشيرة إلى أن قوات أمهرا انسحبت منها بحجة أن الذين يتقدمون صوف القتال من قوات دفاع تيجراي هم أطفال ونساء. وفي تصريحات تالية وصف حاكم إقليم أمهرا الإثيوبي أجيناهو تشاجر قومية تيجراي بأنهم أعداء لجميع الشعوب الإثيوبية، ويجب شن حرب شاملة والقضاء عليهم حتى يعيش الشعب الإثيوبي في أمان، وذلك في لقاء بثه التلفزيون الرسمي للدولة الإثيوبية في 25 من يوليو 2021. وأضاف خلاله أنه لن تنعم إثيوبيا بأمان طالما قومية تيجراي ضمن المكون الإثيوبي.

اتساع ميدان المعارك

لا تخفى طبيعة التحالف بين رئيس الوزراء آبي أحمد والقوميين الأمهرا، باعتبار الأمهرا حاضنة سياسية وثقافية لمشروع المركزية الذي يتبناه آبي أحمد بدلًا من مشروع الفيدرالية الإثنية الذي يقره دستور البلاد الصادر عام 1995. هذا الوضع يُشكل فرصةً سانحة لحشد جبهة تحرير تيجراي أنصارها لمشروعها لاستعادة السلطة وإسقاط آبي أحمد من خلال فتح جبهات صراع متعددة تستنزف بها ما تبقى من القدرات العسكرية للحكومة المركزية.

فبعيدًا عن الصراع الحاد بين النخب الحاكمة في إقليمي تيجراي وأمهرا، لا تزال العديد من الأسباب الموضوعية لتصاعد الصراع وتمدده قائمة في الوقت الراهن، وفي مقدمتها مشكلة ترسيم الحدود بين الأقاليم الإثيوبية، وهو ما فاقم منه فشل آبي أحمد في تأسيس مفوضية خاصة لمعالجة الحدود كان قد أعلن عنها بعد فوزه برئاسة الوزراء، وذلك على خلفية اعتراض قومية الأمهرا على هذه المفوضية، لا

سيما أن تأسيس هذه المفوضية كان يحمل تهديدًا ضمنيًا بترحيل حوالي 5 ملايين من قومية الأمهرا من أقاليم أخرى مجاورة كتيجراي وبني شنقول وأوروميا، كانوا قد استولوا فيها على أراضٍ زراعية من غير صكوك تستند عليها تبعيتهم وامتلاكهم لهذه الأراضي. وبينما تقود قوات دفاع تيجراي حربًا شرسة مع القوات الخاصة لإقليم أمهرا ومليشيات (فانو) ذات التوجهات القومية الأمهرية المتطرفة، بهدف السيطرة على الأراضي الزراعية؛ يمكن للجبهات المسلحة في إقليمي أوروميا وبني شنقول أن تنخرط سريعًا في الصراع نفسه في ظل تلاقي المصالح التكتيكية.

ويُنذر استمرار الصراع بين الأمهرا والتيجراي بكارثة إنسانية كبرى. فمن المتوقع في ضوء استمرار الحرب أن تضرب المجاعة إقليم أمهرا بعد فقدانهم للموسم الزراعي الحالي بعد موسم الأمطار. وربما تستغل جبهة تحرير بني شنقول، انشغال الأمهرا في حربهم مع قوات دفاع تيجراي، والتوغل بسرعة إلى مناطق استراتيجية داخل الإقليم، بغية تحقيق مكاسب تجعلهم في موقع أقوى لدعم مطالبهم المستمرة بتقرير المصير.

وقد بدأت جبهة تحرير أوروميا OLF في تصعيد عدائها تجاه الحكومة الإثيوبية، متهمة إياها باستخدام الأطفال كجنود في حربها ضد قومية التيجراي، في بيان أصدرته في 23 من يوليو 2021، أكدت فيه أن حزب الازدهار الحاكم (Prosperity Party) قام بعمليات تجنيد إجبارية للأوروميين القسري وشملت العديد من المقاطعات مثل (بورانا، غوجي، يلوبابو، غرب شوا)، بالإضافة إلى مناطق واقعة تحت سيطرة العاصمة الإثيوبية (فيني فني، بايل، شرق بيل، غرب أرسي).

كل هذه الملابسات قد تتيح فرصة لتحالف بين التيجراي والعناصر المعادية للحكومة المركزية من قوميات متعددة في مقدمتها: العفر، بني شنقول، الأورومو، والغامبيلا، وحتمًا سوف تتغير المعادلة في ميزان القوة لتسقط حكومة القوميين الأمهرا. إن الصراع الداخلي في إثيوبيا لن يتوقف بسهولة، وحتى لو فرضت القوى الغربية التصالح والتوافق على الأطراف المتصارعة سيبقى اتفاقًا هشًا حيث سرعان ما ستبدأ الخلافات حول السلطة مرة أخرى.

4 أبعد من تيجراي: "سلاح الجوع" في الحرب الأهلية الإثيوبية

هايدي الشافعي*

يواجه إقليم تيجراي حاليًا أزمة إنسانية معقدة. فبعيدًا عن مسار المعارك، هناك زيادة مقلقة في انعدام الأمن الغذائي وفقدان سبل العيش، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى التحذير من خطر المجاعة في الشهور المقبلة. ومنذ الحرب العالمية الثانية ستكون هذه ثالث مجاعة كبرى لإثيوبيا، فقد شهدت الثمانينيات المجاعة الأسوأ لإثيوبيا، حيث قَضَى ما يقرب من 800 ألف شخص. وحاليًا يدفع إقليم تيجراي ثمن قرارات الأطراف المتقاتلة التي دفعت مئات الآلاف نحو المجاعة والتي يتوقع أن يتسع نطاقها خارج إقليم تيجراي نتيجة لاتساع دائرة المعارك التي باتت تشمل إقليمي العفر وأمهرا.

أولاً: مؤشرات أزمة الغذاء في إثيوبيا

أدى تأثير الصراع في منطقة تيجراي المستمر منذ حوالي 9 شهور إلى تفاقم التوقعات المقلقة بالفعل لانعدام الأمن الغذائي الحاد في إثيوبيا، حيث وصل الوضع الآن إلى مستوى كارثي، ومن المتوقع أن يزداد سوءًا في الفترات المقبلة. فقد أشار تقرير "التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي IPC" الصادر في ديسمبر 2020 بعد شهر

*باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

واحد فقط من بداية الصراع، إلى وجود ما يقدر بنحو 8.6 ملايين شخص يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا، مع 1.4 مليون شخص في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة). بينما يشير تقرير IPC الأخير إلى ارتفاع هذا العدد إلى نحو 16.8 مليون شخص يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة فأعلى) بين مايو ويونيو 2021.

وبالتركيز على شمال إثيوبيا، حتى قبل اندلاع الصراع، كان هناك ما يقرب من 1.6 مليون شخص من سكان تيجراي البالغ عددهم 6 ملايين بحاجة إلى مساعدة خارجية قبل النزاع (بما في ذلك اللاجئون). وفي يونيو 2021، أعلنت IPC أن حوالي 5.5 ملايين شخص في تيجراي والمناطق المجاورة في العفر وأمهرا (61% من سكان المنطقة)؛ يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، الجزء الأكبر منهم في تيجراي (4 ملايين) ثم أمهرا (1 مليون) ثم العفر(0.45 مليون)، ومن بين هؤلاء: 3.1 ملايين شخص في أزمة (المرحلة الثالثة)، و2.1 مليون شخص في حالة طوارئ (IPC المرحلة 4)، مع وجود أكثر من 353.000 شخص تم تقييمهم الآن على أنهم في مرحلة الكارثة (المرحلة الخامسة)، مما يعني أنهم معرضون لخطر المجاعة، وهذا هو أكبر عدد من الأشخاص في المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي للأمن الغذائي منذ مجاعة 2011 في الصومال، مع توقعات بأن يزداد الوضع سوءًا في الشهور المقبلة.

من جهة أخرى، أفاد تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) في يوليو 2021، بوجود 23 بؤرة جوع ساخنة حول العالم، تقع إثيوبيا في المرتبة الثانية من حيث عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، والذين بلغوا نحو 16.8 مليون شخص، بينهم 12.1 مليون في المرحلة الثالثة، و4.3 ملايين في المرحلة الرابعة، وحوالي 400 ألف شخص في المرحلة الخامسة.

إضافة لذلك، قدرت اليونيسف أن 56000 طفل دون سن الخامسة في تيجراي يحتاجون إلى العلاج هذا العام من سوء التغذية الحاد الشديد الذي يهدد حياتهم، مع توقع بزيادة هذا العدد إلى أكثر من 100000 طفل في الأشهر الـ12 المقبلة، بزيادة قدرها عشرة أضعاف مقارنة بمتوسط عدد الحالات السنوي في المنطقة، وتزداد خطورة الوضع مع الأضرار الجسيمة التي لحقت بالأنظمة الصحية والمرافق

الصحية التي نُهبت، وتدمير البنية التحتية للمياه مما يتسبب في ندرة شديدة للمياه الصالحة للشرب، ويمكن أن تؤدي هذه التطورات إلى تفشي الأمراض، مما يعرض الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية لخطر الموت بشكل أكبر. كما تشير بيانات الفحص أيضًا إلى أن ما يقرب من نصف النساء الحوامل والمرضعات يعانين من سوء التغذية الحاد.

وتظل هذه الأرقام التقديرية وفقًا للمعلومات المحدودة المتاحة عن الوضع داخل منطقة الصراع، أقل من الواقع الذي ربما يكون أكثر سوءًا مما يتم تداوله.

ثانياً: أسباب تفاقم أزمة الغذاء في إثيوبيا

يواجه العديد من سكان إثيوبيا حالة طوارئ تتعلق بالأمن الغذائي، حيث وصل مستوى الحاجة إلى مساعدة إلى أعلى مستوياته منذ عام 2016، مدفوعًا بمجموعة من العوامل:

1. الصراعات الداخلية

تشير التقديرات إلى أن ثلاثة أرباع المجاعات العالمية في السبعين سنة الماضية كانت ناجمة عن الصراع المسلح أو القمع السياسي. وبالمثل يمثل الصراع الدافع الرئيسي لأزمة الأمن الغذائي في شمال إثيوبيا، والمحفز الأساسي للعوامل الأخرى، حيث أدت زيادة الصراعات في إثيوبيا منذ أواخر عام 2020، إلى انخفاض واسع النطاق في وصول الأسر للغذاء والدخل، ولا سيما في تيجراي وأمهرا والعفر، كما تسبب الصراع في إحداث مستويات عالية من العنف وتدمير سبل العيش والنزوح. كذلك أدى الصراع أيضًا إلى تدمير البنية التحتية في المنطقة، من محطات مياه ومرافق صحية ومدارس، فضلًا عن تدمير معدات تخزين الأغذية ومدخلات وأدوات الزراعة والثروة الحيوانية، ونهب المعونة الغذائية، مما أدى إلى عدم توافر مستويات كافية من الغذاء للسكان في الداخل، وفاقم من أزمة الغذاء التي كانت تعاني منها المنطقة أصلًا قبل الصراع، كما تضيف القيود المفروضة على الحركة في بعض المناطق بسبب الصراع صعوبة في وصول السكان إلى نقاط توزيع الغذاء، أو وصول أي مساعدات إليهم.

2. تصاعد معدلات النزوح

أدى الصراع الدائر في إثيوبيا منذ نوفمبر 2020 إلى نزوح داخلي لأكثر من مليوني شخص، مع حوالي 1.7 مليون نازح في تيجراي وحدها، فروا من منازلهم تاركين وراءهم معظم أصولهم وسبل عيشهم. ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، يعتمد غالبية النازحين داخليًا في تيجراي بشكل أساسي على تبرعات المجتمعات المضيفة، ومع ذلك نظرًا للقيود المفروضة على الحركة وإعاقة وصول المساعدات للداخل فإن ما يزيد على نصف مواقع النازحين داخليًا لم تستفد من توزيع الغذاء، مما فاقم من حجم أزمة الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، أجبر التوزيع غير الكافي للغذاء النازحين على بيع المواد غير الغذائية الواردة من منظمات الإغاثة لشراء المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى.

3. التدهور الاقتصادي

ساءت ظروف الاقتصاد الكلي في إثيوبيا منذ أكثر من عام، مدفوعة بشكل أساسي بانخفاض الصادرات والاحتياطيات الأجنبية بسبب الإنفاق الحكومي المرتفع في السنوات القليلة الماضية، مما أدى إلى ارتفاع التضخم عند ٪19.2 في أبريل 2021، مع انخفاض مستمر لقيمة البر الإثيوبي الذي خسر 25% من قيمته في أقل من عام. كما أدى الصراع في تيجراي وأوروميا وأمهرا إلى تعطيل الإنتاج المحلي، مع عدم توافر المنتجات المستوردة، مما أدى إلى انخفاض المعروض في السوق وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، حيث ارتفعت أسعار الأرز بنسبة تتعدى ٪100 في منطقة تيجراي مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، كما وصلت الزيادات في أسعار الوقود إلى حوالي ٪1000، ونتج عن ذلك انخفاض القوة الشرائية للعديد من الأسر، وعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، وتركهم أكثر عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي من ذي قبل.

4. خسائر قطاع إنتاج الغذاء

يعتمد اقتصاد إثيوبيا على الزراعة التي تمثل ٪40 من الناتج المحلي الإجمالي، و٪80 من الصادرات، والتي يشتغل بها ما تقدر نسبته بنحو ٪75 من القوة العاملة في البلاد، وفقًا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID. ومع ذلك فقد تزامن بدء

الصراع في تيجراي مع بداية موسم الحصاد، مما أدى إلى فقدان ما يُقدر بنحو ٪90 من محصول عام 2020، حيث قامت الجماعات المسلحة بتخريب المزارع، ونهب أي مخزون غذائي وجدوه على الطريق. وتُشير التقديرات إلى أنه قبل اندلاع الصراع، كان حوالي ٪80 من سكان المنطقة يعتمدون على الزراعة كمصدر أساسي للدخل والغذاء، ولكن اعتبارًا من مايو 2021، كان حوالي ٪80 من الأسر إما ليس لديها مخزون غذائي أو لديهم مخزون يستمر حتى نهاية مايو فقط.

ويرجع ذلك جزئيًا إلى ضياع الحصاد والنهب والتدمير نتيجة الصراع، فضلًا عن عدم توافر المدخلات الزراعية بسبب إغلاق المنافذ وتعرض معظم المستودعات للتخريب، ونهب المواشي وقتلها على نطاق واسع، ففي بعض أجزاء المناطق الغربية والوسطى من إقليم تيجراي، تم نهب ما يقدر بنحو ٪90–80 من جميع الماشية التي تمثل مصدرًا هامًا للدخل والغذاء لسكان المنطقة. وبالنظر إلى أن غالبية الأسر تعتمد على زراعة الكفاف، فقد أثر فقدان محاصيلهم ومدخلات الإنتاج بشدة على أمنهم الغذائي وتغذيتهم.

وعلى الرغم من تحسن هطول الأمطار في شهر يوليو فمن غير المرجح أن تستفيد المنطقة بالموسم الزراعي لهذا العام أيضًا نتيجة تأخر هطول الأمطار وهجرة المواشي بحثًا عن المراعي والمياه ونفوق الكثير منها، ونقص البذور وسوء الوصول إلى الخدمات الزراعية، وفرار كثير من العمال الزراعيين من المنطقة نجاةً بحياتهم من الصراع. وبعد الفشل في الحصاد في عام 2020، قد تكون عواقب فشل موسم 2021 وخيمة على الأمن الغذائي، حيث تعتمد معظم الأسر على إنتاجها من أجل الغذاء والدخل، وإذا لم يتم تقديم الدعم على الفور فسيكون الحصاد التالي خلال 18 شهرًا، الأمر الذي سيفاقم أزمة الغذاء في المنطقة.

وأدت هذه الدوافع مجتمعة إلى انخفاض فرص الحصول على الغذاء للعديد من الأسر الفقيرة، وتركت خلفها ملايين الأشخاص غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، مما يُظهر الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء النزاعات، وتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية، والسماح بوصولها دون عوائق، بما في ذلك الغذاء والمياه والأدوية، لمنع الفجوات الشديدة في استهلاك الغذاء وما يرتبط بها من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

ثالثاً: الاستجابة الدولية المترددة لاستخدام الجوع كسلاح في الحرب

تستهدف القوات الإثيوبية عن قصد مخزونات المواد الغذائية والمعدات الزراعية، مما يضمن حتمًا استمرار الجوع في الموسم المقبل في تيجراي، في محاولة لإجبار قوات تيجراي على التراجع. وقد شكل تعمد منع وصول المساعدات لإقليم تيجراي الأداة الأكثر فاعلية في هذا السياق، حيث سجلت الأمم المتحدة 129 حادثة عرقلة لوصول المساعدات في شهر مايو 2021 وحده من قبل القوات الإثيوبية والإريترية والمليشيات المتعاونة، مع تسجيل حالة واحدة فقط من قبل قوات التيجراي، وهو ما يخالف صراحة قرار الأمم المتحدة رقم 2417 لسنة 2018، الذي يدين صراحة التجويع كأسلوب من أساليب الحرب ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين، ويمكّن الأمم المتحدة من فرض عقوبات على الأفراد والكيانات التي تعرقل العمليات الإنسانية.

في غضون ذلك، تتجنب العديد من التقارير الدولية الحديث عن وضع الأمن الغذائي في إثيوبيا باعتباره "مجاعة"، وتكتفي بالإشارة إلى أنها "كارثة" بدلًا من ذلك، مع تحذير من أن أجزاء كبيرة من تيجراي معرضة لخطر المجاعة في الأشهر المقبلة، حيث يتطلب إطلاق لفظ "مجاعة" بيانات دقيقه غير متوفرة عن تيجراي، وهو ما يؤكد أن هذا التصنيف مسيس للغاية، فحرصًا على تجنب الحصول على تصنيف "المجاعة"، غالبًا ما تخفي الحكومات البيانات أو تتلاعب بها لتحقيق هدفها وتقليل خطورة الجوع، نزولًا إلى مستويات "الطوارئ" أو "الأزمة"، بينما لا يزال الناس يموتون ولكن بمعدل أقل قليلًا.

ومع ذلك، لا يحمل إعلان "المجاعة" في تيجراي أي التزامات مُلزمة على الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء، ولكنه يعمل على تركيز الاهتمام العالمي على المشكلة. ولا يهم إن كان مسماها القانوني "مجاعة" أو "إبادة جماعية" أم لا، المهم أن ما ترتب عليها لا يقل بشاعة عن أكبر الجرائم، فالجوع طريقة قاسية للموت، حيث إن الجسم الذي يعاني من نقص التغذية يستهلك أعضاءه من أجل توليد طاقة كافية للحفاظ على الحياة، وتزداد بشاعة الأمر مع حقيقة أن أولئك الذين يستسلمون

أولًا هم من الأطفال، فعادةً ما يمثل الأطفال ثلثي أولئك الذين يموتون في المجاعات.

وبغض النظر عن التسمية المستخدمة في التقارير الدولية، دفع انتشار مستويات عالية وحرجة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على نطاق واسع في شمال إثيوبيا وتحديدًا في تيجراي، العديد من منظمات الإغاثة والمنظمات الدولية إلى تقديم مساعدات غذائية وإنسانية عاجلة لسكان المنطقة المتضررين من الصراع. ومع ذلك، تواصل منظمات الإغاثة الإبلاغ عن تحديات كبيرة للوصول إلى المنطقة وتقديم المساعدة المنقذة للحياة لأكثر من 5.2 ملايين شخص في حاجة ماسة إلى الدعم.

ولا تزال الاستجابة غير كافية لتلبية الاحتياجات المرتفعة للمساعدات، حيث تحتاج المنطقة إلى ما بين 500 و600 شاحنة محملة بمواد الإغاثة (غذاء، ومواد غير غذائية، والوقود) أسبوعيًا، بينما ما يصل فعليًا لا يمثل ٪10 من الاحتياجات، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى القيود المفروضة على الوصول، فلا تزال جميع الطرق الرئيسية المؤدية إلى تيجراي من منطقة أمهرا مغلقة بسبب القيود وانعدام الأمن المرتبط بالقتال المستمر، بالإضافة لنقص الوقود، وانقطاع التيار الكهربائي، والأضرار التي لحقت بشبكات المياه، ونقص قطع الغيار والمعدات لإصلاح أو صيانة شبكات المياه، فضلًا عن نقص التمويل، حيث تواجه خطة الاستجابة لشمال إثيوبيا فجوة تمويلية كبيرة تقدر بـ364 مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2021.

وفي اللحظة الراهنة تعجز الاستجابة الدولية عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للمساعدات، وتشير التقارير إلى أن الواقع على الأرض هو أن العاملين في المجال الإنساني يواجهون سيلًا مستمرًا من التأخيرات البيروقراطية، والمطالبات بموافقات إضافية، فضلًا عن قيود تعجيزية يتم فرضها على عمال الإغاثة لمنعهم من الدخول. فعلى سبيل المثال، عمال الإغاثة على متن رحلة الركاب التابعة للخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة التي وصلت ميكيلي في 22 يوليو، لم يسمح للفرد فيها بحمل مبالغ مالية تزيد على 225 دولارًا (وهو مبلغ لا يكفي لتغطية نفقاتهم الشخصية)، ولم يسمح لهم بحمل بعض الأدوية الأساسية مثل أدوية الملاريا والقلب والسكري والمسكنات، مما أدى لتخلف جزء منهم عن الرحلة، كما يقوم الجيش الإثيوبي بمنع عمال الإغاثة الذين يسافرون إلى عمق المناطق الريفية، متهمًا إياهم بمساعدة المتمردين.

ومع هذه التأخيرات والعقبات لا يمكن للمساعدات الإنسانية أن تصل إلى النطاق المطلوب لتلبية الاحتياجات الهائلة، بالإضافة لذلك لا تمنح تمديد التأشيرة لكل العاملين في الإغاثة، ففي حين أن موظفي الأمم المتحدة وبعض الشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة قادرون على الحصول على تمديد تأشيرة لمدة ثلاثة أشهر للعمل في المنطقة، يتم رفض طلبات الشركاء الآخرين، كما استمر ورود أنباء عن مضايقات وترهيب واحتجاز عمال الإغاثة ومصادرة الإمدادات الإنسانية، فضلًا عن عمليات الهجوم التي تتم على عمال الإغاثة الذين فقد أربعة عشر منهم حياتهم بالفعل أثناء مساعدة الآخرين، ويشمل ذلك القتل الوحشي لثلاثة موظفين من جمعية أطباء بلا حدود الخيرية، في 24 يونيو. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى الكهرباء والاتصالات والمصارف والوقود من أجل القيام بعملهم المنقذ للحياة.

في سياق متصل، وفي الوقت الذي تقول فيه الأمم المتحدة إن المساعدات الموزعة قد وصلت إلى 2.8 مليون شخص، تشير تقارير أخرى إلى أن 13٪ فقط من 5.2 مليون شخص محتاج قد حصلوا على مساعدة، مع توضيح أن تلك المساعدات المقدمة لا تكفي لإطعام أسرة لمدة 10 أيام، كما تفيد تقارير أخرى بأن المساعدات التي يتم تفريغها من الشاحنات تُسرق من قبل القوات المتقاتلة قبل توزيعها على المدنيين المحتاجين.

ختامًا، لا تزال هناك قيود مفروضة على وصول المساعدات لتيجراي، ومن غير المرجح أن تنتهي الأزمة سريعًا، في ظل اتساع رقعة الصراع وتمدده إلى المناطق المجاورة، ولكن الوضع الغذائي الحرج في تيجراي يتطلب إجراءات سريعة لعكس مسار كارثة التغذية والصحة والأمن الغذائي، كما يتطلب زيادة هائلة في المساعدات الإنسانية والغذائية، وهذا بدوره يعني أنه يجب السماح للمنظمات الإنسانية بأداء عملها دون عوائق متعمدة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولكن مع ذلك تظل المساعدات الغذائية غير ذات جدوى على المدى الطويل إذا لم تُستتبع بحلول جذرية للصراع، والذي أبدى قدرة كبيرة على نقل أزمة الغذاء لأقاليم أخرى أبعد من إقليم تيجراي.

5 حرب "آبي أحمد" الثانية ضد تيجراي: التطورات والتداعيات

صلاح خليل*

في أول رد حكومي على الهزائم التي لحقت بالجيش الإثيوبي، من قبل قوات دفاع تيجراي، أعلن آبي أحمد في الثامن من أغسطس إطلاق الحرب الثانية على إقليم تيجراي، والتي ناشد فيها جميع الإثيوبيين التطوع وحمل السلاح لمواجهة جبهة تحرير تيجراي الإرهابية، على حد قوله. كما طالب الجيش الإثيوبي والقوات الخاصة الأمهرية والمليشيات بالتصدي لقوات دفاع تيجراي. وفي الوقت نفسه، أثنى على دور القوات الخاصة والمليشيات لمواجهة ما سماه بأذرع القوى الأجنبية في محاربة الشعب الإثيوبي.

بإعلانه التعبئة والجولة الثانية من الحرب ضد شعبه، فإن "آبي أحمد" يعترف بفشله في حل الأزمة، حيث يعيش أكثر من خمسة ملايين نسمة في ظروف شبيهة بالمجاعة، ليس فقط في إقليم تيجراي، ولكن بأقاليم أخرى لحقته مثل: أمهرا، العفر، الصومال، بني شنقول، أوروميا، وهذه الأرقام ربما ترتفع في شهر سبتمبر القادم باعتباره موسم الحصاد بعد أن فشل الموسم الزراعي برمته بسبب الحرب.

*خبير بوحدة الدراسات الافريقية

الانسحاب التكتيكي لقوات تيجراي في بداية الحرب

منذ وصولهم للسلطة في عام 1991، عملت النخبة السياسية والعسكرية لدى قومية تيجراي على تطبيق استراتيجية عسكرية للجيش الإثيوبي تمنح القوات التابعة لهم، والتي شكلت القوام الرئيسي للقوات المسلحة الإثيوبية، الحقّ في الاستفادة من نحو ثلث الدخل القومي الإثيوبي على مدار حكمهم الذي استمر قرابة ثلاثة عقود، بحجة أنهم قدموا تضحيات فترة النضال المسلح لإسقاط حكم "منجستو هيلي ماريام". تلك الاستراتيجية وضعت قوات دفاع تيجراي في المقدمة من حيث الإمكانيات والتسليح، والتي تسببت في انهيار الجيش الإثيوبي بعد انسحاب الفاعلين الإقليميين من الحرب.

لم يُدرك "آبي أحمد" في الجولة الأولى من الحرب أن انسحاب قوات دفاع تيجراي من المدن الرئيسية في نوفمبر الماضي كان تكتيكيًا، وتوهم أنه انتصر على قوات دفاع تيجراي. لم يقرأ "آبي أحمد" تكتيك قومية تيجراي من الانسحاب السريع، كذلك لم يدرك أن الانسحاب بهذه الطريقة لقوات دفاع تيجراي تجنبًا وخوفًا من وقوع ضحايا كثر من قواتهم. وقد أخطأ ثانية عندما فسر تقدمه السريع في الإقليم على أنه انتصار، وصوّره للرأي العام الإثيوبي والدولي بأن مهمة إنفاذ القانون قلّمت أظافر قومية تيجراي.

وقد وظّفت جبهة تحرير تيجراي بعد الانسحاب الأموال الضخمة التي سحبتها من البنوك في إقليمهم، والتي مكّنت الجبهة من الاحتفاظ بقدر كبير من التأثير على الاقتصاد الموازي، خاصة بعد أن ارتفع سعر الدولار من 50 بر إلى 71 بر. وعندما لجأت الحكومة الإثيوبية إلى تغيير العملة كانت نسبة كبيرة من الأموال دخلت في الاقتصاد الموازي، في الوقت الذي حشدت فيه قوات تيجراي جميع منتسبيها وحلفائها من العسكريين والأكاديميين على الرغم من الاختلافات التي استمرت سنوات بينهم، إلا أنهم تجاوزوا مرارات السنوات الماضية، خاصة الجنرال "تسادكان جبرتنساي"، من خلال الاستفادة منهم في حرب الأدغال، الأمر الذي أعطاهم التفوق الكبير ونجحوا في مخططهم.

إطلاق الجولة الثانية من الحرب

هذه الجولة تميزت بسرعة الأحداث، فعلى الأرض تشاهد صورًا لقوات تيجراي تتقدم ودباباتهم منقولة على حاملات، مما يعني أنها لا تقاتل، ولكنها تسير في طريق بدون مقاومة تذكر، والزيارة التي قام بها وزير الخارجية "ديميكي مكونن" إلى قوات الجيش في محيط العاصمة أديس أبابا تؤشر على أن خط الدفاع الأول الذي تتبناه الحكومة الإثيوبية أصبح على حدود العاصمة. وفي المقابل، يُخطط الجيش الإثيوبي لحشد قوات ضخمة لهجوم شامل على إقليم تيجراي من شمال شرق إثيوبيا من داخل الإقليم العفري.

وقد أثار التحالف بين قومية الأوروموو والتيجراي استياء الحكومة الإثيوبية، حيث وصفت السكرتيرة الصحفية لمكتب رئيس الوزراء "بيليني سيوم" في مؤتمرها الصحفي، أن التحالف المعلن بين جيش تحرير أوروموو – شيني وجبهة تحرير تيجراي ليس بالجديد للحكومة الإثيوبية. وأضافت أن قوات دفاع تيجراي تستخدم التنظيم الأورومي المسلح للقيام بمهمتهم داخل العاصمة، وأن تحالفهما هو زواج غير شرعي لمجموعتين إرهابيتين، على حد قولها. فقد اتفقت كل من قوات دفاع تيجراي، وجيش تحرير الأوروموو، على التعاون العسكري وتبادل المعلومات في ساحة القتال، والقتال بالتوازي في مختلف الجبهات لإضعاف العدو المشترك والتنسيق معًا من أجل إسقاط حكومة القوميين الأمهرا. وقد قال "كومسا ديريبا"، الشهير باسم "جال مارو" وهو زعيم جيش تحرير أوروموو –شيني: إن قواته تحالفت مع قوات تيجراي بهدف الضغط نحو المركز. وأضاف أن الحل الوحيد لإنهاء الأزمة في إثيوبيا هو إسقاط العدو، عن طريق الكفاح المسلح. وأشار إلى أنها اللغة الوحيدة التي تفتح آفاقًا جيدة للحوار.

وقد قام جيش تحرير الأوروموو بتدمير جسر في 13 أغسطس 2021 على النيل الأزرق يربط بين إقليم أمهرا وأديس أبابا، ويفصل بين منطقتين مهمتين هما جوجام وشوا. كما أعلنت جبهة تحرير شعب بني شنقول عن تقدمها عبر مقطع فيديو مصور يظهر القائد العسكري لحركة قوات تحرير بني شنقول "عبدالله أبو عيون" يتحدث فيه عن تقدم قواته.

وفي المقابل، يرفض "آبي أحمد" شروط قوات دفاع تيجراي لكي تتجنب بلاده

حروبًا أهلية قادمة لا محالة، في الوقت الذي تكتسب فيه قوات دفاع تيجراي تعاطفًا من القوميات الأخرى، وأصبحت تحقق التقدم من خلال العمليات العسكرية، فالتعبئة التي أطلقها "آبي أحمد" لم تنجح في تحقيق أهدافها، فالقوميات الإثيوبية بات لدى معظمها قناعة بأنهم يحاربون من أجل قومية الأمهرا. وفي ظل اتساع رقعة الصراع في إقليم أمهرا، وعزله جغرافيًا، فرضت السلطات حظر تجول في المدن الكبرى لأجل غير مسمى بدأ سريانه من 12 من أغسطس 2021، من أجل الحدّ من حركة السيارات والمركبات. وشمل مدن: بحر دار، دسي، دبري بيرهان، إنجيبارا وكومبولتشا. وأصبح إقليم أمهرا شبه محاصر من جميع الاتجاهات.

ختامًا، يمكن القول إن المشهد السياسي والعسكري في إثيوبيا يُظهر ضغوطات كبيرة على الحاضنة السياسية التي اتخذها رئيس الوزراء "آبي أحمد" من قومية الأمهرا. فبتلك الحاضنة يواجه "آبي أحمد" وحكومته مأزقًا حقيقيًا في إدارة شئون البلاد، حيث أصبحت حاضنته السياسية عاملًا أساسيًا في التوترات وعدم الاستقرار بالدولة الإثيوبية. كما تركت تلك الحاضنة حالة من الغبن والاحتقان العرقي والسياسي لدى القوميات الأخرى غير الراضية عن سيطرة قومية الأمهرا على السلطة، والخوض في حرب الهدف منها تمكينهم من مفاصل الدولة بالكامل.

6 تداعيات خطيرة: تنامي التطرف الديني في إثيوبيا

صلاح خليل*

تشهد إثيوبيا في السنوات الأخيرة تصاعدًا لمظاهر التطرف الديني، الأمر الذي يمثل بدوره تهديدًا وجوديًا للدولة الإثيوبية، حيث يحرف الصراع من مساره السياسي على السلطة إلى صراع متجذر حول البقاء بين المكونات الإثيوبية. وهذا يقود إلى اتجاه إثيوبيا إلى حالة من عدم الاستقرار الداخلي، ستُفتح على إثرها البلاد على مصراعيها لتدخلات إقليمية وصراعات ممتدة قد تعصف بوجود هذا الكيان السياسي الذي بات وجوده أكثر هشاشة من أي مرحلة سابقة، لا سيما أن الصراع دخل بالفعل مرحلة متشابكة باتت فيه المكونات الأساسية طرفًا في الصراع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهذه الأطراف لها امتداداتها العرقية والدينية خارج البلاد. وفي ظل حالة الاحتراب وتعارض المصالح بين الدول فإن الصراع يبدو مفتوحًا على المزيد من التطورات الصراعية.

مظاهر تصاعد الصراع الديني

وفق التقاليد الإثيوبية فإنه عندما يحدث الصدام بين المسيحيين والمسلمين يشار إلى أنه صراع بين الأديان البحتة، بدون إيحاءات عرقية واضحة، وذلك نتيجة

* خبير بوحدة الدراسات الافريقية

تجاوز الانقسام الديني للجماعات الإثيوبية المتعددة. في الآونة الأخيرة، تم رصد العديد من الأحداث والمؤشرات على تصاعد العنف والتطرف الديني، وذلك ضمن الصراع الدائر بين الإثنيات الإثيوبية، ولعل أبرز مظاهر هذا العنف ظهرت فيما شهدته بلدتا أساسا ودودولا من صراع دموي، مما أدى إلى مقتل 10 أشخاص، وحرق الممتلكات والنهب في منطقة بتلك المناطق. وقيل إن آلاف الأشخاص فروا من منازلهم ولجئوا إلى كنائس ومساجد. كما وقعت اشتباكات مماثلة في أداما، مما أدى إلى إصابة أكثر من 40 شخصًا، وتدمير أكثر من 20 منزلًا. فضلًا عن أضرار أخرى أُلحقت بالممتلكات المسيحية في منطقة بيل روب. ويُنظر إليها على أنها حالات من العنف بين الأديان.

وفي 20 ديسمبر 2019، تم إحراق أربعة مساجد وسويت بالأرض وعدد من المحال التجارية، وتعرضت منازل خاصة –غالبيتها للمسلمين– للتدمير والنهب في بلدة موتا، على بعد حوالي 250 كم شمال غرب أديس أبابا، بخلاف العديد من حوادث العنف الطائفي الأخرى في إثيوبيا التي صُنفت على أنها "تطرف ديني". كما شهدت بلدة موتا كذلك حرق كنيسة القديس جيورجيس، وهي إحدى الكنائس المبنية من الخشب، ومع ذلك انتشرت شائعات بأن الحريق كان متعمدًا. وقد بدأ تشكيل وتنفيذ هجمات انتقامية على المساجد من قبل المسيحيين بالمدينة وفقًا لتقرير مفصل أعدته لجنة تحقيق تابعة للحكومة الفيدرالية، أكدت أن 4 مساجد تم حرقها وتعرض 156 عقارًا للهجوم والنهب والحرق، وكذلك الأعمال التجارية الإسلامية التي يملكها مسلمون، وقدرت الخسائر بحوالي 330 مليون بر إثيوبي. وقد بات التطرف الديني عائقًا كبيرًا يواجه الدولة الإثيوبية في حالة التشرذم والانقسام الداخلي.

وفي ديسمبر 2019 أيضًا شهد إقليم (سيداما) في الجنوب وأجزاء مختلفة من شرق إثيوبيا، حرق أكثر من 30 كنيسة أرثوذكسية. وفي الفترة الأخيرة أصبح المشهد الديني في إثيوبيا أكثر قابلية للتوسع في التوترات المرتبطة بالتطرف الديني المبني على المنافسة الدينية وإقصاء الآخر. وفي يونيو 2021، وقعت أعمال عنف وتطرف ديني في إقليم أمهرا، وبالتحديد في مقاطعة (شوا) الشمالية بين الأمهرا والأورومو كأقلية مسلمة، أدت إلى نزوح أكثر من 250 ألف شخص. وفي يونيو 2021، جراء تلك

الأعمال التي وقعت في إقليم أمهرا ضد الأورومو، قامت قومية الأورومو بأعمال عنف دينية استهدفت الأقليات الأمهرية المسيحية في الإقليم، مما تسبب في نزوح أكثر من 75 ألف شخص، وهو الأمر الذي دفع السلطة السياسية في إثيوبيا للمطالبة بتدخل رجال الدين للمصالحة بين القوميتين.

دور الحكومة الفيدرالية في تصاعد التطرف الديني

يتصاعد التطرف الديني الحالي في إثيوبيا بسبب فشل النخبة الإثيوبية في عملية بناء الدولة القومية، فضلًا عن مراوغة النخبة الإثيوبية الحاكمة في عمليات تقاسم السلطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مع القوميات الأخرى، وعدم إشراكهم في عملية بناء الدولة الوطنية. فمنذ صعود تيار القوميين الأمهرا بقيادة آبي أحمد، زادت عملية التمثيل غير المتكافئ داخل قطاع الأمن لصالح نخب سياسية مختارة، هذا بجانب ظواهر خطرة أخرى مثل انتشار الأسلحة في يد المليشيات التي تعمل في الاتجار بالبشر وغسيل الأموال.

وقد ساهم الصراع في تيجراي في ارتفاع وتيرة التطرف الديني. ففي نوفمبر 2020، تعمدت الدولة الإثيوبية تدمير القطاع الزراعي كمحاولة متعمدة لتجويع قومية التيجراي حتى تخضع لرؤية وفلسفة حزب الازدهار. وقد تم نهب الثيران المستخدمة لحرث الأراضي الزراعية وقتلها عمدًا. إضافة إلى ذلك، لم يكن هناك أي وصول للمدخلات الزراعية مثل البذور والأسمدة، بينما دمر الجنود الإثيوبيون والإريتريون الأدوات الزراعية. وقد تسبب الصراع في إحداث دمار شامل للبنية التحتية في إقليم تيجراي، وتم توثيق أكثر من 9500 حالة وفاة بين المدنيين، مع عدم تسجيل العديد من القتلى. إضافة إلى ذلك، نزح حوالي 2 مليون شخص، ولا يقل عن 400000 في حالة مجاعة.

وثمة العديد من العوامل المحفزة لزيادة التطرف الديني والعرقي، منها: ارتفاع نسبة البطالة، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء إثيوبيا، والتنافس الإثني والتفاعلات عبر الحدود المفتوحة في ظل تداخل العرقيات والإثنيات، والحدود الهشة بين القوميات، وفشل عملية التسوية السياسية وكذلك

الحلول العسكرية، وكل تلك الأسباب لعبت دورًا بارزًا في تزايد حدة التطرف الديني والعرقي، وفي الغالب يؤدي هذا الاحتراب إلى تزايد احتمال تفاقم الأزمات، ودخول البلاد في حالة مركبة من عدم الاستقرار والفوضى. وقد أجرى مركز Afro barometer، دراسة استقصائية حول التطرف الديني والعرقي خلص فيه إلى أن 50% من الإثيوبيين ما زالوا يدعمون الفيدرالية العرقية بدلًا من المركزية التي يتبناها حزب الازدهار بحجة أنها تحتضن التراث المتعدد اللغات والثقافات.

في الأخير، يمكن القول إن الدولة في إثيوبيا أمام تحدٍّ جديد هو تحول الصراع نحو التطرف الديني الذي يتم توظيفه من جانب العرقيات والقوميات المختلفة من أجل الشحن المعنوي والإعداد للمعارك التي لا تنتهي بين القوميات المختلفة. وفي ظل التحولات والتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، فإن هذا التطرف والعنف سوف تزداد وتيرته تحت لافتات دينية، وقد تجد الجماعات الراديكالية والأطراف الدولية التي تقف خلفها هذه البيئة مواتية للانتشار والتمدد. وبينما يغامر "آبي أحمد" بمستقبل الدولة فإن إثيوبيا قد تكون عرضة لحالة مدوية من عدم الاستقرار والفوضى قد تمتد للقرن الإفريقي بأكمله الذي يتسم بتركيبته السكانية المعقدة على أسس إثنية ودينية كذلك.

7 تحالف القوميات: التوازنات العسكرية المتغيرة في إثيوبيا

صلاح خليل*

منذ يونيو 2021، تعمل قوات دفاع تيجراي على تكوين تحالف إثني قوي تسعى من خلاله إلى إسقاط سيطرة القوميين الأمهرا على الدولة الإثيوبية، وعودة الفيدرالية الإثنية مرة أخرى. في هذا الإطار، تشكلت تحالفات من عدد من القوميات. وجاءت تلك التحالفات الإثنية في أعقاب تحالف الحكومة الإثيوبية مع كل من إريتريا والصومال للقضاء على أي محاولة من شأنها أن تُسهم في عودة الفيدرالية الإثنية، فضلًا عن مواجهة طموحات جبهة تحرير تيجراي والحد من خطورتها وشل تحركاتها، حيث يدعي كل من الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير تيجراي أنهما يمثلان الشعب الإثيوبي، بالإضافة إلى إصرارهما بشكل متساوٍ على القتال لتحقيق النصر على الآخر.

توازنات الصراع بين تحالف آبي أحمد وتحالف التيجراي

منذ بداية الأزمة في نوفمبر 2020، حصدت الاشتباكات الدموية بين طرفي الصراع الألف من الأرواح، فضلًا عن أنها خلّفت وراءها ملايين من النازحين. وعلى الرغم من ذلك قررت الحكومة الإثيوبية المضيّ قدمًا في التصعيد والحرب بدلًا من التهدئة

*خبير بوحدة الدراسات الافريقية

والسعي إلى تسوية سياسية تحد من الآثار السلبية للحرب بينهما، في الوقت الذي زادت فيه العداوات والكراهية بين قوميتي أمهرا وتيجراي، مما أدى لاتساع وتوسع النزاع وتدخل الفاعلين والحلفاء الإقليميين في الأزمة، مما نتج عنه مزيد من فقدان الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي.

ولكن الانتصارات التي حققتها قوات دفاع تيجراي وحلفائها، وتوغلها في أكثر من إقليم وسيطرتها على بعض المدن، تسببت في انهيار جزء كبير من الجيش الإثيوبي ومليشيات فانو الأمهرية سيئة السمعة، كما بينت تلك الانتصارات التفوق العسكري في مجال التدريب لصالح قوات دفاع تيجراي وحلفائها على الطرف الآخر من جيش الدفاع الوطني الإثيوبي وحلفائه، على الرغم من أن أعداد القوات الحكومية وحلفائها أكبر من تحالف قوات دفاع تيجراي، ولكن العدد من حيث الكم لا يشير إلى أن جميع الجنود متساوون في القدرة أو التدريب.

تحالف التيجراي والأورومو

على الرغم من أن هناك مؤشرات على أن التحالف الاستراتيجي لقوات دفاع تيجراي الذي تم تشكيله حاليًا قد حقق أكثر بكثير مما يمكن أن يحققه في أي وقت مضى. فالجناح العسكري لجبهة تحرير تيجراي قوات دفاع تيجراي (TDF)، يبدو ملتزمًا بعدم تكرار أخطاء الماضي، وهو ما دفعه للتحالف مع الأورومو.

ففي مقابلة أُجريت في عام 2016، أعرب الجنرال تسادكان جبري تنساي، رئيس الأركان السابق لقوة الدفاع الوطنية والقائد الحالي في القيادة المركزية لقوات دفاع تيجراي، عن أسفه لدور جبهة تحرير تيجراي في الخلاف مع جبهة تحرير الأورومو خلال المراحل الأولى من الحكومة الانتقالية في عام 1991. وأشار إلى أنه خلاف يتعلق بهيكل النظام السياسي العام. وأضاف: فشلنا ولم نتمكن من استيعابهم في الفترة الأولى، ثم اتخذنا المواقف الحاسمة للحكومة الانتقالية، لتكون السلطة تحت قيادة الجبهة الثورية للشعب الإثيوبي كشركاء. وقال: إنه كان يجب التعامل مع الأشخاص الذين يمثلون جبهة تحرير الأورومو، وخلق طريقة لاستيعابهم بدلًا من العداء معهم، كان هذا سيساعد بشكل عام، وهو الحل الذي لم يتم تجربته بعد. ويبدو أن التيجراي

بصدد استيعاب هذا الدرس، والعمل على تكوين تحالف مؤثر مع الأورومو.

بالمقابل، فإن الأورومو لديهم التوجه ذاته، وظهر ذلك من خلال التصريحات العلنية الأخيرة من قبل أعضاء مختلفين من جبهة تحرير الأورومو حول مآلات الوضع السياسي الحالي، بعد اعتقال أغلب الرموز والشخصيات الأورومية التي كانت مؤثرة للغاية في الصراع على السلطة بين المركز والأطراف، وتؤكد تلك القيادات أنهم قد يتجاوزون ضغائن الماضي التي يحملونها ضد الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، هم يسعون لإقامة تحالف دائم ومستقبلي مع خصومهم السابقين. وجدير بالذكر أنه منذ اندلاع حرب تيجراي في نوفمبر 2020، وقفت شخصيات أورومية شعبية مثل (أوول ألو - إيزيكيل جيبيسا - تسيجاي أرارسا) إلى جانب شعب تيجراي في إدانة الفظائع والدمار الذي ارتكبته القوات الإثيوبية الإريترية.

ويمكن القول إن التجارب المشتركة للقمع والاضطهاد على أيدي الأباطرة الأمهرا السابقين، قد عزز من التعاطف المتبادل بين شعبي تيجراي والأورومو مجتمعين، وهو الأمر الذي لعب دورًا مهمًا في التحالف التكتيكي الأخير بين الأجنحة العسكرية معًا. ويمكن لهذا التطور أن يقود إلى شراكة استراتيجية مهمة في المستقبل، جنبًا إلى جنب مع بعض العرقيات والقوميات المماثلة التي تعاني من عدم المشاركة في السلطة والتقسيم العادل للثروة، ولكن بشرط حل مشكلة الثقة بينهما، وأن يتم هذا بشكل صحيح، ليقود في النهاية لخدمة المصالح بينهما، ويعزز من مشروع الفيدرالية الإثنية الحقيقية في إثيوبيا.

ويسعى تحالف التيجراي والأورومو للوصول إلى ترتيبات سياسية مستقبلية، كجبهة معارضة قوية، ليس فقط ضد الحكومة الحالية، ولكن ضد أي جهة سياسية تحاول عرقلة مشروع الفيدرالية الإثنية، فضلًا عن أن تشكيل هذا التحالف بينهما بمثابة تهديد خطير ليس فقط لحكومة رئيس الوزراء آبي أحمد، بل سيستمر تأثيره على القوميين الأمهرا. وسيضاعف التحالف بين التيجراي والأورومو من الضغط على الحكومة المركزية في أديس أبابا، لا سيما وأن التحالف لم يقتصر على التيجراي والأورومو فقط، بل امتد إلى مجموعات أخرى في إثيوبيا منخرطة فعلًا في مناقشات مماثلة للانضمام لهذا التحالف بشكل أوسع.

استجابات تحالف الحكومة الفيدرالية والأمهرا

من ناحية أخرى، تبدو الحكومة الإثيوبية قد خطت خطوات كبيرة في تعزيز سلطتها، من خلال تضخيم التهديدات المتصورة بالإشارة إلى مؤامرات تحاك بإثيوبيا من جهات أجنبية، كان الهدف والمقصود منها تعزيز المشاعر القومية، بغض النظر عن حقيقة أن الصراع في تيجراي كان في الأساس حربًا أهلية، أو تطهيرًا عرقيًا، أو حتى منافسة على السلطة بينهما. وقد ذهبت وسائل الإعلام الموالية للحكومة في إثيوبيا إلى أقصى الحدود للترويج لرواية المقاومة الوطنية ضد التدخل الأجنبي على هذه الخلفية، لا سيما فيما يخص الرواية الإثيوبية الرسمية بمحاولة استهداف سد النهضة من قبل قوات دفاع تيجراي وحلفائها، هذه الرواية تبدو واضحة كمحاولة من جانب القوميين الأمهرا في الحكومة الإثيوبية، وهي مواقف اعتادوا ودرجوا على فعلها في مواقف مماثلة كلما وجدوا أنفسهم في ورطة أو مأزق بخصوص الأزمة الداخلية، نتيجة للتقدم الأخير الذي حققته قوات دفاع تيجراي وحلفائهم في عمق إقليمي أمهرا والعفر.

بجانب ذلك، حشدت الحكومة الفيدرالية القوات الخاصة من جميع الولايات الإقليمية تقريبًا ضد تيجراي. حقيقة أن هذا الحدث تم الإعلان عنه عن قصد ورافقته احتفالات ومسيرات تأييد من قبل القوميين الأمهرا، وشارك فيه أيضًا شخصيات مؤثرة من قومية الأمهرا وبعض القوميات الأخرى. ويصر أصحاب هذا المعسكر على إخراج المزيد من الفشل بدلًا من السعي لوضع حلول بعد كثير من الإخفاقات والهزائم المتلاحقة في المعارك التي تدور في ساحات القتال. وختامًا، أصبح الوضع الداخلي في إثيوبيا أكثر تعقيدًا، لا سيما بعد أن دخلت بعض القوميات مرحلة جديدة من تحالفات مع قوات دفاع تيجراي، بعد أن ذهبت نداءات الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار أدراج الرياح. ويهدد بالصراع، الذي امتد إلى منطقة أمهرا والعفر، وأصبح يتوسع إلى منطقة أوروميا، الأكثر اكتظاظًا بالسكان في البلاد. ويعد نجاح قوات دفاع تيجراي في تكوين تحالف أوسع مع جماعات عرقية وإثنية أخرى مكسبًا كبيرًا، في الوقت الذي تحشد فيه الحكومة الإثيوبية للحل العسكري كتكتيك مؤقت، قد يساعد في تأجيج الإثنيات الأخرى في حمل السلاح، وهو الأمر الذي ظهر بوضوح

في تحالف بعض المنحدرين من أصول أمهرية وعفرية مع قوات دفاع تيجراي، كما يبدو أن إصرار القوميين الأمهرا على الحسم العسكري، الغرض منه التضحية برئيس الوزراء الإثيوبي، لا سيما أن الدعم العسكري الإريتري والصومالي منذ بداية الأزمة لم يحسم الصراع. فالصراع أصبح يُنذر بعملية استنزاف وانهيار الاقتصاد الإثيوبي، وربما تنزلق إثيوبيا في أتون حرب أهلية.

8 تقدم قوات التيجراي وأزمة حكومة أبي أحمد

صلاح خليل*

دخلت الأزمة الداخلية في أثيوبيا طورًا جديدًا بعد التقدم الملحوظ الذي حققته الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، حيث نجحت في قلب موازين الحرب وتقدمت بخطوات ثابتة وحققت انتصارات متلاحقة على القوات الحكومية، ويطرح هذا التطور تساؤلات حول تأثير هذا التقدم على حكومة أبي أحمد وعلى مستقبل الدولة في إثيوبيا.

أولا: مسارات تقدم قوات تيجراي والقوات الحليفة

تسعى قوات دفاع تيجراى وحلفاؤها من القوميات، للاستيلاء على مدينة ميللي الإستراتيجية فى إقليم عفر، وقطع طريق الإمدادات الحيوي من موانئ جيبوتي إلى العاصمة أديس أبابا. أيضا فإن مناطق (إيفا، واورا وجولينا) لا تقل أهمية كمدن أخرى تجعل قوات دفاع تيجراى تتوغل داخل العمق العفرى، وهي إستراتيجية اتبعتها قوات دفاع تيجراي فى وقت سابق عندما أسقطت نظام "الدرج" الجنرال منجيستو هايلي ماريام فى عام 1991، وتعمل من أجل تكرار تلك التجربة كشفرة

* خبير بوحدة الدراسات الافريقية

مهمة لاقتحام العاصمة الإثيوبية خاصة بعد التقدم باتجاه مدينة دبري برهان الاستراتيجية التي تبعد أقل من 150 كيلومتراً عن العاصمة أديس أبابا والتي اقتربت منها قوات تيجراي في الثالث والعشرين من نوفمبر.

في ظل هذه التطورات تبنت الحكومة الإثيوبية موقفاً ملتبساً، فمن ناحية قبلت الحكومة الوساطة مع الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى بعد أكثر من عام من الحرب التي شنتها الحكومة على الإقليم تحت مسمى عملية انفاذ القانون، وجاء هذا الموقف بعد أن حققت قوات تيجراي خلال الآونة الأخيرة انتصارات متلاحقة، غيرت ملامح الصراع بصورة كبيرة لصالح جبهة تحرير تيجراى وحلفائها، ويعنى هذا أن المعادلة أصبحت في غير صالح القوات الحكومية، وأن حكومة أبي أحمد باتت في وضع أكثر تعقيدا وتأزما، بعد هذه الحرب التي خاضتها تحت غطاء إثني. لكن من ناحية أخرى استمر أبي أحمد في التصعيد بإعلان اعتزامه تقدم صفوف المقاتلين على جبهات القتال، في موقف معتاد من حيث التضارب وتفضيل البدائل العسكرية العنيفة.

ثانيا: مواقف الأطراف من الوساطات ومحاولات التسوية

في 11 من نوفمبر 2021، أعلنت الحكومة الإثيوبية، باسم الناطق بوزارة الخارجية الإثيوبية، دينا مفتي، موافقتهم على الشروط لمفاوضات محتملة مع جبهة تحرير تيجراى وحلفائها، بعد جهود دبلوماسية عديدة رفضتها أديس أبابا في أوقات سابقة، من ضمن الشروط التي وضعتها للمفاوضات، انسحاب قواد دفاع تيجراى من إقليمي أمهرا وعفر، واحترام شرعية الحكومة المنتخبة، وعدم التقدم في الهجوم.

بتلك الشروط جاء رد فعل قوات دفاع تيجراي، على لسان الناطق الرسمي "جيتاشو ردا" أن عملية الانسحاب من الإقليمين غير مطروح قبل المفاوضات. وأشار "ردا" يجب على الحكومة السماح بوصول المساعدات الإنسانية لشعب تيجراي، ورفع القيود المفروضة على جبهة تحرير تيجراى.

وتقدمت القوى الدولية والإقليمية والاتحاد الأفريقي بجهود مختلفة من أجل تسوية الصراع والوساطة بين أطراف الأزمة خلال الفترة الأخيرة لا سيما في ظل تفاقم الأوضاع الإنسانية والخوف من اندلاع حرب أهلية واسعة النطاق لا تطال

استقرار وسلامة الدولة الإثيوبية بل قد تشمل تداعياتها دول الجوار. وقد بلغت هذه الجهود ذروتها بعد الإعلان عن زيارة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن للعاصمة الكينية نيروبي، وهو ما دفع الرئيس الكيني أوهورو كينياتا لاستباق زيارة الوزير الأمريكي بالتوجه بزيارة مفاجئة لأديس أبابا في الخامس عشر من نوفمبر لم تسفر عن إحراز أي تقدم في محاولات التهدئة واحتواء الصراع، وهو ما انعكس بالسلب على مخرجات زيارة بلينكن لنيروبي.

ثالثا: الأبعاد المختلفة لأزمة حكومة أبي أحمد

تواجه حكومة إثيوبيا الفيدرالية بقيادة أبي أحمد تحديات جسيمة تتضمن:

1. التهديد بسقوط العاصمة: في ظل التطورات العسكرية بين الجانبين، قامت الحكومة الإثيوبية بإنشاء مراكز لقوات الطوارئ التابعة للجيش الإثيوبي حول أديس أبابا، للدفاع عنها فى حالة تعرضها للهجوم. وفي السياق ذاته دعا وزير الخارجية الإثيوبي ديميكى ميكونن، إلى تسليح المواطنين للدفاع عن الدولة الإثيوبية. أمام تلك التطورات الميدانية للمعارضة المسلحة، أظهرت عجز في الجيش الإثيوبي أمام قوات دفاع تيجراي وحلفائهم من القوميات الأخرى، وأصبحت العاصمة أديس أبابا مهددة بالسقوط، فيما خرجت العديد من الأقاليم الأخرى عن سيطرة الحكومة كإقليمي أمهرا والعفر المجاورين لإقليم تيجراى من جهة الشرق.
2. الانزلاق نحو حرب أهلية: بالتزامن مع ارتفاع وتيرة الصراعات العسكرية في العديد من الأقاليم الإثيوبية، هو الأمر الذى يشير إلى اتساع المواجهات العسكرية الى تؤدى إلى حرب أهلية في البلاد، استغلالاً لحالة الفوضى والاضطراب الأمني العام. ويمكن أن تتحول الأقاليم الغربية والجنوبية من البلاد إلى مراكز للفوضى والصراعات الأهلية بين الجماعات الصغيرة.
3. تداعيات العقوبات الأمريكية على إريتريا: أثارت العقوبات التي فرض الولايات المتحدة على إريتريا فى صراعها في إثيوبيا، ردود أفعال غاضبة إريترية وإثيوبية، وشملت العقوبات التي طالت أربعة كيانات ارترية، من ضمنها

الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (الحزب الحاكم) شركة البحر الأحمر، صندوق حدرى "الشركة القابضة للتجارة"، قوات الدفاع الإريترية، بالإضافة إلى الجنرال "أبراها كاسا" مدير جهاز الأمن، "حقوص قبر هويت كشا" الرئيس التنفيذي لشركة البحر الأحمر هو بمثابة وزير الاقتصاد الإرتيرى. تلك الإجراءات سوف تدفع إريتريا في الانخراط بالحرب الأهلية في إثيوبيا مرة أخرى لمهاجمة قوات تيجراى.

4. تصاعد الانتقادات داخل تحالف أبي أحمد: انتقدت بعض النخب السياسية من قومية أمهرا، سياسات آبي أحمد الإقصائية التي أتبعها ضد بعض القوميات خاصة قومية تيجراى، واعتبروه مهدد لبقاء الدولة الإثيوبية وحملوه تداعيات تلك الأزمة التي دخلت عامها الثاني منذ عقود من السنوات ظلت فيها إثيوبيا الدول الأكثر صمودا في ظل جوار مضطرب.

5. تفاقم الأزمة الإنسانية: في ظل الأوضاع الكارثية التي يفرضها الصراع نزح أكثر من 15 ألف إثيوبي في الأسابيع الأخيرة، إلى ولاية القضارف شرق السودان، فارين من القتال فى شمال إثيوبيا. وفى السياق ذاته قال منسق مكتب الأمم المتحدة لشئون الإنسانية أن القتال الدائر حاليا، أجبر 250 ألف شخص على الفرار من منازلهم في إقليم أمهرا المضطرب منذ أن استولت قوات الحلفاء على مدينة "دسي" ذات الأهمية الاستراتيجية.

6. العجز عن تأمين الدعم للعملية العسكرية: استخدمت الحكومة الإثيوبية العديد من أساليب فى حربها ضد قومية تيجراى، منها التعبئة العامة، رفض الوساطة، الحصار، والاستعانة بقوات الدفاع الإريترية والصومالية، بالإضافة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات العسكرية مع كل من روسيا وتركيا. ولكن جميع هذه الطرق فشلت، لأنها افتقدت على عدم معرفة كاملة بتكتيكات حرب الأدغال والعصابات التي تبنتها جبهة تحرير تيجراى. كما أظهرت المكاسب العسكرية التي حققتها قوات دفاع تيجراى والحلفاء وعدم وجود كفاءات عسكرية مدربة وعلى قدر كبير من الخبرة العسكرية داخل منظومة الجيش الإثيوبي، وهو ما أظهر براعة وحنكة قوات دفاع تيجراى عبر قياداتها بأنهم رجال سلطة ودولة.

رابعا: مستقبل الدولة الإثيوبية

على المستوى الداخلي تواجه إثيوبيا، في الوقت الراهن أزمات متعددة الاتجاهات، سياسية واجتماعية وثقافية، أمنية ودينية، نتيجة لعملية الإحلال التي بدأت تظهر في الأفق بين مشروع الدولة المركزية التي يتبناها حزب الازدهار من خلال وصول رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد إلى السلطة في أبريل 2018، وبين مشروع الفيدرالية الإثنية والذي طرحته صيغة التحالفات بين القوميات في قتالهم ضد مشروع المركزية. وقد أظهرت الاستجابات المختلفة للمشروعين كيفية تعاطي القوميات والعرقيات الإثيوبية مع المعتقدات، التقاليد، الأعراف العرقية والقومية بوتيرة كبيرة ليس فقط لتحقيق مكتسبات سياسية، ولكن للحفاظ على الانتماءات الأولية الضيقة، والتي تعد أحد أهم سمات العرقية والأثنية والقبلية الإفريقية.

وتبدو فرص استعادة دولة إثيوبية موحدة متماسكة ضئيلة للغاية بعد أن أضحى عدم الاستقرار وزعزعة الأوضاع الداخلية هو النتاج الطبيعي للتحديات المرتبطة بمشروع الدولة الوطنية فى إثيوبيا، والتي تراكمت طوال الأمد فى العقود الماضية، وزاد منها فشل النخبة السياسية في إيجاد مخرج حقيقي لمعالجة تلك الانقسامات للحيلولة دون تفاقمها والانزلاق في الفوضى.

خلاصة

تنتظر إثيوبيا تطورات كبيرة نتيجة الصراع الإثني الدائر بين مكوناتها المختلفة وإقاليمها المتناحرة، ولا يبدو أن هناك أفق لتسوية سلمية، حيث أن السلاح هو لغة جميع الفرقاء الذين نزلوا إلى الميدان ولا يلتفتون إلى أي ضغوط أو اعتبارات داخلية او خارجية، وباتت الأوضاع تنذر بكارثة على المستويات كافة، ويبدو أن أبي أحمد قد قاد الدولة التي كانت قوة إقليمية لا يستهان بها في شرق القارة نحو الفشل والانهيار.

9 إثيوبيا .. التحولات الدراماتيكية على أسوار العاصمة

خالد عكاشة*

ترأس آبي أحمد رئيس الوزراء اجتماعا تنفيذيا الاثنين الماضي؛ داخل مقر "حزب الازدهار" الحاكم، شاركه فيه جميع أركان نظامه بما فيهم وزير الدفاع الاثيوبي "أبراهام بيلاي" الذي خرج من الاجتماع ليصرح لوسائل الإعلام بأن اعتبارا من الغد الثلاثاء، ستبدأ جميع القوات العسكرية والأمنية في اتخاذ اجراءات وتكتيكات خاصة من أجل مواجهة ما وصفه بـ"الوضع الصعب". سبق توصيف وزير الدفاع للوضع بساعات تصريح آبي أحمد الصادم الذي ألقاه في وجه سكان أديس أبابا، حين قال "دعونا نجتمع على جبهة القتال" دون أن يحدد من أين سيبدأ وأي جبهة يقصد!

الغرب الذي طالما تغنى بالنموذج الاثيوبي، وقام بأكبر عملية تلميع لـ"آبي أحمد" شخصيا لحد منحه جائزة "نوبل للسلام"، متهم اليوم من قبل رئيس الوزراء بأنه يتحالف ضد أثيوبيا بغرض هزيمتها، وتعلن الحكومة التي يترأسها طوال شهور وحتى ساعات مضت معارضتها لتدخل المجتمع الدولي. ذات الحكومة أيضا بدلت من وصف النزاع مع "التيجراي" من "عملية لانفاذ القانون" إلى "حرب وجودية"، مما استلزم في لحظات حرجة من تداعي تفاصيلها إلى دعوة جميع المواطنين القادرين على حمل السلاح، إلى الانضمام إلى القتال في دعوة الحفاظ على كيان الدولة

*مدير المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية

الاثيوبية من الانهيار. البروفيسور "أوول آلو" المحاضر البارز في القانون بجامعة كيلي البريطانية، الذي رشح آبي أحمد لجائزة نوبل نشر تغريدة صباح الثلاثاء معبرا عن صدمته من تصريحات الأخير، واصفا اياها بالأمر غير العادي وغير المسبوق أن تكون حافلة بلغة الاستشهاد والتضحية، حيث تكشف مدى يأس الوضع وانهياره.

هذه جزء من التحولات وليست جميعها بالطبع، وهو ما يحاول المبعوث الأمريكي للقرن الأفريقي حصاره أو ترميمه وكبح جماح التدهور إلى ما هو أسوأ، من وجهة نظر التفاوض ومحاولة الوصول إلى حل سياسي سلمي في الأفق المنظور. المبعوث فيلتمان حاول منذ شهور أن يسوق مفهوم، أن الرغبات الرئيسية التي وقف عليها لكلا الجانبين لا تتضمن استبعاد أحدهما للآخر، حيث قصر مطالب جبهة "التيجراي" في رفع الحصار الحكومي والسماح للمساعدات الانسانية بدخول الإقليم، لانقاذ 400 ألف شخص يعيشون تحت وطأة المجاعة، في مقابل رغبة آبي أحمد أن تنسحب قوات التيجراي من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها. لكن المبعوث أغفل في الوقت نفسه أن كلا الطرفين لديه أهداف تكتيكية واستراتيجية لم يخفها أثناء عملية الوساطة، وتظل قادرة على نسف كافة الجهود التي ترمي إلى الخروج باتفاقية سلام، ففي الوقت الذي يؤمن آبي أحمد بقدرته -ورغبته- في تحقيق نصر عسكري يرمم له شرعية حكمه، كانت قيادات الجبهة تلح على ضرورة تنحي أحمد رافضة الاعتراف بنتائج الانتخابات التي خرجت بنتائج فوز ساحق مزيف من وجهة نظرها. بقي جيفري فيلتمان وطاقمه يرقبون الوضع ويقيسون موازين القوى بين الطرفين خلال الشهور الماضية، وربما تسلل لهم بعض من الارتياح بعدما نجح الجيش الاثيوبي وبعض حلفاءه من المليشيات الإقليمية، في كبح جماح قوات التيجراي التي خاضت قتالا شرسا من أجل قطع الطريق الواصل بين اديس أبابا وجيبوتي، لكن الأخيرة لم تعدم سبيلا آخر أكثر تهديدا لمجمل الوضع الميداني وهو ما أوصله للمشهد الجاثم اليوم على العاصمة.

خلال شهور الترقب وأثناء خوض معارك الطريق الذي يمثل شريان العاصمة الواصل إلى الساحل، نجحت عناصر استخبارات جبهة تحرير "التجراي" من احداث اختراق فعال بالتحالف مع بعض من فصائل "الأورومو"، والتي تقع العاصمة في أراضيهم وينتمي لعرقيتهم رئيس الوزراء المتهم بخديعتهم والجور على مطالبهم لصالح "الأمهرا". هذا التحالف مكن التجراي من النفاذ إلى نقاط مؤثرة في الطريق

جنوبا إلى العاصمة، وهناك من المصادر المحلية الذي تابع عن كثب المفاوضات التي أجرتها الجبهة مع القادة المحليين في أكثر من موقع، ووصف هذه المباحثات التي أفضت إلى تعهدات تيجرانية بتأمين مصالحهم في حال استعادتهم للسلطة، كونها وفرت بيئة آمنة مكنت قوات التيجراي من النفاذ سريعا لتجثم على مفاصل الطرق المؤدية للعاصمة من جهة الشمال. هذا التحول وصفه المبعوث فيلتمان في تقرير أخير أرسله للخارجية الأمريكية، بأنه "لفترة من الوقت؛ كانت الخطوط ثابتة، ثم قبل نحو أسبوع بدأت "قوات التيجراي" في التحرك سريعا مرة أخرى، وهذا يقلقنا لعدة أسباب. أهمها أن في حال اقتربت القوات من العاصمة اديس أبابا فقد تزيد الجبهة من مطالبها، باعتبار أن خطوط واشنطن الحمراء ظلت تعارض بشدة تهديد قوات التيجراي العاصمة، من خلال قطع الطريق إلى جيبوتي أو تهديد أديس من خلال دخولها فعليا.

المتحدث باسم الأمم المتحدة "ستيفان دوجاريك" كشف للصحفيين في نيويورك إنه يتم الآن نقل بضع مئات من أفراد عائلات الموظفين الدوليين من إثيوبيا، وقال "لكن سيبقى الموظفون في إثيوبيا للاضطلاع بتفويضاتنا". وانضمت كلا من ألمانيا وفرنسا وتركيا فضلا عن الولايات المتحدة في حث مواطنيها على مغادرة أثيوبيا على الفور، استشعارا منهم بأن التقارير التي ظنت أن التجراي سيتجاوبون مع عملية التفاوض، بدت متفاءلة بأكثر مما يعكسه الوضع الميداني المأزوم، الذي فتح شهيتهم لتكرار سيناريو 1991 وقت كانت الجبهة تحت قيادة "مليس زيناوي" تقتحم العاصمة أديس لاسقاط حكم "منجستو هيلاماريام". اليوم يبدو آبي أحمد وقد تلبسته فعليا ملامح منجستو وتحاصره وعاصمته مشاهد النهاية من كل جانب، خاصة مع إعلان تسعة حركات مسلحة منها وأكبرها بالطبع التيجراي وهم القوة الرئيسية، لكن انضمام الأورومو والعفر والصوماليين على هدف اسقاط حكم آبي أحمد، ليس له سوى سيناريو وحيد هو اقتحام العاصمة اديس أبابا، أو هروب الأخير إلى ملاذ آمن في احدى دول الجوار كحل أخير ينجو به من التصفية التي يتعهد بها العديد من الفصائل المسلحة.

في مشاهد النهاية؛ تظل المعادلات مفتوحة على سيناريوهات عدة أغلبها ينذر بمزيد من الدماء، فالتطورات الميدانية الأخيرة على الأرض أطاحت بقدرات الجيش

الإثيوبي ووضعته في مأزق حاكم، وهو ضرورة القتال حتى النهاية ودفعت برئيس الوزراء والعسكريين من حوله نحو تصعيد لا مجال للتفاوض فيه. فالجبهة تطرح إقامة مرحلة تأسيسية جديدة تعقب الإطاحة بالحكومة الحالية، وتتعهد بتقديم أركانها للمحاكمة بتهم "جرائم الحرب" التي ارتكبوها في إقليمهم بالخصوص، وغيره من مسارح القتال ارضاء لحلفاء السلاح اليوم الذين يناصبون نفس العدو عداء لا هوادة فيه. ويبقى شبح التفكك أحد السيناريوهات المرشحة بقوة، نظرا لمطالبة العديد من العرقيات فضلا عن التيجراي إما بمزيد من صلاحيات الحكم الذاتي، أو الانفصال التام الذي يكفله الدستور الحالي، وهو بمثابة القنبلة الموقوتة على وضع انتظار كلمة النهاية للمنتصر، الذي سيمد يديه وسلاحه ليعبث بها لامحالة.

10 ما بعد البندقية: مستقبل الحل السياسي في إثيوبيا

شيماء البكش*

بعد مرور عام على الصراع الإثيوبي، الذي بدأ بصراعات سياسية اتخذت فيما بعد أبعادًا ذات طبيعة عسكرية، بعد هجوم القوات الفيدرالية على القاعدة العسكرية في إقليم تيجراي بشمال البلاد في نوفمبر من العام الماضي. ورغم تصورات رئيس الوزراء الإثيوبي "أبي أحمد" بأنه قادر على بسط نفوذه على الإقليم والقوات المتمردة في عملية خاطفة، إلا أن تبني قادة جبهة تحرير التيجراي لأسلوب حرب العصابات، استنزف الجيش الفيدرالي، وتحولت المعارك الميدانية، في تطورات محورية، لبدء قوات تيجراي باستعادة عاصمة الإقليم "ميكيلي" والتقدم ناحية إقليمي الأمهرا والأوروموـ في شهر يوليو الماضي. ومؤخرًا في تقدم ميداني لقوات التيجراي، بالتحالف مع جيش تحرير الأوروموـ تمت السيطرة على عدد من المدن الاستراتيجية في إقليم أمهرا، بما جعل القوات في على بعد كيلومترات من العاصمة أديس أبابا؛ ذلك بالتزامن مع إعلان تسع قوات متمردة تتبع جماعات تيجراي وجامبيلا والعفر والصوماليين وبني شنقول وكيمانت وسيداما وأجوي تحالفها معا وتشكيل "الجبهة المتحدة للقوات الفدرالية والكونفدرالية الإثيوبية".

* باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

أفق الحل العسكري

في ضوء التطورات الميدانية المتسارعة، لا يزال البحث عن مخرج آمن من أتون الصراع، والبحث عن آفاق التهدئة، هو هدف نهائي للمجتمع الإقليمي وكذلك الدولي، بما يحافظ على استقرار البلاد، وكذلك المصالح الإقليمية. وبعد أشهر عديدة من الشجب والإدانة الدولية، أو توظيف أداة العقوبات للولايات المتحدة، إلا أنه لم يحدث تدخل من شأنه إثناء أطراف المعارك عن إنهاء الصراع، ومن ثمّ البحث عن الحلول السياسية واللجوء للتفاوض، وهو السيناريو الذي لا يزال مطروحًا عن إمكانية إعلان هدنة من شأنها فتح الباب للحوار، في ظل تمادي طرفي الصراع في التصعيد، مع تقدم القوات نحو العاصمة "أديس أبابا"، وإجلاء الدول لرعاياها، ذلك بالتزامن مع حالة الطوارئ التي فرضتها الحكومة الفيدرالية، ودعوة كافة أبناء الشعب للانضمام للدفاع عن بلادهم.

غير أن تحركات أبي أحمد تعكس تماديه في خوض المعارك حتى الرمق الأخير، فقد أعلن في 24 نوفمبر الجاري، نقل صلاحياته لنائبه "ديميكي ميكونين" ليتولى هو خوض المعارك على الخطوط الأمامية بنفسه. كما طالب من الدول الإفريقية تقديم الدعم لبلاده، قائلًا "إن إثيوبيا تشهد لحظاتها الأخيرة وندعو لإنقاذها من الانهيار". يشير هذا الوضع إلى عناد كافة الأطراف، وعدم انصياعهم للنداءات الدولية، بما يؤكد أن الانتقال في إثيوبيا لا يحسم سوى بالحلول العسكرية. وفي حال استمرار المعارك فإن سقوط العاصمة في أيدي التيجراي، بات سيناريو غير مستبعد، بل إن أبي أحمد نفسه ودخوله على خط المعارك، يضع نفسه أمام سيناريو "إدريس ديبي" الرئيس التشادي، الذي قتل على الجبهة الأمامية في معركته مع المتمردين.

مستقبل الحل السياسي

أيا كانت النتيجة التي سيصل إليها الميدان، فلا مفرّ من الحوار السياسي، سواء بين الأطراف المتحاربة، أو بين أولئك المنتصرون، للاتفاق على شكل نظام الحكم، وكذلك معالجة المظالم المجتمعية، التي فاقمتها الحرب. فكلما طال أمد الصراع

وتفاقمت المظالم، فإن فرص التوفيق بين الأطراف وفق النوايا الحسنة تزداد صعوبة. ولعل غياب الثقة بين الأطراف هو ما أدى في النهاية إلى المشهد الراهن، فقبل اللجوء للمواجهات العسكرية، كان هناك حوارًا قائمًا لحل المشاكل الحدودية بين إقليمي " التيجراي – الأمهرا"، لكن فشل أداء تلك اللجنة، التي اتهمها التيجراي بالانحياز للأمهرا، حلفاء أبي أحمد. وهو الوضع المرجح له التكرار، بما يفرض البحث عن خيارات وحلول من الأطراف والوسطاء وقادة بناء السلام، من أجل إشراك كافة الأطراف في حوار مجتمعي، يستند على آليات بناء الثقة بين كافة الأطراف.

كذلك مثّل الخلاف على طبيعة وشكل الدولة، أحد الأسباب الجذرية للصراع، فبعد انقلاب أبي أحمد على طبيعة النظام الفيدرالي القائم، منذ دستور 1994 في البلاد، واتخذ الصراع بين الحكومة الفيدرالية والولايات منحنى متصاعد. فلم تحظ خطوة أبي أحمد بتشكيل حزبه الجديد " حزب الازدهار"، ومساعه للتأسيس لنظام مركزي، من شأنه حل كافة التحديات التي تواجه البلاد، وفقًا لتصوراته، بالإجماع من كافة الأطراف. وكانت الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي، أولى المعارضين لشكل النظام المركزي الذي يسعى لتأسيسه أبي أحمد، بما يتعارض مع الطبيعة التعددية للبلاد وهو الأمر الذي دفع إقليم التيجراي لإجراء انتخابات بشكل مستقل عن الحكومة المركزية، أغسطس 2020، بما فاقم من المواجهة بين الحكومة الفيدرالية وقادة الإقليم، الخارجة عن القانون، وفاقم الصراع في محاولة من الحكومة المركزية لفرض إرادتها وبسط سيادتها على كافة الأقاليم.

وأياً من كان المنتصر في الميدان، فإنه لا بد من انعقاد مؤتمر دستوري يتمّ من خلاله التوافق على طبيعة وشكل نظام الحكم ذلك من منطلق، أنه إذ انتصرت القوات الفيدرالية، فلا يمكنها فرض نظامًا لا يتسق مع طبيعة المجتمع، وكذلك دمج الأطراف المعارضة لذلك النظام، وعلى الجانب الآخر، فإن السياق مغاير لما كان عليه الكفاح المسلح في القرن الماضي، ضدّ نظام منجستو، فالخلافات البينية داخل كل طرف، في ضوء التحالفات الهش والمؤقتة، تشير إلى مأزق ما بعد الميدان.

كجزء من عملية كليّة لاستعادة الاستقرار في البلاد، فإن المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع، تحمل الكثير من العداوات على النحو الذي يفرض على قادة السلام، البحث عن خيارات ومداخل لبناء السلم المجتمعي. فالذاكرة المجتمعية لا يمكنها

أن تتسامح مع انتهاكات الماضي، وما حدث في إقليم التجراي من جرائم عنف واسع النطاق، لا يمكن تجاوزه مجتمعيًا، حتى لو تصالح قادة الميدان. وتلك المبادرات والوساطات ترتبط بشكل كبير، بالتدخلات والمبادرات الخارجية والأممية، وغيرها من المبادرات التي من شأنها معالجة تداعيات الصراع، وتدشين الحوار المجتمعي بين كافة الأطراف.

أخيرًا، لا يزال الوضع الميداني الإثيوبي شديد التعقيد، ومن غير الواضح إلى أي حدّ يمكن للأطراف الداخلية الاستجابة للوساطات والنداءات الخارجية لحسم الصراع. وربما تلك مرحلة تسبق البحث عن الخيارات والحلول والمستقبل ما بعد الصراع، إذ أن مستقبل ومآلات الصراع نفسه لم تتضح معالمها بعد، في ضوء عناد قادة الميدان، وعدم وجود تدخل خارجي حاسم حتى الآن.

11 آفاق الانتصار: فرص عودة التيجراي لحكم إثيوبيا

صلاح خليل*

بعد عام من الحرب الداخلية الطاحنة التي قادها رئيس الوزراء الإثيوبي ضد إقليم تيجراي، وبعد سقوط آلاف القتلى، ونزوح 2 مليون من منازلهم، وتعرض البلاد لمجاعة وأكبر كارثة إنسانية؛ تحول مسار الحرب لصالح قوات تحرير تيجراي، حيث يتجه مقاتلو تيجراي وحلفاؤهم باتجاه العاصمة أديس أبابا، بعد طرد القوات الحكومية من تيجراي في يونيو.

وبالتوازي مع هذه التطورات غادر الأجانب البلاد بناء على نصيحة السفارات التي حذرت من إمكانية إلغاء الرحلات الجوية من المدينة، كما تقدم المتمردون شرقًا على أمل السيطرة على الطريق الذي يربط العاصمة بميناء جيبوتي المجاورة، مما يمنحهم السيطرة الكاملة على طريق الإمداد الرئيسي. وقد دفعت هذه التطورات آبي أحمد إلى إعلان حالة الطوارئ، وناشد المواطنين حمل السلاح من أجل عرقلة تقدم مقاتلي تيجراي، كما انتقل آبي أحمد بنفسه إلى منطقة عفر الشرقية، بالقرب من الحدود مع جيبوتي لقيادة المعركة بنفسه، وكلف نائبه ديميكي ميكونين بإدارة شئون البلاد.

* خبير بوحدة الدراسات الافريقية

أولًا- التطورات الميدانية للصراع

اتسعت رقعة المعارك العسكرية في جبهات مختلفة بالعديد من المناطق داخل ثلاثة أقاليم: تيجراي، وأمهرا، والعفر. ففي غضون أيام معدودة شنت قوات دفاع تيجراي أكثر من 12 هجومًا، على مدينة ميللي العفرية، لقطع طريق أديس أبابا- جيبوتي الاستراتيجي، ولكن استماتت قوات التحالف المكونة من الجيش الإثيوبي والقوات الخاصة العفرية والجيش الإريتري في الصمود حتى الآن. وفي المقابل، نفذ سلاح الجوي الإثيوبي طلعات جوية متعددة، مما أدى إلى تراجع قوات تيجراي، حيث تحاول الحكومة الإثيوبية القصف المستمر للوصول إلى عمق مدينة ميكيلي واحتلالها مجددًا بهدف عزل قوات دفاع تيجراي المتقدمة نحو العاصمة أديس أبابا. وبالتالي، إذا تمكنت الحكومة الإثيوبية من إلحاق الهزيمة بقوات دفاع تيجراي، والقضاء عليهم، فيمكنهم بسهولة القضاء على باقي القوميات المتحالفة. وتدور المعارك العسكرية في العديد من المدن (دسي، دبري برهانو، أغمران، سيكوتا، لاليبيلا باتي، كومبوشا، جيفرا، جيفتو وكاساقيتا)، ولا تزال المعارك العسكرية مستمرة في مختلف الجبهات في الأقاليم الثلاثة.

ونتيجة لهذه الحرب تأزم الوضع السياسي والاقتصادي والإنساني في إثيوبيا، وأصبحت الأقاليم الثلاثة (تيجراي، أمهرا، العفر) تعاني من نقص كبير في المواد الغذائية، ومهددة بكارثة إنسانية جديدة غير مسبوقة، وهو الأمر الذي جعل خلافات كبيرة وعميقة بين آبي أحمد وقومية الأمهرا التي تُعد حليفه الرئيسي، خاصة بعد سقوط بعض مدن إقليم أمهرا بيد قوات دفاع تيجراي، كمدينتي (دسي - كومبليشا). كما بدأ يظهر في الأفق بوادر خلاف بين آبي أحمد والرئيس الإريتري أسياس أفورقي حول مبدأ قبوله بالمفاوضات مع قومية تيجراي، وهو الأمر الذي يرفضه الرئيس الإريتري، معتبرًا أن مجرد الجلوس للمفاوضات مع قادة دفاع تيجراي تعني لهم أنهم تفوقوا عليهم.

وتبرر قومية التيجراي تمددها داخل إقليم أمهرا، بأن إعادة مثلث بادمي إلى إريتريا، وإلغاء الحكم الفيدرالي، وإشعال الحرب؛ هي أجندات خاصة بقومية الأمهرا من أجل إحكام سيطرتهم على إثيوبيا، وإقصاء القوميات الأخرى كرغبة حقيقية من

جانب القوميين الأمهرا. وأن حزب الازدهار، هو أداة تعمل على إقامة نظام أمهري تسلطي يقوم على الوحدة القسرية في الدين والثقافة واللغة. فضلًا عن طموحات الأمهرا التوسعية في أراضي الشعوب لصالح النخبة السياسية الجديدة، وهو الأمر الذي يدفع إلى استمرار الحرب الدائرة في شمال إثيوبيا.

ثانيًا- فرص سيطرة التيجراي على السلطة

بدلًا من مشروع بناء الدولة وتنميتها التي رفعها آبي أحمد فإنه اليوم على جبهة القتال يقود حربًا لإنقاذ البلاد من شبح الانهيار، ويلوح شبح تغيير النظام في ثاني أكبر دولة في إفريقيا من حيث عدد السكان. فقد تغيرت اتجاهات الصراع العسكري بين رئيس الوزراء آبي أحمد وحلفائه ضد قوات دفاع تيجراي وحلفائها. لكن يمكن إبداء عدد من الملاحظات الرئيسية بشأن فرص عودة سيطرة التيجراي على السلطة، وهي:

1. على الرغم من الانتقادات الواسعة، لكن ما تزال الحكومة الإثيوبية بقيادة آبي أحمد تمتلك قدرًا من الدعم الداخلي، في حين أن تجربة التيجراي في السلطة ما تزال قريبة من ذاكرة الإثيوبيين، وربما لا يجدون دعمًا شعبيًا كما سبق ووجدوه في عام 1991 عندما استولوا على السلطة، خصوصًا أن الانقسامات باتت أكثر حدة، وكان أثر مشروع الفيدرالية الإثنية كارثيًا على العديد من القوميات والإثنيات خلال فترة حكم تحالف التيجراي، وهذا يعني أن الصراع قد يمتد ويكون أكثر حدة، لا سيما في الطابع الإثني والعرقي الذي يغلفه ويوظفه القادة بصورة رئيسية في الصراع.
2. إن عسكرة المجتمع الإثيوبي باتت هي الاتجاه السائد، حيث بدأ الصراع يأخذ طابعًا إثنيًا، فقادة الجيش السابقون من التيجراي يحاربون إلى جانب عرقيتهم، في حين أن "القوات الخاصة" من أمهرا وأوروميا وعفر ومناطق أخرى -وليس الجيش الفيدرالي- تحملت الكثير من أعباء القتال ضد مقاتلي تيجراي وأورومو. وبينما يضعف الجيش الإثيوبي بصورة متزايدة فإن المقاتلين المنتمين للإثنيات المختلفة يزدادون قوة، وهذا مؤشر على حالة الانهيار الداخلي والحرب الأهلية التي قد تقود إثيوبيا نحو التفكك، لا سيما في ظل الاتهامات لأطراف خارجية بتغذية الصراع وتأجيجه.

3. لا توجد تحالفات قوية بين الأطراف المتصارعة، فتحالف آبي أحمد هش، وما يجمع الأمهرا والأوروموالمنضوين تحت حزب الازدهار الحاكم هو العداء المشترك تجاه تيجراي، والتعاون بين قوات تيجراي وبعض فصائل الأوروموالمسلحة قائم على حسابات انتهازية، فالأوروموستُبعدوا عن السلطة السياسية عندما كانت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي في الحكم، وليست هناك ثقة بين الجانبين، وهذا يعني أن صراعات داخل التحالفات نفسها قد تندلع في المستقبل. ولا يختلف القوميون الأمهرا، وقومية تيجراي، عن بعض، فهم وجهان لعملة واحدة. صحيح أن التيجراي أسسوا نظامًا فيداراليًا إثنيًا، لكن أفرغوه من محتواه، وسيطروا على ملامح السياسة في جميع الأقاليم العشرة. أما القوميون الأمهرا فلديهم طموح كبير في إعادة أمجاد الأباطرة، التي تكرست على مصادرة الحقوق والتهميش والتنكيل بالآخر، بالإضافة إلى التوسع في الأراضي الزراعية لباقي القوميات الأخرى.
4. خارجيًا، يبدو أن حكومة آبي أحمد بدأت تفقد الدعم الخارجي، حيث كشفت وسائل إعلام غربية عن اجتماع سري جرى برعاية بعض دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مع قيادات سياسية لقومية التيجراي، بغرض الإطاحة بالحكومة الحالية، ومن ضمن الذين شاركوا في هذا الاجتماع السفير الأمريكي السابق في الصومال دونالد ياماموتو، وبرهان جبركريستوس وزير الخارجية الإثيوبي في الفترة 2010-2012، والسفير بالعديد من الدول مثل الولايات المتحدة والصين وبعض دول الاتحاد الأوروبي. كما ضم الاجتماع سفراء سابقين من الدول الأوروبية بإثيوبيا، وضم الاجتماع أيضًا السيدة أليني جبرمدهن مسئولة الابتكار في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إفريقيا. وأوصى الاجتماع بضرورة إحداث تغيير جذري في بنية السياسة الإثيوبية بعد فشل محاولات المبعوث الإفريقي الرئيس النيجيري أوباسانجو، كما لم تأتِ بأي جديد في الأزمة، ولذلك يجب العمل على الإطاحة بالحكومة الحالية، وتشكيل حكومة انتقالية.

في ظل كل هذه الأوضاع، بات من الصعب التنبؤ بما ستئول إليه الأوضاع، وستكون الأسابيع المقبلة شاهدة على حدود التغيير الذي يمكن أن تشهده الساحة

الإثيوبية، لكن الشاهد أن البلاد تعيش حربًا أهلية يتسع نطاقها، وأن مكانة آبي أحمد تتزعزع على وقع الهزائم التي تُمنى بها حكومته، وبسبب انهيار الجيش، وتقسيمه البلاد وتهديد مستقبلها وتماسكها.

وعلى الرغم من تقدم تحالف تيجراي، والدعم الذي يتلقونه؛ فإنهم يواجهون تحديات كبيرة في طريقهم لاستعادة مكانتهم في إثيوبيا، لا سيما في ظل الرؤية المتضاربة بين استعادة تماسك الدولة وبين حق تقرير المصير الذي بات مطلبًا لكافة المكونات الإثيوبية، بمن فيهم التيجراي أنفسهم، خصوصًا في ظل الأزمة والمواجهة التي تعرضوا لها، والأوضاع الإنسانية المتدهورة، والخلافات الداخلية، وانتشار السلاح، والانقسامات الحادة.

12 تحولات هيكلية: ما الذي تغيّر في الحرب الإثيوبية في عامها الثاني؟

د. أحمد أمل*

أتمت الحرب الإثيوبية عامها الأول بحلول الرابع من نوفمبر 2021، كاشفة عن عدد من التحولات الجذرية التي جرت على مدار هذا العام. فالحرب التي بدأت كعملية محدودة "لإنفاذ القانون" تحولت إلى حرب شاملة تستخدم فيها كافة أنواع الأسلحة بما في ذلك القصف الجوي، ومسرح العمليات الذي كان يفترض أن يقتصر على إقليم تيجراي الواقع أقصى شمال البلاد، اتسع مع خروج جبهة تحرير تيجراي خارج حدود إقليمها لتهاجم إقليمي أمهرا والعفر المجاورين، فضلًا عن استغلال العديد من الفصائل المسلحة الوضع الأمني الهش لإعادة تنشيط جبهات متعددة في كل من أوروميا وبني شنقول-جوموز، وكذلك الاشتباكات العنيفة التي دارت بين العفر والصوماليين لتصفية نزاعهم الحدودي المعقّد في غيبة من الدولة. كما شهد الأمد الزمني للمعركة تحولًا كبيرًا بعد أن قدم آبي أحمد الحرب في البداية كحرب خاطفة تنتهي في أسابيع معدودة عبر حرصه على الإعلان المبكر للنصر بعد أقل من أربعة أسابيع على بدء المعارك، وهو ما اصطدم بالواقع الذي كشف عن قدرة الحرب في إثيوبيا على أن تتحول إلى صراع ممتدٍ لا يُتصور أفقٌ زمني واضح لنهايته. كما تبادل طرفا الحرب مواقعهما بعد نحو سبعة أشهر من بدايتها، حين تمكنت جبهة

*رئيس وحدة الدراسات الإفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحرير تيجراي من استرداد العاصمة ميكيلي للتحول من وضع الدفاع إلى الهجوم على جبهات متعددة وعبر أكثر من محور.

وعلى الرغم من أهمية مظاهر التحول المتعددة التي مرت بها الحرب الإثيوبية، يظل أكثرها تأثيرًا التحول الهيكلي الذي ظهر في الخامس من نوفمبر 2021 حين تم الإعلان رسميًا عن تشكيل الجبهة المتحدة للقوى الإثيوبية الفيدرالية والكونفيدرالية United Front of Ethiopian Federalist and Confederalist Forces والذي دحضت كافة محاولات آبي أحمد لتصوير الحرب بأنها تستهدف جماعة إرهابية غير شرعية متحصنة على الحدود الشمالية للبلاد.

ويأتي تأسيس الجبهة كمحاولة لإعادة إحياء تجربة تأسيس الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية EPRDF خلال المواجهات المسلحة بين عدد من الفصائل المسلحة ذات القواعد الإثنية الحصرية مع جيش منجستو هايليماريام في نهاية ثمانينيات القرن العشرين. حيث نشأت الجبهة كتنظيم موسع ضم عددًا من الحركات والجبهات التي يعبر كل منها عن جماعة إثنية واحدة من الجماعات الرئيسية في إثيوبيا. فمع بدايات عام 1989 بدأ التنسيق بين جبهة تحرير شعب تيجراي TPLF وبين حركة أمهرا الديمقراطية الوطنية Amhara Nationla Democratic Movement (ANDM)، وفي العام التالي انضمت للحركتين المنظمة الديمقراطية لشعب أوروموOromo People's Democratic Organization (OPDO)، بهذا أصبحت الجماعات الثلاث الأكثر تأثيرًا في إثيوبيا ممثلة في إطار الجبهة الديمقراطية الثورية. وقد تبع ذلك تشجيع قيادات الجبهة تأسيس حركات ومنظمات إثنية لتمثيل الجماعات غير الممثلة، فنشأت الجبهة الديمقراطية للشعب الجنوبي الإثيوبي Southern Ethiopian People's Democratic Front (SEPDF) وانضمت للجبهة الديمقراطية الثورية EPRDF عام 1993 .

ويحمل تأسيس الجبهة المتحدة للقوى الإثيوبية الفيدرالية والكونفيدرالية دليلًا واضحًا على انتقال الصراع في البلاد إلى مستوى أكثر تقدمًا وفق عدد من المؤشرات:

ضم التحالف الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي Tigray People's Liberation Front، بجانب جيش تحرير أوروموOromo Liberation Army، وذلك في تحول مهم بدأت مؤشراته في التتابع منذ عدة أشهر بالإعلان عن تنسيق للعمليات العسكرية

بين الجانبين كل في منطقة نشاطه، بعد أن أعلن المتحدث باسم جبهة تحرير تيجراي جيتاشيو والمتحدث باسم جيش تحرير أوروموأودا تاربي في أغسطس الماضي عن تشارك الجماعتين المعلومات وتنسيقهما في الاستراتيجيات في ظلّ وحدة الهدف المتمثل في إسقاط آبي أحمد. ويُعد تأسيس مثل هذا التحالف أمرًا حاسمًا على المستويين الميداني والسياسي في ظل ما تكشف عنه التفاعلات السياسية في إثيوبيا في العقود الأخيرة من ارتهان التحولات السياسية الكبرى بالتوافق بين اثنتين من الجماعات الثلاثة الرئيسية (أوروموـ وأمهرا، وتيجراي) على غرار التحول الحاسم الذي سبق استقالة هايليماريام ديسالين في فبراير من عام 2018 بعد توحد الحركة الاحتجاجية في إقليمي أوروميا وأمهرا. هذا بجانب حقيقة أن جبهة تحرير تيجراي وجيش تحرير أوروموـ هما من أقوى الفصائل المسلحة الإثيوبية وأكثرها خبرة من بين مختلف الفصائل الإثيوبية المسلحة.

تمكن التحالف المعارض لآبي أحمد من شق صف عدد من الأقاليم المهمة شرق إثيوبيا، على رأسها إقليم العفر والإقليم الصومالي، وذلك من خلال ضم جبهة العفر الثورية Afar Revolutionary Democratic Unity Front، وكذلك حركة مقاومة الولاية الصومالية Somali State Resistance في عضوية التحالف. وتأتي أهمية هذا التحول في ظل كون إقليم العفر بحكم موقعه المجاور لإقليم تيجراي واحدًا من أهم ساحات المعارك في إثيوبيا، والتي باتت تشهد احتدامًا في المعارك في ظل سعي قوات جبهة تحرير تيجراي لقطع الطريق الرابط بين العاصمة أديس أبابا وموانئ جيبوتي، الأمر الذي دفع آبي أحمد لقيادة المعارك بنفسه على جبهة إقليم العفر في نهاية نوفمبر على الرغم من احتدامها بصورة مماثلة في جبهة إقليم أمهرا. ويأتي هذا التحول اللافت ليقلل كثيرًا من أهمية دعم الحكومة الإقليمية في كل من إقليم العفر والإقليم الصومالي للعملية العسكرية التي أطلقتها الحكومة الإثيوبية الفيدرالية في إقليم تيجراي منذ وقت مبكر.

ضمت الجبهة اثنتين من الأقليات الداخلية في إقليم أمهرا وهما أقليات أجاو وكيمانت من خلال منظمتيهما حركة أجاو الديمقراطية-Agaw Democrat ic Movement، وحزب كيمانت الديمقراطي Kimant Democratic Party . وتحمل هذه الخطوة أهمية مزدوجة، فمن ناحية تكشف عن التصدعات العميقة

الاجتماعية والسياسية داخل الجبهة الأمهرية، وتقلل من صمودها أمام الضغط العسكري والسياسي المتنامي الذي تقوده جبهة تحرير تيجراي، ومن ناحية ثانية تجذب قدرًا مؤثرًا من الاهتمام والتعاطف الدولي كون كيمانت تشكل المكون الرئيسي من المجتمع اليهودي في إثيوبيا.

تمكنت الجبهة المعارضة لآبي أحمد من إحداث اختراقات مهمة في الأقاليم الغربية الجنوبية الغربية، فعلى الرغم من تشكيل جماعة سيداما إقليمًا فيدراليًا مستقلًا في عام 2020 بموجب استفتاء شعبي تم في العام السابق، إلا أن هذا لم يحُل دون استمرار مظاهر السخط العام لدى جماعات الجنوب الغربي في إثيوبيا، الأمر الذي دفع جبهة تحرير سيداما Sidama National Liberation Front للانضمام للتحالف المعارض لآبي أحمد. وفي تطور متوقع دل عليه تنامي معدل أعمال العنف باطراد في العام الأخير، انضمت جبهة تحرير شعب بني شنقول Benishangul People's Lib-eration Movement إلى الجبهة المتحدة للقوى الإثيوبية الفيدرالية والكونفيدرالية، مع استمرار التوترات بين سكان الإقليم وبين المجموعات الأمهرية المتوطنة فيه.

لكن -في الوقت نفسه- لا يمكن التعويل على تأسيس الجبهة المتحدة للقوى الإثيوبية الفيدرالية والكونفيدرالية وحده كمتغير حاسم لمستقبل المعركة على الأرض، إذ يتعين تقدير تأثيره بشيء من الحذر، وبمراعاة العديد من العوامل السياقية الحاكمة. فالمجموعات المتحالفة مع جبهة تحرير تيجراي لا تمتلك الكثير لتقدمه على أرض الواقع من الناحيتين السياسية والعسكرية، لتظل جبهة تحرير تيجراي مضطرة للاعتماد على قدراتها الذاتية في المقام الأول. كما أن الإعلان عن تأسيس الجبهة من داخل الولايات المتحدة الأمريكية قدم فرصة لحكومة آبي أحمد لتصوير التحالف باعتباره أداة من أدوات الحرب الدولية التي تستهدف الإطاحة به الأمر الذي يسعى من خلاله لترميم قدر من شعبيته المفقودة. ويأتي انقسام القوى داخل الجبهة بين مؤيدين للفيدرالية ومؤيدين للكونفيدرالية ليفرض الكثير من الشكوك بشأن وحدة الاستراتيجية من ناحية وبشأن مستقبل الدولة الإثيوبية حال انتصار الجبهة من ناحية أخرى.

على كلٍّ، تبدو الحرب الإثيوبية في بداية عامها الثاني أكثر تعقيدًا واضطرابًا، خاصة مع عجز الانتخابات التشريعية التي جرت في يونيو وسبتمبر عن تأسيس

شرعية راسخة لآبي أحمد، ومع تفاقم الأزمة الإنسانية في مناطق متعددة على رأسها إقليم تيجراي. كما يزيد العامل الخارجي الأزمة تعقيدًا في ظل غموض المواقف الدولية من الحرب وافتقادها للحسم، وسيولة المحيط الإقليمي بما تشهده الصومال والسودان وجنوب السودان من أزمات مركبة، وبما تشهده كينيا وأوغندا من تصاعد لخطر التهديدات الإرهابية على النحو الذي يرسم صورة أكثر قتامة لمستقبل الصراع في إثيوبيا.

13 بعد عام من الصراع: الآثار الاقتصادية للصراع في إثيوبيا

هايدي الشافعي*

عندما أمر رئيس الوزراء الإثيوبي "أبي أحمد" القوات بالدخول إلى تيجراي في نوفمبر 2020، تعهد بعملية سريعة لإلحاق الهزيمة بقيادات الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، ولكن بعد ما يزيد عن العام، استمرت الحرب بتكلفة لا توصف في الأرواح والممتلكات وخزائن الدولة، مع عدم وجود نهاية قريبة للصراع تلوح في الأفق.

لقد تسبب عام واحد من الحرب في إثيوبيا في خسائر هائلة، فإلى جانب الخسائر البشرية من قتل الآلاف وتشريد الملايين، تكبدت الحرب تكلفة اقتصادية باهظة أيضًا، والتي قد تستغرق إثيوبيا سنوات لإصلاحها.

أولًا: المؤشرات الداخلية

على الصعيد الداخلي، تأثر الاقتصاد الإثيوبي بالحرب الدائرة في (تيجراي وأمهرا والعفر) من عدة اتجاهات؛

- تراجع توقعات معدل النمو وتزايد الانفاق العسكري

نما اقتصاد إثيوبيا بنسبة 6.1٪ في عام 2020، انخفاضًا من 8.4٪ في عام 2019، ويرجع هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى ظروف انتشار جائحة كورونا، ومع تضافر

* باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

تأثيرات الصراع والجائحة، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي الإجمالي لإثيوبيا لهذا العام بشكل كبير إلى نحو 2٪ فقط في عام 2021 – وهو أدنى مستوى منذ ما يقرب من عقدين، وفقًا لصندوق النقد الدولي، حيث كانت إثيوبيا واحدة من اسرع الاقتصادات نموا في العالم، ولكن الحرب الدائرة في شمال إثيوبيا تهدد استمرار هذا النمو، خاصة مع تحويل مسار جزء من موارد الدولة المالية ليتجه نحو التسليح بدلا عن التنمية، حيث تتوقع شركة Trading Economics أن يصل الإنفاق العسكري في إثيوبيا إلى 502 مليون دولار بحلول نهاية عام 2021، وذلك ارتفاعاً من 460 مليون دولار العام الماضي، نتيجة صفقات الأسلحة التي أبرمتها الحكومة الإثيوبية لإستخدامها في حربها ضد الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي.

- ارتفاع معدل التضخم

شهد معدل التضخم الشهري في إثيوبيا ارتفاعا بنسبة 60% خلال عام من الصراع، حيث ارتفع من 19% في اكتوبر 2020، إلى 34.2% في اكتوبر 2021، نتيجة الصراع الدائر في شمال إثيوبيا، ونقص امدادات الطاقة، مع اقتراب متوسط معدل التضخم السنوي من الوصول لنسبة تتراوح ما بين 25 إلى 30 في المئة، وارتفاع التضخم الغذائي ليتخطى ال40% منذ سبتمبر 2021، ارتفاعا من 20% في بداية الأزمة، ما خلق ضغوطا إقتصادية إضافية على السكان في إثيوبيا. فضلا عن، ترجع قيمة العملة المحلية لإثيوبيا بنسبة 43%، من 35 بر اثيوبي مقابل كل دولار في نوفمبر 2020، وصلا إلى 50 بر إثيوبي مقابل كل دولار في ديسمبر 2021، في الأسواق الرسمية، بينما تعدى سعر الدولار الواحد 67 بر إثيوبي في السوق غير الرسمي.

- زيادة الدين الخارجي

ارتفعت نسبة دين حكومة إثيوبيا إلى الناتج المحلي الإجمالي من 35.6% عام 2017 إلى نحو 60% عام 2018، ومع اتباع ابي أحمد لنهج إصلاحي انخفضت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في إثيوبيا إلى نحو 57% عام 2019، ولكنها عاودت الارتفاع في عام 2020 إلى نحو 59%، نتيجة انتشار وباء كورونا وتصاعد العنف في شمال إثيوبيا، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في عام 2021 إلى ما يزيد عن 60%. ونظرا لكون إثيوبيا أحد الدول المستفيدة من مبادرة تعليق خدمة الديون DSSI، تم

تشكيل لجنة الدائنين لمناقشة إعادة هيكلة ديون إثيوبيا في سبتمبر 2021، برئاسة فرنسا والصين التي تعد أكبر دائن لإثيوبيا، لكن اجتماعات اللجنة لم تسفر عن نتائج بعد بشأن إعادة هيكلة ديون إثيوبيا.

- تراجع التصنيف الائتماني

أما على صعيد التصنيف الائتماني، فقد خفضت وكالة "موديز إنفستورز" التصنيف الائتماني السيادي لإثيوبيا إلى Caa2، مع نظرة مستقبلية سلبية، مستشهدة بالتأخير في إعادة هيكلة الديون المزمعة في البلاد، وتزايد حالة عدم اليقين بشأن المخاطر السياسية نتيجة الحرب الأهلية المتصاعدة، كما قامت وكالة "ستاندرد آند بورز" بإجراء مماثل، خفضت فيه التصنيف السيادي لإثيوبيا إلى "CCC +" من "B-"، مشيرة إلى تصاعد عدم الاستقرار السياسي والتأخير في إعادة هيكلة الديون، وهو ذاته ايضا الإجراء الذي اتخذته وكالة التصنيف الائتماني العالمية "فيتش"، حيث خفضت تصنيف إثيوبيا من B إلى CCC. هذا الوضع، يضع إثيوبيا في موقف حرج، حيث يشير التصنيف الائتماني إلى مدى جدارة الدول في سداد ديونها، وقدرتها على الاقتراض مرة أخرى، وبالتالي فالنظرة السلبية لإثيوبيا تجعلها تواجه صعوبة في تمويل ديونها، ويزيد من احتمال تخلفها عن سداد ديونها الخارجية، حيث أنه من المتوقع أن تضطر إثيوبيا إلى دفع 5 مليارات دولار أمريكي على ديونها الخارجية المستحقة التي تبلغ حوالي 30 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2022، وهو أمر يصعب تحقيقه في ظل انخفاض الاحتياطي من العملة الاجنبية حيث لا يتعدى الـ3 مليارات دولار أمريكي، وانخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 20%.

- تدمير البنية التحتية للتعليم والصحة

تعرضت البنية التحتية في مناطق الصراع في شمال إثيوبيا للتدمير، فمنذ بداية الصراع وحتى نوفمبر 2021، تضرر أكثر من 500 مرفق صحي و 1706 مركزًا صحيًا في منطقتي أمهرا وعفر بسبب النزاع، أما في تيجراي فلا يعمل سوى 10% فقط من المرافق الصحية في جميع أنحاء تيجراي، مما حرم عددًا كبيرًا من الناس من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، فضلا عن النقص الشديد في الامدادات، والطاقم الطبي نتيجة نزوح مقدمو الرعاية الصحية خوفا على حياتهم، مما زاد من تدهور

النظام الصحي الهش بالفعل، فضلا عن تدمير أكثر من 2000 مدرسة، ما أدى إلى بقاء ملايين الأطفال خارج المدرسة، حيث تأثر الوصول إلى التعليم لما يقدر بـ 2.7 مليون طفل في شمال إثيوبيا من المدارس المدمرة أو المتضررة وإيواء النازحين في المدارس. وأشار رئيس مكتب التخطيط والتنمية الإقليمي، أنيموت بيليت، إن التكلفة الإجمالية لعمليات الدمار في أمهرا وحدها قدرت بـ 280 مليار بر إثيوبي، ومن المرجح أن يرتفع المبلغ مع ورود المزيد من التقارير.

- خسائر بشرية مفجعة

كانت الخسائر البشرية للحرب في شمال إثيوبيا ايضا مدمرة، فمنذ اندلاع الصراع في نوفمبر 2020 وحتى أغسطس 2021، تم توثيق ما يزيد عن 9500 حالة وفاة بين المدنيين، بسبب الصراع، وفقا لتقرير نشره موقع "The Conversation"، بينما أفاد "مرصد سلام إثيوبيا" إلى وصول عدد الوفيات المبلغ عنها خلال النصف الأول من شهر أغسطس فقط إلى حوالي 850 حالة وفاة، وعلى الرغم من عدم دقة الأرقام نتيجة تعتيم المعلومات، فهي خسارة لا يمكن تقديرها بثمن، لكنها ستؤثر بشكل مباشر على معدلات التنمية للبلاد.

- النزوح الداخلي في تيجراي وأمهرا والعفر

أدي الصراع الممتد في شمال إثيوبيا إلى وجود ما يزيد عن 4.2 مليون نازح داخلي، مع وجود حوالي 2.1 مليون نازح في أمهرا وحدها، وفي العفر نزح حوالي 334300 شخص، أما تيجراي، فيتسم وضع النازحين داخليًا فيها بالتقلب؛ فهي تضم في الاجمالي حوالي 1.8 مليون نازح، لكنهم متغيرين، فبينما ينزح العديد من الأشخاص بعيدا عن بؤر الصراع، تحدث عمليات عودة بين الحين والآخر إلى المناطق التي يسودها السلام ويسهل الوصول إليها. ويشكل مزيد من النزوح ضغطًا على البنية التحتية للمناطق التي يتم النزوح إليها في إثيوبيا، والتي تعاني أصلا من تدهور في الخدمات.

- المساعدات الإنسانية والأمن الغذائي

لا يزال الوضع الإنساني في إثيوبيا مصدر قلق بالغ، حيث تشير التقديرات إلى أن هناك 23.5 مليون محتاج في جميع أنحاء إثيوبيا، كما أفاد برنامج الأغذية العالمي

"الفاو" في بيان صدر في 26 نوفمبر 2021، أن عدد الأشخاص المحتاجين إلى مساعدات غذائية في شمال إثيوبيا قد ارتفع إلى ما يقدر بنحو 9.4 مليون كنتيجة مباشرة للنزاع، وشهدت منطقة أمهرا أكبر زيادة في عدد المحتاجين حيث أصبح 3.7 مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية الغذائية، بينما في العفر يعاني حوالي 534 الف شخص، وفي منطقة تيجراي يحتاج 5.2 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية غذائية، ويواجه ما يقدر بنحو 4.5 مليون شخص منهم انعدامًا حادًا للأمن الغذائي في تيجراي، من بينهم 401 ألف شخص يعانون من ظروف كارثية (المرحلة 5)، مع توقع بزيادة الأعداد الحقيقية عن المقدر نتيجة نقص البيانات.

بالإضافة لذلك، تضرر قطاع الزراعة بشدة من النزاع، حيث يتعذر على المزارعين في المناطق التي مزقتها النزاعات في أمهرا الوصول إلى حقولهم، ونتيجة لذلك تم حصاد 40% فقط من المحاصيل المزروعة بحلول أواخر نوفمبر، مع صعوبة في نقلها إلى مناطق العجز نتيجة إنتشار الصراع. هذا إلى جانب نفوق الماشية بسبب محدودية الوصول إلى الخدمات البيطرية.

وفي ظل الاحتياجات المتزايدة للمساعدات الانسانية، لا تزال جهود الاستجابة لحالات الطوارئ في تيجراي تتعرض للعراقيل بسبب انقطاع الكهرباء وتعليق شبكات الهاتف والإنترنت والخدمات المصرفية ونقص الوقود والتحديات اللوجستية في نقل الإمدادات الحيوية، بما في ذلك الأدوية الأساسية، حيث أدى عدم توافر الأدوية والمستلزمات الطبية، إلى توقف الجولة الثانية من حملة التطعيم ضد الكوليرا والحملات المتكاملة ضد الحصبة وشلل الأطفال لحين توفر اللقاحات والنقود والوقود، ما أدى إلى وصول أقل من 10% من الاحتياجات الانسانية إلى مناطق الصراع، مع وجود فجوة تمويلية لتوفير الاحتياجات الانسانية لشمال إثيوبيا خلال النصف الثاني من عام 2021، تتخطى ال316 مليون دولار.

ثانيًا: المؤشرات الإقليمية والخارجية

امتد تأثير الصراع في إثيوبيا إلى خارج حدودها، وصولا إلى محيطها الإقليمي والدولي، من عدة اتجاهات؛

- زيادة تدفق اللاجئين

أدت الأزمة في شمال إثيوبيا إلى زيادة عدد اللاجئين الفارين من إثيوبيا بحثا عن الأمان عبر الحدود، وتستقبل السودان الجزء الأكبر من هؤلاء اللاجئين، حيث أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) عن وصول أكثر من 63 ألف شخص إلى السودان منذ 7 نوفمبر 2020 حتى ابريل 2021، فيما تشير تقديرات لمعتمدية اللاجئين في السودان في بداية شهر سبتمبر 2021 إلى تخطي أعداد اللاجئين الاثيوبيين الفارين من الصراع منذ بدايته عتبة ال80 ألف لاجئ- مع استمرار هذا العدد في الزيادة باستمرار العنف في إثيوبيا. وهو ما يشكل ضغط كبير على السودان الذي يعاني من أزمة اقتصادية معقدة، وعدم استقرار سياسي، فضلا التخوف من انتقال الحرب الأهلية الإثيوبية إلى السودان، في ظل التنوع العرقي للاجئين الإثيوبيين في الأراضي السودانية، بعد تصاعد المواجهات المسلحة بين العرقيات المختلفة داخل إثيوبيا.

أما البلدان الأخرى التي تشترك في الحدود مع إثيوبيا، كان تدفق اللاجئين الإثيوبيين إليها متواضعًا حتى الآن، ففي جيبوتي يوجد مخيم للاجئين على الحدود مع إثيوبيا، يضم أكثر من 12,000 لاجئ وطالب لجوء إثيوبي، منهم حوالي 300 شخص من أصول تيجرانية، مسجلين في جيبوتي حتى بداية يونيو 2021. ومع ذلك، فإن تصاعد القتال في مناطق جديدة، يهدد بإحتمال انتقال مزيد من اللاجئين الإثيوبيين إلى جيبوتي وكينيا والصومال وجنوب السودان، وهي مناطق تعاني بالفعل من ظروف صعبة، قد يؤدي تدفق الوافدين من إثيوبيا إلى زيادة الضغط على الموارد الشحيحة، مما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في هذه الدول.

- تعطيل العمل في المشروعات المشتركة

في اكتوبر 2021، تعرض مشروع سكة حديد "أواش – كومبولتشا – هارا جبيا"، الذي كان قيد الإنشاء، لأضرار جسيمة، بسبب الصراع، حيث تعرضت موارد البناء بما في ذلك الآلات والشاحنات للنهب والتدمير من قبل الجبه الشعبية لتحرير تيجراي، ما أدى إلى تسريح أكثر من 3000 عامل بسبب تعليق المشروع. وكان من المقرر أن يتم افتتاح مشروع سكة حديد "أواش – كومبولتشا – هارا جبيا"، في العام

المالي الجديد لإثيوبيا بعد عمل دام أكثر من 6سنوات، بتمويل 1.7 مليار دولار، وعلى الرغم من كونه طريق داخلي، إلا أنه من المنتظر أن يربط شمال إثيوبيا بالطريق الرئيسي المؤدي إلى جيبوتي، لكن الخسائر الأخيرة ستؤدي إلى تأجيل افتتاح المشروع، ما يؤثر سلبا على الصادرات الإثيوبية التي تمر عبر سكة حديد اديس ابابا- جيبوتي، وبالتالي يؤثر سلبا على ايرادات جيبوتي من الصادرات الإثيوبية عبر موانيها، هذا إلى جانب إغلاق خط سكة حديد اثيوبيا -جيبوتي الرئيسي لمدة أسبوع تقريبًا في يوليو 2021، ما تسبب في خسائر مباشرة للطرفين الإثيوبي والجيبوتي لم يتم تقديرها بعد.

وتستهدف جيبوتي نموًا يتراوح بين 7٪ و 9٪ في السنوات المقبلة، لكن يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار في إثيوبيا (أكبر زبون لميناء جيبوتي)، إلى جانب تنوع منافذ الموانئ، إلى تقويض الآفاق الاقتصادية لجيبوتي.

بالاضافة لذلك، مع اتساع رقعة الصراع في إثيوبيا، يخشى المسؤولون الكينيون من أن المناوشات الموسعة في إثيوبيا يمكن أن تضر بالمشاريع الاقتصادية المخطط لها بين البلدين، مثل استكمال مشروع الربط الإقليمي بين ميناء لامو في كينيا وجنوب السودان وإثيوبيا(LAPSSET)

- الإزالة من الأجوا

ينتظر الإقتصاد الإثيوبي ضربة جديدة، بعد قرار الولايات المتحدة تعليق إستفادة إثيوبيا من قانون النمو والفرص لأفريقيا (أجوا)، ابتداء من يناير 2022 ولمدة عام، بسبب انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان في تيجراي، وهو ما يؤدي إلى خسارة إثيوبيا لسوق ضخم لمنتجاتها التي كانت تتمتع بوصول معفي من الرسوم الجمركية بموجب قانون أجوا في السابق، حيث بلغت صادرات إثيوبيا من الملابس المعفاة من الرسوم الجمركية إلى الولايات المتحدة في عام 2020 ما يصل إلى 237 مليون دولار، ارتفاعا من 120 مليون دولار عام 2018، حيث كانت حكومة "أبي أحمد" تنظر إلى أجوا بإعتباره محفز أساسي لإستراتيجيتها التصنيعية، وهو ما من شأنه أن يضر بالاستراتيجية الصناعية لإثيوبيا، لا سيما في المنسوجات والمصنوعات الجلدية، ويهدد بوقف تدفق الإستثمار في القطاع الصناعي، وينذر بمزيد من البطالة لمئات الالآف من الإثيوبيين.

- عقوبات دولية غير فعالة

في محاولة لوقف الصراع الدائر في شمال إثيوبيا، ودفع أطراف الصراع للحل السلمي، وقّع الرئيس الأمريكي "جو بايدن" يوم 17 سبتمبر 2021 أمراً تنفيذيًا يقضي بإنشاء عقوبات جديدة تستهدف أفراد وكيانات من الحكومتين الإثيوبية والإريترية، وحكومة أمهرا الإقليمية، والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، يقضي بتجميد أصولهم وحظرهم من السفر اذا ثبت تورطهم في إطالة أمد الصراع، أو عرقلتهم لوصول المساعدات الانسانية أو منع وقف إطلاق النار. وفي سياق متصل، قبل صدور الأمر التنفيذي، أعلنت الولايات المتحدة في مايو 2021، عن نيتها لفرض قيود على التأشيرات على الأفراد الذين يعتقد أنهم مسؤولون أو متواطئون في تقويض حل الأزمة.

بالاضافة لذلك، فرضت الولايات المتحدة قيودا على التجارة الدفاعية مع إثيوبيا، وأعلنت وقف المساعدات الأمنية والتنموية لإثيوبيا والتي تبلغ قيمتها 272 مليون دولار، وذلك على خلفية انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم تيجراي، إلى جانب إعلان الإتحاد الأوروبي في يناير 2021 بتعليق دعم الموازنة الإثيوبية بقيمة 107 مليون دولار بسبب منع الحكومة الإثيوبية لوصول المساعدات للمناطق المنكوبة في تيجراي. وعلى الرغم من هذه القيود، إلا أنها تعد ضعيفة وغير فعالة، بينما لا يزال المجتمع الدولي مترددًا حتى الآن في ممارسة أقصى ضغط اقتصادي على الحكومة الإثيوبية، أو قطع برامج المساعدات.

بعد عام من الصراع، لا يزال الوضع في شمال إثيوبيا معقدا ومتقلبًا، مع استمرار الأعمال العدائية النشطة في عدة مواقع مما أدى إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية بشكل خاص في أقاليم تيجراي وأمهرا والعفر، ما يهدد بكارثة إنسانية غير مبسوقة، وفي ظل استمرار الصراع في التصعيد مع تقييد العمليات الإنسانية، بسبب انعدام الأمن والعوائق البيروقراطية وعوامل أخرى تعيق إيصال المساعدة الإنسانية العاجلة، شكل ذلك ضغوطا كبيرا على الاقتصاد الإثيوبي الذي يعاني من تبعات جائحة كورونا. ومع استمرار الوضع المأساوي في الشمال الإثيوبي، في عامه الثاني، سيرتفع عدم اليقين في الأعمال التجارية، وتزداد المخاطر، مما سيؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، الذي سيحتاج إلى سنوات لإعادة إنعاشه من جديد.

القسم الثالث

البعد الدولي للصراع في إثيوبيا

1 دلالات ومحددات "التقارب" الإثيوبي الإريتري

د. مروى ممدوح سالم*

ساد الكثير من التفاؤل بين أوساط المحللين السياسيين في أعقاب توقيع اتفاق جدة بين إثيوبيا وإريتريا برعاية سعودية إماراتية مشتركة قبل عامين، منهيًا بذلك عقدين من الصراع والعداء المتبادل بين الدولتين على الرغم من اشتراكهما في عدد من المكونات أهمها المكون الإثني لجماعة التيجراي والتي ظلت تُمسك بمقاليد السلطة في البلدين منذ الإطاحة بحكم "منجستو" عام 1991، ثم استقلال إريتريا عام 1993. ولعل أول ما تبادر إلى الأذهان في الدوائر الفكرية والسياسية المصرية لحظة بدء ما يمكن تسميته بـ"التقارب" الإثيوبي-الإريتري هو السؤال حول تأثير التحول في منحنى العلاقات بين البلدين على المصالح المصرية، المتشابكة والمعقدة بطبيعتها، سواء فيما يخص دائرة البحر الأحمر والقرن الإفريقي وحوض النيل، وذلك في ظل حقيقة اشتراك الدول الثلاث، مصر وإثيوبيا وإريتريا، في كل من هذه الدوائر المتداخلة.

ويحاول التحليل الحالي إلقاء الضوء على المشهد السائد في منطقة القرن الإفريقي، تركيزًا على دولتيه الرئيسيتين، إثيوبيا وإريتريا، مع الحرص على عدم الانجراف وراء أحكام قاطعة يتم من خلالها استباق الأحداث المتسارعة الوتيرة. فليس الهدف

* باحثة في الشؤون الأفريقية

هو الوقوف على إجابات قطعية وتنبؤات بسيناريوهات مستقبلية، بقدر ما هو طرح تساؤلات صحيحة تعكس تركيبة المشهد، وتمهد الطريق لتحليلات لاحقة. وعلى رأس هذه التساؤلات ذلك المتعلق بمضامين زيارة الرئيس "أسياس أفورقي" المفاجئة لموقع سد النهضة الإثيوبي أثناء زيارة ثنائية (14–12 أكتوبر 2020)، وفي هذا التوقيت خصوصًا، وكيف يمكن أن ننطلق من هذه الزيارة نحو محاولة لرسم المشهد الحالي وموقع مصر منه، بسطور محددة وألوان مميزة؟

أولاً: العلاقات الإثيوبية الإريترية: من وإلى أين؟

تاريخيًّا لم تمر العلاقات الإثيوبية-الإريترية منذ استقلال إريتريا إلا بمرحلتين أساسيتين لا ثالث لهما، ما بين صراع بلغ حد المواجهة العسكرية الصريحة عام 1998 وبعض المناوشات المتقطعة التي استمرت حتى توقيع اتفاق الجزائر عام 2000، والذي رغم أنه أوقف الاقتتال إلا أنه لم يُنهِ حالة الصراع والعداء بين البلدين الذي خلف وراءه زهاء مائة قتيل ومئات الآلاف من اللاجئين والنازحين، ناهيك عن خسائر اقتصادية هائلة قُدرت بنحو ستة مليارات دولار، فضلًا عن استمرار معاناة الطرفين، سواء كانت إثيوبيا التي سقطت فريسة متلازمة الدولة الحبيسة بعدما حُرمت من استغلال الموانئ الإريترية، وبالأخص مصوع وعصب، وإريتريا التي عانت من عزلة دولية زاد من وطأتها ملفها الحقوقي واتهامها بتحفيز بيئة عدم الاستقرار في المنطقة. تلا ذلك مرحلة السلام الصريح عام 2018، والسعي وراء تطبيع العلاقات وتدشين التعاون في عددٍ من المجالات أبرزها الموانئ البحرية، وهي القضية التي ستظل دائمًا بمثابة شوكة في ظهر إثيوبيا.

وربما يكون من المهمّ معرفة المرارة التي خلّفتها الممارسات الإثيوبية أحادية الجانب بهدف دمج إريتريا تحت الهيمنة الإثيوبية متسربلة بعباءة الاتحاد الفيدرالي الذي أعقب انسحاب بريطانيا من إريتريا عام 1952. ومن بين هذه الممارسات عدم رفع العلم الإريتري، وعدم استخدام اللغة العربية ومنع تدريسها بالمدارس بغرض طمس الهوية العربية لإريتريا، وإلغاء الأحزاب السياسية عدا الموالي منها

للإمبراطور "هيلا سيلاسي"، وحل اتحادات العمال ونقاباتهم، وتعطيل الصحف، واعتقال السياسيين، وإلغاء الدستور الاتحادي، وإحلال القانون الإثيوبي محله، ما ولّد شعورًا بالكراهية الشديدة في نفوس الإريتريين تجاه إثيوبيا، في حين لم تستطع الأخيرة أن تنزع عنها -مع اختلاف أنظمتها الحاكمة- الاعتقاد بأحقيتها في هذه الأراضي وحقيقة كونها ظلت خاضعة لسيطرتها لأربعة عقود. كما لم تساعد حقائق الجغرافيا الدامغة، كون إريتريا هي المتنفس الأوحد لها ومن دونه لا تعدو كونها دولة حبيسة تحت رحمة موانئ شرق إفريقيا على البحر الأحمر والمحيط الهندي، في إثناء إثيوبيا عن اعتقاد راسخ بحتمية السيطرة على إريتريا وموانيها، إما كرهًا عن طريق المواجهة العسكرية أو طوعًا من خلال التطبيع والاحتواء، مستعينة على ذلك بالقدرات الإثيوبية العسكرية، وامتلاك الدولة أكبر الجيوش حجمًا وعتادًا في المنطقة، وارتباطها باتفاقات دفاع وتعاون عسكري مشترك مع بعض القوى الإقليمية والدولية، مثل الاتفاق مع تركيا الموقع عام 2015، ومع فرنسا الخاص ببناء القدرات العسكرية البحرية للدولة غير الساحلية والموقّع مطلع العام الجاري، أو من خلال الاحتواء الإيجابي وترطيب العلاقات في أعقاب توقيع اتفاق السلام، كما سيتبين لاحقًا.

لنا -إذن- أن نقول، إن الصراع الإثيوبي-الإريتري، بغض النظر عن مستوياته وهل أخذ صورة المواجهات العسكرية الصريحة، أم حالة اللا سلم واللا حرب أم حتى مجرد التنافس؛ هو نتاج لتركيبة من العوامل أهمها الجيوسياسي، والإرث التاريخي، وكذلك السمات الشخصية للقائد السياسي، ونخص بالذكر الرئيس الإريتري، فضلًا عن طبيعة النظام السياسي القائمة على حكم الفرد وضعف الأداء المؤسسي حتى مع الإصرار على الاحتفاظ بهياكل الديمقراطية ممثلة في الأحزاب والمجلس التشريعي المنتخب والجمعيات الأهلية؛ إلا أن ديمقراطية هذه الهياكل لم تترجم إلى النموذج الليبرالي الغربي المتعارف عليه، وهو ما ينقلنا للسؤال القادم بشأن إمكان فك شفرة هذه التركيبة المعقدة صوب سلام أو تقارب حقيقي مستدام يمحو ما فات بين الجارتين اللدودتين.

ثانياً: اتفاق جدة: هل يعكس في حقيقته تقاربًا أم أن هناك وجهًا آخر للعملة؟

ظاهر القول، إن الاتفاق الذي جرى برعاية أممية – إماراتية – سعودية في صيف 2018 قد وضع حدًّا لواحد من أطول النزاعات في القارة الإفريقية مقارنة بسابقه في الجزائر، حيث تمخض عن عدد من الإجراءات التي قُصِد بها بناء الثقة بين طرفي النزاع، كسحب القوات الإثيوبية من الحدود الإريترية وبالمثل بالنسبة لإريتريا، وفتح السفارة الإثيوبية في أسمرة، وفتح الحدود البرية لأول مرة منذ عشرين عامًا تمهيدًا لاستعادة التبادل التجاري بين البلدين، وتبادل الرحلات الجوية، وتدشين التعاون في مجال تطوير الموانئ. وقد تلا ذلك تبادل مكثف للزيارات الثنائية رفيعة المستوى بين الجانبين، خمس منها قام بها رئيس الوزراء الإثيوبي الذي زار أسمرة آخر مرة في 19 يوليو 2020، ردًّا على زيارة "أسياسي أفورقي" لأديس أبابا قبل نحو شهرين. وفي سياق هذا "التهافت" من الجانبين على تخطي الحواجز النفسية والتاريخية والجيوسياسية وغيرها من عقبات أسلفنا ذكرها، أعربا عن عدم كفاية ما أُحرِز حتى الآن من تقدم على صعيد "تطبيع" العلاقات، لتأتي الزيارة الأخيرة لـ"أسياس أفورقي" لتؤكد هذا التوجه من حيث التوقيت والبرنامج.

بادئ ذي بدء، فإن الزيارة قد جرت بعد أيام من قرار مجلس الفيدرالية الإثيوبي قطع العلاقات مع حكومة إقليم تيجراي، الذي تسيطر عليه جبهة تحرير شعب التيجراي التي لطالما كانت مكونًا نافذًا في المعادلة السياسية منذ أن أطاحت بنظام حكم "منجستو" عام 1991، ولكنها الآن على عداء سافر مع حزب "الازدهار" الذي شكله "آبي أحمد" محاولًا ترجمة مشروع الدولة "اللا إثنية" إلى واقع، وهو ما أثار حفيظة الجبهة المعتدة بعرقيتها والتي لعبت في السابق دورًا محوريًا في صياغة الدستور الذي يعطي الجماعات العرقية الحق في تقرير المصير. ولما كانت منطقة بادمي الحدودية الواقعة ضمن سيادة إقليم التيجراي هي أساس النزاع الذي امتد لعقدين، فإنه من الطبيعي أن يزيد اتفاق السلام الموقّع بين الجارتين من الشقة الحادثة بين الجبهة و"آبي أحمد" ويسكب مزيدًا من الزيت على النار على اعتبار أن عدو الأمس بات اليوم حليفًا على حساب قومية التيجراي التي إليها يرجع الفضل

في نجاح مشروع الدولة الإثيوبية ونجاحاتها الإقليمية والدولية. وفيما يخص برنامج الزيارة، فقد حرص "أفورقي" على استهلال زيارته بالعروج على مدينة "جيما" كبرى مدن إقليم أوروميا مسقط رأس "آبي أحمد" ما يعكس مساندة "أفورقي" لأحمد في معركته مع اليمين القومي هناك، وملمحًا إلى رفع مظلة الحماية عن جماعات المعارضة الأورومية التي لطالما اتخذت من العاصمة الإريترية ملاذًا آمنًا لها.

بيد أنه وعلى الرغم من كافة ما سبق من مظاهر "تقارب" بين الرجلين، إلا أن اللافت للنظر أن هذا التوجه لم يمتد حتى الآن إلى مستوى أبعد من القيادة السياسية بالبلدين، وهو ما عكسه تصريحهما السابق الإشارة إليه بعدم رضاهما عما تحقق حتى الآن. القضية كما أسلفنا لا يمكن اختزالها في علاقات رأسية بين الشخصيتين الرئيسيتين في دولتي القرن الإفريقي، بل هي قضية شعبين بينهما ما صنع الحداد من ميراث تاريخي أليم وواقع داخلي مركب. فمن بين الأسئلة المطروحة مثلًا: إلى أي مدى إثيوبيا على استعداد للتخلي عن اعتقادها الراسخ بأحقيتها في التحكم في إريتريا (أيًا كان شكل هذا التحكم)؟ وإلى أي مدى ستقبل بأن تظل حبيسة أراضيها ويظل متنفسها على البحر الأحمر رهنًا بمنحنى العلاقات مع إريتريا والتي ظلت علاقات صراع وكراهية منذ منتصف القرن الماضي باستثناء العامين الماضيين؟ ومع التسليم بأن النظام السياسي الإريتري هو نظام "الرجل الأوحد" وليس دولة المؤسسات، أفليس من الجائز -وبقوة- أن يصير اتفاق جدة قبض الريح وغير ملزم لخلفه، وضعًا في الاعتبار اعتلال صحته وسنة الكون في تغير الأفراد والأنظمة؟ وهل إثيوبيا وحلفاؤها -خاصة الغربيين - على استعداد للمغامرة بوحدة أراضيها، في ظل حالة الاحتقان الداخلي في عدة أقاليم إثيوبية، وتحدي إقليم التيجراي للحكومة الفيدرالية (وضعًا في الاعتبار حقيقة امتلاكه جميع مقومات الدولة المستقلة القادرة على الاستقلال في أي لحظة) والذي إن أعلن تخليه عن تبعية العاصمة فسينفرط عقد الدولة الإثيوبية بين عشية وضحاها؟ وما الذي باستطاعة أسمرة فعله على الأرض لدعم "آبي أحمد" ومشروعه؟ وما هي احتمالات استخدام القوة الصلبة لإجبار الإقليم على البقاء ضمن الدولة الفيدرالية؟ وهل ستشارك أسمرة في تطويق الإقليم من الشمال مثلًا؟ وما تأثير ذلك على وحدة واستقرار باقي الأقاليم الإثيوبية واحتمال انتقال تأثير "الدومينو" لأقاليم أخرى على رأسها الإقليم الصومالي الواقع في شرق إثيوبيا؟

الغرض الأساسي من طرح كل هذه الأسئلة هو تسليط الضوء على حقيقة واحدة مؤداها أن اتفاق جدة وما أعقبه من زيارات لا يمكن أن نعتبره حلًّا لمشاكل جذرية أوردنا بعضها ستظل عقبة في طريق إقامة علاقات طبيعية دائمة بين الجانبين.

ثالثاً: كيف أصبح السدّ الإثيوبي مكوِّنًا في معادلة العلاقات الثنائية؟

تُعد زيارة الرئيس "أسياس أفورقي" لموقع سد النهضة بصحبة رئيس الوزراء الإثيوبي هي أكثر محطات الزيارة جدلًا، خاصة في ظل التغطية الإعلامية الكبيرة التي حظيت بها تلك الخطوة، بحيث بدا الأمر وكأن هناك تعمدًا واضحًا من الطرفين لإيصال عددٍ من الرسائل للداخل والخارج. ومن بين هذه الرسائل تأكيد التزام الطرفين بتبادل الدعم والمضيّ قدمًا في مشروعيهما الذي بدآه بتوقيع اتفاق السلام. وعلى الجانب الإريتري بالأخص، هو استعداد الرئيس "أفورقي" تقديم كل ما في وسعه لدعم "آبي أحمد" ومشروعه، أو على أقل تقدير أن الرئيس "أفورقي" يسعى لاستخدام ورقة السد الإثيوبي للظهور بمظهر المنخرط في قضايا وإشكاليات المنطقة، وربما يجنح به الخيال لإمكان القيام بدور الوسيط والميسر للمحادثات وبما يوجد له مقعدًا على طاولة واحدة من أكثر الموضوعات سخونة في الوقت الحالي ما يحقق له مكاسب شخصية ولنظامه في الوقت ذاته. في حين أن "آبي أحمد" يسعى لأن تؤمن مثل هذه الزيارات (سبق هذه الزيارة أخرى قامت بها مسئولة أممية باللجنة الاقتصادية لإفريقيا لموقع السد) قدرًا من القبول والاعتراف الضمني بوجود السد على الرغم من التعثر الذي تشهده المفاوضات بين الأطراف الثلاثة: مصر والسودان وإثيوبيا. الحاصل -إذن- أن تضمين زيارة موقع السد الإثيوبي في برنامج الرئيس "أفورقي" وقبوله به هو جزئية من مشهد متكامل يطاله منحنى العلاقات الآني بين إثيوبيا وإريتريا، وأغلب الظن أن القضية ليست قضية "إغاظة" مصر أو تحديها حسبما يظن البعض، وإنما هو ترجيح كفة العلاقات مع "آبي أحمد" على حساب مصالح أخرى لا تتمتع في اللحظة الحالية بذات الدرجة من الإلحاح.

رابعاً: موقع مصر من "التقارب" الإثيوبي الإريتري

يصل بنا خط التحليل إلى طرح السؤال الأهم والمتعلق بموقع مصر من هذه التطورات؟ من نافلة القول إن الحقائق الجيوسياسية وتبعاتها ستظل عنصرًا حاكمًا في معادلة السياسة الخارجية للدول، فما بالنا بمصر التي لطالما كانت عبقرية مكانها على خريطة العالم محددًا رئيسيًا لسياساتها الداخلية والخارجية. وبالنظر إلى الموقع الجغرافي لإريتريا، سواء من حيث حدودها الطويلة على ساحل البحر الأحمر (حوالي 1150 كم)، وامتلاكها جزيرتي فاطمة وحالب ذاتي الأهمية الاستراتيجية لقربهما من باب المندب، وكذا حدودًا برية طويلة مع إثيوبيا من الغرب (نحو 900 كم)، وجوارها مع السودان، وكونها واحدة من دول حوض النيل حيث يوجد بها نهر "القاش"؛ كل هذه الحقائق حاضرة في أذهان الساسة المصريين والإريتريين على حد سواء، ما يجعل من الصعب تصور إقدام القيادة السياسية الإريترية على الدخول في تحد صريح مع مصر، أو السعي لإخراجها من المعادلة، خاصة بالنظر إلى حقيقة أخرى تتعلق بوزن مصر الإقليمي والدولي.

وإذا ما نظرنا إلى منحنى العلاقات المصرية-الإريترية سنجده دائمًا يتجه نحو الصعود والإيجابية، خاصة في أشد الأوقات التي كانت إريتريا تعاني فيها من عزلة دولية جراء سياسات "أفورقي" التصادمية مع جيرانه، والتي استهلها بنزاعه مع اليمن حول جزر حنيش عام 1995، وما تلاها من تحركات محمومة استهدفت بالأساس خلق دور إقليمي مؤثر للدولة حديثة الوجود آنذاك. وتؤكد الأرقام ما سبق، حيث نحبي 25 زيارة قام بها الرئيس "أفورقي" إلى مصر منذ الاستقلال آخرها تلك التي قام بها في شهر يوليو من هذا العام. وجدير بالذكر أن بداية عام 2018 وتحديدًا في شهر يناير، كانت قد شهدت إحدى الزيارات الرئاسية الإريترية ذات الأهمية الخاصة، حيث تم التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم للتعاون في مجالات الصحة والكهرباء والزراعة والثروة السمكية، وغير ذلك من أوجه أخرى للتعاون، كان من المفترض حال تنفيذها أن تدفع بمنحنى العلاقات الجيدة بطبيعتها إلى آفاق أرحب، بيد أن اتفاق جدة الموقع في منتصف العام نفسه أضاف رقمًا هامًا في معادلة التوازن الإقليمي.

المرجّح -إذن- أن الهدف الذي يرمي إليه الرئيس الإريتري هو إعادة ترتيب علاقاته الإقليمية وفقًا لموازين القوى ومستجداتها ومصالحه الشخصية والوطنية، ودخول أطراف إفريقية وخليجية ودولية كذلك، على خط المصالح الاقتصادية والترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأحمر وحوض النيل والقرن الإفريقي الكبير بصورة لم يعد من الممكن إغفالها. يستهدف الرئيس الأريتري -إذن- المزيد من المكاسب من جميع الفاعلين بالمنطقة، وليس خسارة أحد الأطراف لحساب آخر أو كسب أحدهم على حساب آخر. القضية -إذن- تستلزم أولًا فهم الأمور بطريقة سليمة بعيدة عن المبالغة أو التهوين، والإقرار بتغير موازين القوى في المنطقة وتعدد اللاعبين وتشابك المصالح. بات -إذن- من الصعب تبني سياسة تقوم على فرض رؤية أحادية من أي من الأطراف لا تضع في اعتبارها الضغوطات التي تُمارس من قوى إقليمية ودولية عديدة ذات مصالح استراتيجية في المنطقة.

2 الدبلوماسية الإثيوبية في سياق مضطرب

د. أحمد أمل*

بدأ نائب رئيس مجلس الوزراء الإثيوبي ووزير الخارجية "ديميكي ميكونين" جولة خارجية في الخامس عشر من فبراير 2021، اتجه في بدايتها للعاصمة التركية أنقرة في زيارة استغرقت يومين، تلتها زيارة للعاصمة الهندية نيودلهي استمرت أربعة أيام. وتأتي هذه الجولة الخارجية في وقت تمر فيه إثيوبيا بعدد من مظاهر الاضطراب، فعلى المستوى الداخلي، هناك تأزم للأوضاع الإنسانية في إقليم تيجراي، واستمرار المناوشات مع عناصر جبهة تحرير تيجراي، خاصة في مناطق وسط الإقليم الوعرة.

وقد اجتمعت تداعيات الحرب في تيجراي مع أزمة انتشار فيروس كورونا لتفرض العديد من التحديات على اقتصاد البلاد الذي شهد تراجعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. أما على المستوى الخارجي، فتواجه إثيوبيا أزمة متصاعدة مع السودان نتيجة تأجج التوترات في منطقة الفشقة مع تبادل الجانبين التصعيد العسكري، ودخول مفاوضات سد النهضة مرحلة متقدمة من التعقيد في ظل الإخفاق المتكرر لمسار التفاوض. على هذا عولت الحكومة الإثيوبية على زيارة وزير خارجيتها لتركيا والهند في تحقيق أهداف متعددة تساعدها في تجاوز الأوضاع المضطربة التي تمر بها في الوقت الحالي.

*رئيس وحدة الدراسات الإفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أولاً: مسار الجولة الخارجية

خلال لقاء وزير الخارجية الإثيوبي "ديميكي ميكونين" نظيرَه التركي "مولود جاوش أوغلو" عبر الجانبان عن قوة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، والتي تمتد لأكثر من قرن من الزمان، وذلك على هامش حفل افتتاح المبنى الجديد للسفارة الإثيوبية في أنقرة. كما جرى خلال الزيارة بحث الاستعداد لقمة الشراكة الثالثة بين تركيا والاتحاد الإفريقي والتي ستعقد في تركيا خلال العام الجاري. ويأتي هذا الاهتمام الكبير من الجانبين بتعزيز العلاقات الثنائية في وقت ارتفع خلاله حجم التبادل التجاري بين تركيا وإثيوبيا خلال العامين الماضيين بقيمة 200 مليون دولار لتبلغ قيمته الإجمالية في العام الأخير 650 مليون دولار، فضلًا عن انخراط أكثر من مائتي شركة تركية في العمل في إثيوبيا، الأمر الذي جعل من تركيا المستثمر الثاني في إثيوبيا بعد الصين التي تبلغ استثماراتها الإجمالية في إثيوبيا نحو مليارين ونصف مليار دولار أمريكي، وذلك وفق تصريحات أعلنها مؤخرًا "بيرق آلب" السفير التركي في أديس أبابا.

وبعيدًا عن الجانب الاقتصادي، تزيد أهمية الزيارة نتيجة التطورات السياسية الأخيرة التي تشهدها الصومال في ظل كون الرئيس الصومالي المنتهية ولايته "محمد عبدالله فرماج" حليفًا مشتركًا للنظامين التركي والإثيوبي، حيث افتتحت في عهده القاعدة العسكرية التركية في مقديشيو، بينما يعول عليه رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" في دعم مشروعه الإقليمي، الأمر الذي كشف عنه انخراط عناصر صومالية في المعارك التي دارت في إقليم تيجراي. لكن التوترات الحادة التي تشهدها العاصمة الصومالية مقديشيو مؤخرًا في ظل تصعيد المعارضة الضغط من أجل تنظيم الانتخابات قد تجعل مصالح البلدين في موضع الخطر حال اضطرار "فرماجو" لإجراء الانتخابات وخسارته إياها نتيجة السخط الشعبي المتنامي تجاه سياساته الداخلية والخارجية في سنوات حكمه الخمس.

كما كان للزيارة ارتباطات مهمة بملف العلاقات المتوترة بين إثيوبيا والسودان على خلفية النزاع الحدودي المتصاعد في منطقة الفشقة السودانية، وكذا المواقف الإثيوبية المتعنتة في مفاوضات سد النهضة. فخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده

"دينا مفتي" المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية في أديس أبابا، بالتوازي مع تواجد وزير الخارجية في أنقرة، صرح بأن بلاده سوف تستجيب لأي مبادرة للوساطة من جانب الحكومة التركية لتسوية النزاع الحدودي مع السودان. ولا تجد هذه التصريحات فرصة كبيرة للتحقق على أرض الواقع، حيث فقدت تركيا الكثير من نفوذها في السودان بسقوط نظام الرئيس السابق "عمر البشير" في أبريل من عام 2019، فضلًا عن تناقض تصريحات المسئول الإثيوبي مع ما كررته مصادر رسمية إثيوبية مرارًا بشأن تفضيلها الالتزام بمبدأ الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية فيما يتعلق بنزاعها مع السودان.

وفي أعقاب اختتام زيارته لأنقرة توجه "ديميكي ميكونين" إلى العاصمة الهندية نيودلهي في زيارة طويلة نسبيًا امتدت لأربعة أيام قام خلالها بعقد لقاء مع وزير الشئون الخارجية الهندي "سوبراهاماتيام جاشانكار" وتبادل وجهات النظر بشأن عدد من القضايا محل الاهتمام المشترك. وقد شهد اللقاء إعراب الجانبين عن تقديرهما للنمو الذي يشهده حجم التبادل التجاري بين إثيوبيا والهند، والدور المتزايد للشركات الهندية في الاستثمار في قطاعات متعددة في إثيوبيا، خاصة في المجالات المتعلقة بنقل التكنولوجيا والمعرفة، وذلك بعد أن بلغ عدد الشركات الهندية العاملة في إثيوبيا أكثر من 600 شركة.

وقد شهدت الزيارة افتتاح وزيري خارجية الهند وإثيوبيا مبنى السفارة الإثيوبية الجديد في نيودلهي، كما شهدت الزيارة مناقشة الاستعدادات الجارية لعقد قمة منتدى الهند-إفريقيا India-Africa Forum Summit التي عُقدت دورتها الأولى في أبريل من عام 2008 في العاصمة الهندية نيودلهي قبل أن تعقد الدورة الثانية في العاصمة أديس أبابا في عام 2011 والثالثة في نيودلهي في عام 2015 والتي كانت دورة الانعقاد الأخيرة. وبعيدًا عن الجوانب البروتوكولية للزيارة، أشارت وكالة الأنباء الإثيوبية الرسمية Ethiopia News Agency (ENA) إلى أن الزيارة شهدت توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس البحوث العلمية والصناعية في الهند و"مؤسسات عليا" في إثيوبيا.

ثانياً: دوافع متعددة

في ظل الندرة الملحوظة للنشاط الخارجي لإثيوبيا منذ اندلاع الصراع في إقليم تيجراي في نوفمبر الماضي، كان من المتوقع أن يتجه وزير الخارجية الإثيوبي في جولته الأخيرة لعدد من الدول الرئيسية الأكثر قدرة على مساعدة إثيوبيا في تجاوز مشكلاتها الداخلية والخارجية، كالولايات المتحدة أو أوروبا. لكن العديد من العوامل شكّلت دوافع كافية لأن يتوجه "ديميكي ميكونين" لأنقرة ونيودلهي في هذا التوقيت. ومن بين أبرز هذه العوامل:

1. العلاقات المتأزمة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

تشهد إثيوبيا تراجعًا مطردًا لأهميتها النسبية للسياسة الأمريكية في القرن الإفريقي منذ سنوات. ففي مطلع عام 2016 أعلنت الولايات المتحدة إنهاء تواجد عناصرها في قاعدة أربا مينش Arba Minch في جنوب إثيوبيا، والتي كانت تعد مركزًا رئيسيًا لإطلاق هجمات الطائرات المسيرة على أهداف تتبع تنظيم "الشباب المجاهدين" داخل الصومال، وذلك مع اتجاه الولايات المتحدة للاعتماد بصورة أكبر على قواعدها في مواقع أخرى أكثر أهمية ككينيا وجيبوتي والصومال نفسها. وبمرور الوقت تجسد هذا التراجع في مظاهر متعددة كان أهمها إعلان إدارة الرئيس "ترامب" تعليق نسبة من المساعدات الأمريكية السنوية لإثيوبيا نظرًا لموقفها المتعنت في مفاوضات سد النهضة، في وقت عانى فيه الاقتصاد الإثيوبي من مشكلات متفاقمة.

وعلى الرغم من تعويل الحكومة الإثيوبية على وصول إدارة جديدة للسلطة في الولايات المتحدة في تغيير مسار السياسات الأمريكية بصورة جذرية، جاءت تصريحات المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "نيد برايس" في التاسع عشر من فبراير 2021 لتتبنى منطق "فك الارتباط" بين تعليق المساعدات الأمريكية لإثيوبيا وبين سياسة إثيوبيا تجاه مفاوضات سد النهضة، لكن مع إعادة تقييم عملية إنهاء تعليق المساعدات البالغ قيمتها 272 مليون دولار وفق عدد من العوامل التي سيتم مناقشتها مع حكومة أديس أبابا، وذلك في إشارة واضحة للأزمة السياسية والإنسانية التي تشهدها إثيوبيا منذ اندلاع الصراع في إقليم تيجراي في نوفمبر الماضي.

وتضاف هذه الجهود للقانون رقم 128 الصادر في العاشر من أبريل من عام 2018 والذي يحمل اسم "دعم احترام حقوق الإنسان وتشجيع الحوكمة الشاملة في إثيوبيا" والذي صدر بالأساس لدعم حكومة "آبي أحمد" الجديدة بعد أيام من تنصيبها؛ إلا أنه يمكن تطبيقه في الوقت الحالي لمحاسبة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في إثيوبيا في أقاليم تيجراي وأوروميا وبني شنقول-جوموز، وفرض عقوبات دولية وفق قانون ماجنيتسكي للمساءلة بشأن حقوق الإنسان عالميًا، الأمر الذي تعززه توجهات الرئيس "بايدن"، وسيطرة الأغلبية الديمقراطية على الكونجرس.

ولم يقتصر الموقف الأمريكي على مجرد تعليق المساعدات، بل تعالت الأصوات في دوائر القرار الأمريكية المطالبة بتوقيع عقوبات مباشرة على الحكومة الإثيوبية، حيث قام اثنان من أعضاء مجلس الشيوخ في ديسمبر الماضي بمطالبة الحكومة الأمريكية بتوقيع عقوبات على أي مسئول إثيوبي مدني أو عسكري يثبت تورطه في انتهاكات حقوق الإنسان خلال الصراع في تيجراي، وهو الموقف الذي قد يحظى بدعم متزايد عابر للتباينات الحزبية بعد أن تقدم به السيناتور الديمقراطي "بن كاردين"، والجمهوري "جيم ريتش".

ولم تكن علاقات إثيوبيا مع الاتحاد الأوروبي أفضل حالًا، حيث أصدر في منتصف يناير 2021 قرارًا بتعليق مساعدات للحكومة الإثيوبية تبلغ قيمتها 107 ملايين دولار أمريكي لحين منح المنظمات الإغاثية الحق في دخول إقليم تيجراي للوقوف على الأوضاع بصورة مباشرة، وتقديم المساعدات للمتضررين من الصراع، ذلك بعد أن اعتبر "جوزيب بوريل" -الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية- ما قامت به الحكومة الإثيوبية في إقليم تيجراي يتجاوز بصورة كبيرة كونه مجرد عملية لفرض القانون بعد أن شكل مصدرًا لتهديد استقرار الإقليم، مشيرًا لتلقيه تقارير بشأن عنف إثني وقتل جماعي قد ترتقي لمستوى جرائم الحرب. هذه التصريحات وغيرها تسببت في نشوب أزمة علنية بين الاتحاد الأوروبي والحكومة الإثيوبية بعد اعتبرت الخارجية الإثيوبية في بيان رسمي مواقف الاتحاد الأوروبي غير متوازنة ولا تعكس الواقع.

2. محاولة معادلة آثار التغير المحتمل في العلاقة مع الصين

يأتي الانفتاح الإثيوبي الأخير على الهند في ظل التنافس المحتدم بين الهند والصين في منطقة المحيطين الهندي والهادي Indo-Pacific Region الذي امتد إلى البحر الأحمر والقرن الإفريقي بعد حصول الهند على حق استخدام القاعدة العسكرية اليابانية في الوقت الذي تستضيف فيه جيبوتي قاعدة عسكرية صينية منذ عام 2017. هذا التنافس بين الهند والصين شكل فرصة جديدة للسياسة الخارجية الإثيوبية للتحرر من النفوذ الصيني المتنامي منذ نحو ثلاثة عقود، خاصة مع كون الصين الدائن الرئيسي لإثيوبيا بما تفوق قيمته 50% من إجمالي الدين الخارجي للبلاد، وهو الأمر الذي يحمل أهمية خاصة في ظل تذبذب مؤشرات العلاقة بين البلدين خاصة منذ اندلاع الصراع في إقليم تيجراي، الأمر الذي دفع الصين لسحب شركتيها China Gezhouba Group وكذلك China CAMC Engineering من إقليم تيجراي، والذي تعد المنطقة الصناعية الصينية في عاصمته ميكيلي مركزًا صناعيًا رئيسيًا على مستوى إثيوبيا بأسرها.

وفي العاشر من فبراير 2021 أجرى وزير الخارجية الصيني "وانج يي" اتصالًا هاتفيًا بنظيره الإثيوبي حمل رسائل مختلطة، بين الإعلان عن تقديم الصين مساعدات طبية لإثيوبيا في مجال مكافحة فيروس كورونا تضمنت كمية من اللقاحات المضادة للفيروس، وبين إصرار المسئول الصيني على التعبير عن تطلع بلاده لاستعادة السلم والاستقرار في إثيوبيا، و"توقعها" استعادة إقليم تيجراي الحياة والإنتاج بصورة طبيعية، مع التشديد على أهمية عقد حوار شامل للحفاظ على الوحدة الوطنية في وقت مبكر، وهي المطالب التي سبق وأن أعلنت السلطات الإثيوبية رفضها الانصياع لها مرارًا عبر العديد من المسئولين في مقدمتهم رئيس الوزراء ووزير الخارجية. هذا التأكيد المتجدد من جانب الصين على أهمية احتواء التوترات في إقليم تيجراي يأتي نتيجة للدور المهم الذي لعبته جبهة تحرير تيجراي في تعزيز العلاقات الإثيوبية الصينية على مختلف الأصعدة، الأمر الذي يفاقم من استيائها من بعض الممارسات تجاه "أصدقائها القدامى"، مثل مقتل "سيوم مسفين" وزير الخارجية الإثيوبي بين عامي 1991 و2010، والذي تولى منصب سفير إثيوبيا في بكين بين عامي 2011 و2017.

3. الضغوط المتزايدة لأزمة الديون

تُعد زيارة نائب رئيس الوزراء الإثيوبي ووزير الخارجية لكل من تركيا والهند الإجراء العملي الأول التالي على إعلان إثيوبيا تقدمها لإعادة هيكلة ديونها الخارجية وفقًا للإطار الذي أعلنته مجموعة الدول العشرين في نوفمبر الماضي، والذي يسمح للدول المدينة بطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي من أجل تعزيز اقتصادها، والسماح بإعادة التفاوض بشأن ديونها الخارجية المستحقة لدى الدائنين من الدول والهيئات الخاصة. لكن اللافت أن هذه الدعوة الإثيوبية لإعادة هيكلة ديونها لم تلقَ استجابة تُذكر من أي طرف دولي في ظل المخاوف الدولية من مشكلات هيكلية تتعلق بسوء إدارة الاقتصاد، وتعثر برنامج الخصخصة لأسباب سياسية بالأساس، فضلًا عما يعانيه الاقتصاد الإثيوبي من انعدام في الشفافية في ظل هيمنة الحكومة على تدفق المعلومات المتعلقة بالاقتصاد.

على هذا لعبت أزمة الدين الخارجي التي تعاني منها الحكومة الإثيوبية دورًا رئيسيًا في اختيار أنقرة ونيودلهي كوجهتين للنشاط الخارجي، وذلك في ظل كون الدولتين أكبر دائنين للحكومة الإثيوبية من خارج نادي باريس بعد الصين. فقد بلغ حجم الديون الإثيوبية المستحقة لصالح تركيا قرابة 300 مليون دولار، بينما بلغت ديونها المستحقة لصالح الهند أكثر من 40 مليون دولار. هذا بالإضافة للأهمية الكبيرة للدولتين في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا والذي يشهد تراجعًا مطردًا منذ عام 2016، بحيث تدنت القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2019 عنها في عام 2010 بأكثر من مليار دولار بعد أن تراجعت من 4.1 مليارات دولار إلى 3.01 مليارات دولار خلال هذا العقد.

4. تأثير تغيرات الداخل الإثيوبي

عكست الحرب التي أعلنتها الحكومة الفيدرالية الإثيوبية على جبهة تحرير تيجراي تحولات كبرى على مستوى التوازنات الداخلية في بنية الحكم في إثيوبيا. فمع وصوله للسلطة في أبريل من عام 2018، قدم "آبي أحمد" نفسه كقائد يتبنى مشروعًا سياسيًا لتجاوز الانقسامات الإثنية في البلاد بعد أن سيطرت جماعة تيجراي على الثروة والسلطة منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين. لكن الصراع الذي بدأ في

إقليم تيجراي في الرابع من نوفمبر الماضي جسد التغيرات الكبيرة التي طرأت على توجهات "آبي أحمد" الذي أصبح أكثر اعتمادًا على جماعة الأمهرة كظهير سياسي شبه حصري. فمع إعلان الحرب في تيجراي، اتخذت عدة قرارات ساهمت في تصعيد رموز النخبة السياسية الأمهرية للمواقع الأكثر حساسية في الحكومة الفيدرالية. ومن بين مظاهر هذا التوجه جمع "ديميكي ميكونين" بين منصبه كنائب لرئيس مجلس الوزراء وبين منصب وزير الداخلية، فضلًا عن تعيين "تيمسجين تيرونه" رئيس حكومة إقليم أمهرة مديرًا جديدًا لجهاز المخابرات والأمن الوطني. واللافت أنه منذ تعيينه وزيرًا جديدًا للخارجية، مارس "ديميكي ميكونين" صلاحيات موسعة جاءت على حساب الدور الخارجي النشط الذي كان يلعبه "آبي أحمد" في فترات سابقة.

فمن ناحية، لم يقم "آبي أحمد" بأي نشاط خارجي يذكر منذ اندلاع الصراع في تيجراي باستثناء زيارته لجيبوتي للمشاركة في قمة إيجاد التي خصصت لمناقشة ملفات عدة أبرزها ملف الصراع في تيجراي نفسه، فضلًا عن زيارته مدينة مويالي الكينية الواقعة على الحدود مع إثيوبيا لافتتاح طريق بري، وهي الزيارة التي كانت دوافعها داخلية بالأساس في ظل تنامي أعمال العنف في إقليم أوروميا الإثيوبي المجاور لكينيا. وفي المقابل، باشر "ديميكي ميكونين" منذ توليه مهام وزارة الخارجية استقبال عدد من الموفدين الدوليين لأديس أبابا، مثل "بيما هافيستو" وزير الخارجية الفنلندي ومبعوث الاتحاد الأوروبي، ومن قبله وزير الخارجية البريطاني "دومينيك راب".

على هذا النحو، جاء تولي "ديميكي ميكونين" لملف علاقات إثيوبيا الخارجية ليعكس شكلًا من أشكال الارتداد عن سياسات "آبي أحمد" في شهور حكمه الأولى والتي اتسمت بالأساس بالرغبة في تقديم نفسه للعالم الغربي كقائد إصلاحي يتبنى سياسات ليبرالية في شقيها السياسي والاقتصادي، مما يؤهل إثيوبيا للتوجه غربًا، الأمر الذي تجسد في زياراته المبكرة في عام 2018 للولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا. ونظرًا لكون "ميكونين" أحد القادة التقليديين للجبهة الديمقراطية الثورية بعد أن كان عضوًا دائمًا في الحكومات المتعاقبة منذ عام 2008 تحت رئاسة "ميليس زيناوي"، فقد عكست سياسات "ميكونين" محاولة لمحاكاة الخطوط العريضة

للسياسة الخارجية الإثيوبية خلال العقدين الماضيين والتي أثبتت نجاحها في دعم التنمية في الداخل من دون تحمل التكلفة المرتفعة للمشروطيات السياسية التي قد تلزم الحكومة بإصلاحات قد تراها "غير ضرورية". وفي ظل اضطراب العلاقة مع الصين مؤخرًا، مثلت تركيا والهند وجهتين منطقيتين تتسقان مع منطق تعزيز الشراكات الدولية المفيدة اقتصاديًا وغير المكلفة سياسيًا.

وإجمالًا، على الرغم من عدم تحقيق جولة وزير الخارجية الإثيوبي لتركيا والهند اختراقات كبرى في أي من القضايا الرئيسية التي تواجهها الحكومة الإثيوبية حاليًا في الداخل والخارج؛ تأتي أهمية هذه الزيارة لما تكشف عنه من انخراط الحكومة الإثيوبية في عملية جادة وعميقة لإعادة تقييم علاقاتها الخارجية بعد أن تصاعدت أزماتها في جوارها الإقليمي بصورة حادة بما أثر سلبًا على علاقاتها بأطراف دولية متعددة.

3 التناقضات السودانية الإثيوبية المتنامية

بسنت حاتم*

شهدت العلاقات السودانية الإثيوبية تدهورًا سريعًا منذ سقوط حكومة الإنقاذ الوطني السوداني منتصف عام 2019، وقد تصاعدت حدة التدهور بعد أن طالب السودان رسميًا في أبريل 2021 بانسحاب القوات الإثيوبية المشاركة في مهمة حفظ السلام "UNISFA" في منطقة أبيي المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان وتأييد الأمم المتحدة لهذا المطلب. حيث نتج عن ذلك اتفاق سوداني اممي في أغسطس 2021 يتم بموجبه سحب القوات الإثيوبية، التي تقدر بحوالي 3000 جندي، من تلك المنطقة في غضون ثلاثة أشهر. وقد جاء المطلب السوداني في اعقاب توغل الفلاحين الإثيوبيين تحت حماية مليشيات "الشفتا" الإثيوبية في منطقة الفشقة الزراعية الخاضعة للسيادة السودانية بموجب اتفاقية 1902 لترسيم الحدود. وكذا حشد القوات العسكرية والمليشيات الإثيوبية المسلحة على الحدود الفاصلة بين البلدين، الامر الذي اعتبرته السودان استفزازا لها. وبناءً على ذلك، قامت الحكومة السودانية في ديسمبر 2020 بتعزيز تواجدها العسكري في ولاية القضارف بالقرب من منطقة الفشقة استعدادا لاسترداد السيادة السودانية على

* باحثة دراسات عليا بقسم العلاقات الدولية بجامعة سانت بطرسبرج

المنطقة بعد غياب دام عقودا. وفي مطلع العام الجاري اندلعت عدد من المواجهات العسكرية بين القوات السودانية وميليشيات الشفتا الإثيوبية، اسفرت عن نجاح السودان في استرداد سيادته على 95% من أراضي الفشقة. الامر الذي اعتبرته الحكومة الإثيوبية تعدي على الأراضي الإثيوبية.

وتكشف هذه الأزمة عن مدى التوتر الذي وصلت إليه العلاقات الأثيوبية، ويمكن اجمال الخلافات القائمة بين كل من السودان واثيوبية عدد من القضايا الرئيسية تتضمن النزاع الحدودي في منطقة الفشقة، وتباين المواقف في أزمة سد النهضة ومخاطره على الامن القومي المائي السوداني، واتباع اثيوبيا لسياسة "السجل النظيف"، والتي تعتمد على رفض الاتفاقيات الدولية، لا سيما المتعلقة بتنظيم الحدود والأنهار، خاصة تلك التي وقعت في فترة الاستعمار.

أولاً: الأسباب الجذرية للخلافات السودانية الإثيوبية

يُعد الصراع الإثيوبي السوداني صراعًا هجينًا يمزج بين النزاع على السيادة والمناكفات السياسية. علاوة على ذلك، فإن الصراع له مسببات متعددة المستويات، فعلى المستوى المجتمعي – تعاني إثيوبيا من الانقسامات الداخلية بسبب النظام القبلي والتنوع العرقي، من ناحية أخرى، يعاني السودان من عدم الاستقرار في دارفور بسبب سيطرة أمراء الحرب على تلك المنطقة بالإضافة الى إرث النظام السابق واهماله للمناطق الحدودية السودانية الشرقية، وخاصة منطقة الفشقة ذات الأراضي الزراعية الخصبة. وساهمت عدة عوامل في تأجيج الصراع بين الطرفين، أهمها دور النخب السياسية الإثيوبية في إعادة صياغة الرواية السياسية التاريخية لإثيوبيا بهدف توحيد المجتمع الإثيوبي. على سبيل المثال، روج أبي أحمد لشعار "دعونا نتحد معًا" والذي من خلاله أعاد رئيس وزراء إثيوبيا صياغة السرد السياسي التاريخي مستندا على الملك الإثيوبي العظيم منليك الثاني الذي هزم المستعمرين الإيطاليين ووقف في وجه الاستعمار وقام ببناء اثيوبيا الحديثة. حيث قام النظام الإثيوبي بتنظيم حملة دعائية موجهة ضد دول المصب متهمًا اياهم بمحاولة استخدام الأدوات الاستعمارية لإخضاع الإثيوبيين وزعزعة استقرار الدولة الإثيوبية.

وتسعى حكومة أبي أحمد إلى تسييس عدد من القضايا، من بينها سد النهضة والنزاع الحدودي مع السودان، لصرف الانتباه عن الأوضاع المتدهورة في البلاد وفساد الحكومة الاثيوبية التي قامت بالاستعانة بإريتريا، العدو التاريخي لإثيوبيا، في الحرب اللاإنسانية وغير المبررة في منطقة تيجراي. ومن هنا تستغل إثيوبيا أزمة سد النهضة ولعب دور الضحية على المستوى الاقليمي والدولي. كذلك شنت إثيوبيا حملة إعلامية ودبلوماسية ممنهجة تهدف إلى حشد الشعب الإثيوبي ودول حوض النيل ضد مصر والسودان من خلال اتهام دولتي المصب بمحاولتها تقويض عملية التنمية التي تزعم إثيوبيا أنها ستساهم في تحقيق النهضة لها وللدول المجاورة. إضافة إلى ذلك، فإن التعنت الإثيوبي بشأن منطقة الفشقة يعود إلى محاولة أبي أحمد كسب تأييد قبيلة الأمهرا، التي لها مصالح كبيرة بالفشقة، في الانتخابات خاصة بعد تدهور الوضع الداخلي بسبب تأجيل الانتخابات وشن الحرب على التيجراي، الامر الذي أدى إلى تضاؤل شعبية أبي أحمد بين قبائل الأورومو التي ينتمي إليها. والجدير بالذكر أن الإثيوبيين الذين يسكنون الفشقة هم من عرقية الأمهرا، وهي ثاني أكبر قبيلة في إثيوبيا والداعم الأكبر لأبي أحمد، رئيس الوزراء الإثيوبي.

ثانياً: أزمة سد النهضة بين الماضي والحاضر

تجدر الإشارة إلى أن الأجندة التوسعية الإثيوبية، والتي تنطوي على تقويض مصالح دولتي المصب في القرن الأفريقي، ليست جديدة. حيث سعت اثيوبيا في عهد هايليسيلاسي لتشكيل جبهة تضم دول المنبع في مواجهة دولتي المصب (مصر والسودان)، بهدف استغلال مياه النيل من منطلق السيادة المطلقة على النهر وإقامة مشروعات تنموية دون موافقة مسبقة من دول المصب. فقد استندت الاستراتيجية الإثيوبية للهيمنة على القرن الإفريقي وشرق إفريقيا كخليفة للقوى الاستعمارية على ركيزتين أولهما التوسع الإثيوبي بضم إريتريا عام 1952، والتي بدورها منحت أديس أبابا منفذاً لموانئ البحر الأحمر وذلك بعد ضم اقليم اوغادين الصومالي بموجب معاهدة 1897 بين اثيوبيا وبريطانيا. أما الركيزة الثانية فتبلورت في اقتراح بناء سد في منطقة بني شنقول، بهدف أن تقود إثيوبيا عمليات التنمية في

شرق إفريقيا من خلال الكهرباء التي يولدها السد، وسد فجوة التنمية بين مصر وإثيوبيا والسيطرة على معدلات التنمية في دول المصب. حيث أدركت إثيوبيا في عهد هايليسيلاسي أهمية المياه كسلاح جيو-استراتيجي.

ولم تستطع بناء السد في هذا الوقت بسبب سياق النظام العالمي ثنائي القطب، الذي شهد اشتداد الحرب الباردة بين القوتين العظميين في ذلك الوقت وانقسام النظام العالمي إلى معسكرين، المعسكر السوفيتي والمعسكر الغربي وحرص القوى العظمى على عدم إشعال الصراع في القرن الإفريقي. بالإضافة إلى صعود نجم الناصرية في إفريقيا ودول الجنوب بشكل عام واهتمام جمال عبد الناصر بالوحدة الأفريقية واستقلال الدول الأفريقية عن الاستعمار. ورغم تعاقب أنظمة الحكم في اثيوبيا وتغير الأيدلوجية الحاكمة بانضمام اثيوبيا الى المعسكر الشيوعي في 1973 تحت حكم منجستو هايليمريام الا ان الاستراتيجية التوسعية لأثيوبيا لم تتغير.

وبناءً على ذلك، يمكن التأكيد على أن النخبة الحاكمة في إثيوبيا تتبع سياسة ازدواجية من خلال الاعتراف بما تقبله من الاتفاقات والتنصل مما ترفضه. وقد انتهجت إثيوبيا اساليب الدول الاستعمارية، سواء من خلال تقديم نفسها على أنها وكيل للمستعمر البريطاني في القرن الأفريقي ومنطقة باب المندب، أو من خلال التوسع وضم الأراضي من الدول المجاورة والتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول. وعلى الرغم من هذه الحقائق، تقوم السردية السياسية الإثيوبية على نبذ الأساليب الاستعمارية ورفض اتفاقيات 1902 و1929 على أساس أنها اتفاقيات استعمارية تم إبرامها تحت الضغط على إثيوبيا، وهذا يدل على بطلان السردية الاثيوبية.

ثالثاً: تحولات الميزان الإقليمي في شرق إفريقيا

ادت أزمة سد النهضة وفشل جولات المفاوضات التي استمرت قرابة عشر سنوات إلى تصاعد التوتر بين أديس أبابا والخرطوم، خاصة بعد كارثة الفيضانات التي عاشها السودان عام 2020. فخلال حكم نظام الإنقاذ حيث اقنعت اثيوبيا السودان بفوائد السد الاقتصادية خاصة ان السودان في ذلك الوقت كان يمر بظروف اقتصادية خانقة بسبب العقوبات الامريكية والدولية،

كما تطورت العلاقات بسرعة بين البلدين حيث ان أثيوبيا تستورد 85% من احتياجاتها من البترول من السودان كما بدأت اثيوبيا منذ 2003 في التطلع الي الاستفادة من موانئ بورتسودان كونها دولة حبيسة بعد انفصال اريتريا في 1993. لكن سقوط نظام البشير عام 2019 شكل علامة فارقة خاصة مع ما أبداه السودان من حرص على العودة للمجتمع الدولي بقوة وتقديم نفسه كفاعل رئيسي في تفاعلات القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، وهو الأمر الذي لم يحظ بترحيب إثيوبي.

فقد انفردت إثيوبيا بالهيمنة على شرق إفريقيا لعقود من الزمن بسبب عدم قدرة السودان على منافستها بعد إثقال كاهلها بعقوبات اقتصادية صارمة ووضعها على القائمة السوداء من قبل الولايات المتحدة. ومنذ 2001 أصبحت اثيوبيا حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة في القرن الأفريقي في مجال مكافحة الإرهاب. وبناءً عليه استفادت إثيوبيا من زيادة هائلة في قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية لترتفع من 928 ألف دولار في الفترة بين عامي 1999 و 2001 إلى 16.7مليون دولار بين عامي 2002 و 2004. هذا بجانب الدعم الدولي لدخول القوات الإثيوبية العاصمة مقديشيو واسقاط حكومة المحاكم الإسلامية في عام 2006 بحجة انها حكومة إرهابية.

من جهة أخرى، استطاع السودان العودة إلى الساحة الإقليمية مرة أخرى بعد الإطاحة بعمر البشيروتسليم السلطة للحكم الانتقالي القائم على الشراكة المدنية العسكرية والذي انتهج سياسات إصلاحية اسفرت عن رفع العقوبات الدولية. وكذلك الشروع في سياسة وطنية لتوحيد الجبهة الداخلية للسودان فيما عُرف باتفاقية جوبا للسلام 2020 والتي نصت على دمج الحركات المسلحة في الجيش السوداني ومشاركة الجبهة الثورية في مجلس السيادة. وعلى الرغم من وجود عقبات أمام تنفيذ الاتفاقية، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد بسبب الأخطاء المتراكمة وتورط السودان في عقود من الفساد وسوء الإدارة والعزلة الدولية، إلا أن الاهتمام الدولي والعربي المتزايد بمنطقة البحر الأحمر يوفر فرصة حقيقية للتنمية والتوسع الاقتصادي، خاصة مع الإمكانات الواعدة التي يمتلكها السودان من موارد بشرية وزراعية ضخمة، بالإضافة إلى فرص التنقيب عن الغاز والنفط على طول السواحل السودانية.

وفي الوقت الذي يصعد فيه نجم السودان وسط دعم وتنافس دوليين للاستفادة من فرص الاستثمار والتنمية، تتدهور الأوضاع في اثيوبيا بسبب ازمة التيجراي ويفرض عقوبات اقتصادية دولية عليها. وبالإضافة الى الاضطرابات الداخلية التي تهدد باندلاع حرب أهلية شاملة، تعاني اثيوبيا من توترات وصراعات مسلحة على عدة جبهات مع دول الجوار.

في ضوء ما سبق، يمكن استنتاج ان مصير العلاقات بين السودان وإثيوبيا تحكمه عدة عوامل، وعلى رأسها سياق التنافس الدولي للقوى الكبرى في الإقليم. فطالما شكل البلدان وجهان لعمله واحدة تستميلهم القوى الكبرى لتأمين مصالحها في تلك المنطقة الثرية بالموارد الطبيعة. في على سبيل المثال، أعقب تقارب الولايات المتحدة مع السودان ورفع العقوبات عن الأخيرة، اتجهت كل من روسيا وتركيا الى تعزيز العلاقات مع اثيوبيا بعد ما كانت الأخيرة حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة طيلة 20 عاماً. وعلى الرغم من تنامي الخلافات، تدرك السودان وإثيوبيا خطورة خوض حرب شاملة بسبب تقارب موازين القوى العسكرية بين البلدين، بالإضافة الي هشاشة الوضع الداخلي لكلً منهما.

4 أزمة إغلاق السودان المعبر الحدودي مع إثيوبيا

صلاح خليل*

قررت الدولة السودانية، في الثالث من أبريل 2021، إغلاق المعبر الحدودي بين السودان وإثيوبيا، ردًا على الهجمات المسلحة التي ينفذها الجيش الإثيوبي ومليشيات إقليم أمهرا على مواقع مرتكزات الجيش السوداني في إقليم الفشقة، حيث ما يزال أمراء الحرب من قومية الأمهرا على خط الحدود الشرقية للسودان يدفعون باتجاه تأجيج الصراع من أجل إعادة الأوضاع إلى ما قبل أكتوبر 2020. وعلى الرغم من أن السلطات السودانية بادرت بإعادة فتح معبر القلابات-المتمة الحدودي مع إثيوبيا، إلا أن هذا الإجراء شكل إنذارًا شديد الخطورة بدخول العلاقات السودانية-الإثيوبية في مرحلة شديدة التدهور، بحيث يمكن أن تتحول المعابر الحدودية لأداة مهمة للغاية في إطار التصعيد المتبادل في المرحلة المقبلة.

أولًا: أسباب الإغلاق

جاء قرار إغلاق المعبر الحدودي بين السودان وإثيوبيا نتيجة لاندلاع المواجهات، وارتفاع وتيرة التوترات بين الطرفين، وارتفاع حالة التأهب القصوى من الجانب

*خبير بوحدة الدراسات الافريقية

السوداني، في ظل الانتهاكات المتكررة من الجانب الإثيوبي. وبغض النظر عن الشكاوى المقدمة من الحكومات السودانية ضد الانتهاكات التي تحدث لمواطني السودان في أراضيهم، فإن قيادات الأمهرا لم يتوانوا عن الاستيلاء على مزيد من الأراضي السودانية بالقوة، بل حتى لا يريدون للمواطنين السودانيين أن يتواجدوا بهذه المناطق ولا يسمحون لهم بالتعايش معهم. بل يرفض الأمهرا مد المناطق التي يقطنها السودانيون بالخدمات.

وفي وقت سابق، اجتمعت لجان أمنية سودانية وإثيوبية لبحث الأوضاع الأمنية، وعملية إغلاق المعابر بين الدولتين، حيث طالب مسئول الأمن الإثيوبي (قيتو المو)، بفتح المعبر وضرورة حل الخلافات والقضايا الأمنية بين البلدين عبر التفاوض. وأشار إلى أن إغلاق الحدود ليس حلًا في ظل التبادل التجاري بين الدولتين. ومن جانب آخر، أكد العقيد شرطة خالد إسماعيل رئيس لجنة أمن ولاية (القلابات) الحدودية وبحضور عدد من الأجهزة الرسمية والأمنية للدولة السودانية أن عملية إغلاق المعبر قرار سيادي سوداني، ولا رجوع فيه. وأن رفض الإثيوبيين الانسحاب من باقي المناطق التي تقدر بـ10% من إجمالي مساحة منطقة الفشقة الكبرى والصغرى وما حولها، يمثل انتهاكًا على حدود السودان، لا سيما في ظل حشد إثيوبيا لقواتها على الحدود، ودعمها المستمر لقوات أمهرا النظامية والمليشيات مما يعتبر عملًا عدائيًا ضد السودان.

وبعيدًا عن الخلفيات السياسية لقرار الإغلاق، تظهر العديد من الأسباب الأمنية المتصلة بما يطرحه المعبر نفسه من تهديدات. فقد أحبط الجيش السوداني، في الثاني من أبريل، محاولة تسلل وتهريب عشرات المهاجرين الإثيوبيين عبر الحدود السودانية، في منطقة (مهلا). وقد نجحت الفرقة الثانية مشاة بولاية القضارف الحدودية شرقي السودان في توقيف عصابة اتجار بالبشر كانت بصدد تهريب 41 شخصًا بينهم شاب واحد، في طريقهم إلى الخرطوم.

ثانيًا: الأهداف والغايات

طلبت الحكومة السودانية من الحكومة الإثيوبية الاعتذار الرسمي، والقبض على الجناة وتقديمهم لمحاكمة عاجلة، وأكدت الحكومة السودانية أن الاعتداء الأخير كان مخططًا له، واستهدافه قوات الجيش السوداني، في ظل تجاهل تام من قبل الحكومة الإثيوبية لمثل تلك الهجمات التي تنفذ بتنسيق منها. من هذا المنطلق يتم تسخير الإمكانيات العسكرية والأمنية، من خلال حاكم إقليم أمهرا، بالتنسيق مع الحكومة المركزية، للاستيلاء والتمدد داخل الأراضي السودانية. ويقف خلف هذا العمل العسكري المنظم العديد من القيادات في الحكومة الإثيوبية ورجال أعمال.

ويحمل قرار إغلاق الحدود تأثيرات كبيرة على حكومة إقليم أمهرا، باعتبارها المتضرر الأكبر من إغلاق المعبر، في شل حركة التجارة الضخمة للصادر والوارد إلى إثيوبيا يوميًا، فضلًا عن أن ما يقارب الـ6 آلاف عامل إثيوبي سيمنعون من دخول السودان يوميًا للعمل في موسم الحصاد الزراعي والأشغال الأخرى. إضافة إلى تعطيل الشاحنات وصهاريج المركبات لنقل المواد البترولية إلى إثيوبيا من ميناء بورتسودان.

ثالثًا: النتائج والتداعيات

من الواضح أن السودان قد فرض أمرًا واقعًا يتفق مع حقوقه وحدوده المعترف بها دوليًا، ونجح من خلال عملية عسكرية مدروسة أن يضع حدًّا لاعتداءات قادة المليشيات وأمراء الحرب وأطماع الأمهرا في إعلان دولة تخصم بعضًا من أراضي السودان، كما أنه وضع حدًا لأطماع الدولة الإثيوبية ولقن درسًا مهمًا فيما يتعلق بالمماطلة وعدم الالتزام بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وعدم إبداء حسن النية في المفاوضات. وليس مستغربًا أن هذا التدخل قد ينسحب على قضايا أخرى إذا ما أصرت إثيوبيا على فرض أمر واقع على دول جوارها، والعمل على تعزيز نفوذها على حساب مصالح الآخرين، ولعل ما يقلق إثيوبيا أن سياسة السودان خلال الفترة الأخيرة تؤكد على استعادته لزمام المبادرة على المستوى الإقليمي، في الوقت الذي تنفجر فيه الأزمات في الداخل الإثيوبي. وعلى أي حال فقد بسط السودان هيمنته

وسيطرته على أراضيه، وأعاد مواطنيه إلى أراضيهم، وتمركزت القوات بما يحول دون إعادة الوضع إلى ما كان عليه في السابق.

وعلى الجانب الآخر، دفعت الخطوات السودانية الجانب الإثيوبي للمزيد من التطرف في ظل هيمنة النخبة الأمهرية على قرار الحكومة الفيدرالية في أديس أبابا على نحو ما ظهر بوضوح في تصريحات وزير الخارجية الإثيوبي ونائب رئيس الوزراء ديمكي مكونن، والقوميين الأمهرا من خلفه، الذين طالبوا المجتمع الدولي بإدانة السودان لاحتلاله أراضي الفشقة الإثيوبية على حد قولهم. ففعليًا، يبدو القوميون الأمهرا يرسمون السياسة الخارجية والداخلية لإثيوبيا، بعد سيطرتهم على مفاصل الدولة الفيدرالية، وإتاحتهم لرئيس وزرائها مجالًا محدودًا يتحرك فيه، خاصة بعد نجاحهم في الترويج لحزب الازدهار الذي يديره الأمهرا من الخلف في جميع مناطق إثيوبيا، بهدف التمكين، حيث يعتبر القوميون الأمهرا حزب الازدهار فرصة لعودتهم لاستعباد الشعوب الإثيوبية مرة أخرى.

وبغض النظر عن قصر المدة التي نفذ فيها غلق المعبر الحدودي بين السودان وإثيوبيا، قدم هذا الإجراء رسالة شديدة الوضوح من القيادة السودانية لإثيوبيا بشأن التداعيات الخطيرة التي يمكن أن يحملها استمرار إثيوبيا في تبني نهج التصعيد ضد السودان في الملفات المتعددة التي تشهد خلافات عميقة بين الجانبين.

5 الوساطة الجزائرية في أزمة سد النهضة الإثيوبي

عبد المنعم على*

في التاسع والعشرين من يوليو 2021 بدأ وزير الشئون الخارجية الجزائرية والجالية الوطنية بالخارج "رمطان لعمامرة" زيارة لكلٍ من إثيوبيا والسودان ومصر، والتي جاءت بالتزامن مع وضع معقد للعلاقات بين الدول الثلاث في ضوء تعثر مفاوضات ملف سد النهضة، والتوتر المتزايد للعلاقات الإثيوبية السودانية على خلفية النزاع الحدودي في منطقة الفشقة.

أولاً: متغيرات إفريقية مهمة

بالنظر لجولة وزير الخارجية الجزائري، التي تُعتبر الأولى من نوعها لمحيط الجزائر الإفريقي، يتضح أنها تأتي في ظل متغيرات إقليمية متعددة تتمثل في الآتي:

1. تأزم ملف سد النهضة والعلاقات بين السودان وإثيوبيا:

حيث شهد ملف سد النهضة حالة تأزم غير مسبوقة على خلفية التعنت الإثيوبي، والإجراءات الأحادية التي لطالما اعتادت على اتخاذها في هذا الملف دون

*باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

النظر لمصالح وشواغل دولتي المصب، وما أفضى إليه هذا الأمر من توقف وشل تام لعملية التفاوض بعد فشل جولة كينشاسا في أبريل 2021، وتدويل الملف على مستوى مجلس الأمن. ولا يمكن تجاهل تأثير الاضطرابات الأمنية واسعة النطاق داخل إثيوبيا، والنزاع المسلح مع جبهة تحرير التيجراي، فضلًا عن تجدد النزاع الحدودي بين أديس أبابا والخرطوم والذي يُنذر بصورة كبيرة بالمزيد من التأثيرات السلبية على الأمن والسلم الإقليميين وتزج بالمنطقة إلى تجاذبات تؤثر على استقرارها.

2. انخراط متسارع لإسرائيل في العمق الإفريقي:

جاءت زيارة وزير الخارجية الجزائري بعد أيام معدودة من إعلان الاتحاد الإفريقي قبوله عضوية إسرائيل بصفة مراقب، وهي الخطوة التي كانت الخارجية الجزائرية من أهم معارضيها. وتأتي التحفظات الجزائرية على خلفية علاقاتها المتوترة مع المغرب، حيث بادرت الجزائر بالإعلان عن رفضها القاطع للتحرك المغربي للتطبيع مع إسرائيل في ظل ما تتبناه الجزائر من موقف حاسم تجاه مساندة القضية الفلسطينية. على هذا شهدت زيارة رمطان لعمامرة للعاصمة الإثيوبية أديس أبابا (مقر الاتحاد الإفريقي) عقد لقاء جمعه مع نائبة رئيس مفوضية الاتحاد.

3. الملف الليبي وتغيّر المعادلة:

على خلفية التطورات السياسية التي باتت تشهدها ليبيا، وفي ظل التراجع النسبي للدور الجزائري في الملف الليبي بسبب انشغالها بأزماتها الداخلية، تستهدف الجزائر الحفاظ على موقع مؤثر من الترتيبات والتفاهمات المستقبلية الليبية، خاصة وأن طرابلس بصدد عقد انتخابات رئاسية نهاية العام الجاري. وفي ظل الخلاف المستمر بين الجزائر والمغرب في ملفات إقليمية متعددة من بينها الملف الليبي، ترتبط فرص التنسيق الإقليمي لسياسة الجزائر الخارجية تجاه ليبيا في إحراز تقدم ملموس في التنسيق مع مصر بشأن مستقبل الأوضاع في ليبيا.

4. الصحراء الغربية وتبدل المواقف:

أحد المتغيرات الأخرى التي باتت تؤثر على صانع القرار الجزائري هو حالة التغيير المستمرة لملف الصحراء الغربية، خاصة في ظل تزايد أعداد الدول الإفريقية المؤيدة للطرح المغربي والذي تعارضه الجزائر تقليديًا بصورة كاملة.

ثانياً: منطلقات الاشتباك الجزائري مع ملف سد النهضة

يمكن القول إن زيارة وزير الخارجية الجزائري تأتي ضمن وساطة لحل أزمة سد النهضة، وحلحلة المفاوضات وتحريكها بما يحقق تطلعات الدول الثلاث، علاوة على الرغبة في نزع فتيل التوترات الحدودية بين كل من الخرطوم وأديس أبابا، والعمل عبر الجهود الدبلوماسية من أجل إيجاد نافذة للحوار والتفاوض مرة أخرى حول ملف سد النهضة. ومن وجهة النظر الجزائرية، تتجاوز أهمية هذه الزيارة محطاتها الثلاث، حيث تتصل بالتصورات الكبرى التي تتبناها الجزائر تجاه محيطها العربي والإفريقي.

فأحد الأهداف الإثيوبية وراء تلك الزيارة هو إعادة تقديم الجزائر كوسيط إقليمي فعال داخل أروقة جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي كذلك. خاصة وأن أديس أبابا قد انتقدت الدور التونسي في الأزمة بعدما جاء الموقف التونسي متزنًا حول المطالب المصرية والسودانية، وبرز ذلك فيما قدمته من مشروع قرار لمجلس الأمن خلال جلسته التي انعقدت مطلع يوليو 2021، لذا تقدم المبادرة الجزائرية نفسها كبديل توافقي قابل لبناء إجماع عليه، حتى قبل أن يتم الكشف عن بنودها تفصيلًا.

وتسعى الجزائر للاستفادة من دورها النشط تقليديًا داخل منظمة الوحدة الإفريقية، ومن بُعدها في الاتحاد الإفريقي، خاصة بعد انتخابها عضوًا داخل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد لمدة ثلاث سنوات (2022-2019) ممثلًا لدول شمال إفريقيا. فلا يمكن إغفال الدور الذي قامت به الجزائر في حل النزاع الإثيوبي-الإريتري، ونجاح وساطتها في حل ذلك النزاع، وتوقيع اتفاق سلام بينهما مطلع عام 2000.

وانطلاقًا من كون أجندة التباحث مع مسئولي تلك الدول سيطر عليها بصورة كبيرة ملف سد النهضة؛ فمن المحتمل أن تلعب الجزائر دور الوسيط خلال الفترة القادمة

في هذا الملف عبر فتح آفاق ونافذة للتفاوض، خاصة وأن الجزائر على مدار السنوات الماضية لم تُبدِ انحيازًا مُطلقًا لأي من أطراف الصراع، علاوةً على ما تقدمه اللحظة الحالية من فرصة بعد فشل "أديس أبابا" في تخزين كمية المياه المستهدفة في المرحلة الثانية للملء والراجع لعدم إنجاز وتعلية الممر الأوسط للسد. بهذا تأتي الجولة التي أجراها "لعمامرة" في إطار تفعيل استراتيجية "الحلول الإفريقية للقضايا الإفريقية" والتي تحظى من حيث المبدأ بتأييد إفريقي ودولي كبير.

ختامًا، تسعى الجزائر للعودة لمكانتها الإقليمية الإفريقية والعربية عبر الانخراط المتسارع في القضايا العالقة لدول القارة، وعلى رأسها "سد النهضة"، للحيلولة دون تفاقم الصراعات في الإقليم وبما يحفظ الأمن والسلم الإقليميين. وبعيدًا عن الرؤية الخاصة بتلك القضية، تأتي جولة وزير الخارجية لتبرهن مساعي الجزائر لتحقيق مكاسب متعددة سياسية واقتصادية عبر استغلال حالة الفراغ الجيواستراتيجي، ولعل نجاح الجزائر في التوسط لحل تلك القضية يتوقف على مدى القدرة الجزائرية على إقناع الطرف الإثيوبي في إبداء مرونة على طاولة التفاوض وصولًا لتفاهمات مشتركة لأطراف الأزمة.

6 الاستجابة الدولية للأزمة الإنسانية الناتجة عن الصراع في إثيوبيا

شيماء البكش*

في أولى جولاته الخارجية عقب تعيينه وكيلًا للأمين العام للشئون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، في 12 مايو الماضي؛ أجرى "مارتن جريفيث" زيارة ميدانية إلى إثيوبيا للوقوف على الأوضاع الإنسانية في البلاد، مع تفاقم الأوضاع الإنسانية والغذائية بعد اندلاع الصراع في إقليم تيجراي، الذي أُضيف إلى جملة الأوضاع الإنسانية المأساوية، بسبب موجات الجفاف والتصحر والجراد في شرق إفريقيا. فقد بدأ "جريفيث" جولة امتدت لستة أيام، بدأت في 29 يوليو، التقى خلالها مسئولي الحكومة الاتحادية، ونائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية ووزير السلام، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي؛ لمناقشة الوضع الإنساني والتحديات التي تواجه منظمات الإغاثة في الوصول لمساعدة الإثيوبيين.

وللوقوف على الأوضاع الإنسانية بنفسه؛ التقى "جريفيث" بالمدنيين الذين عانوا من أعمال عنف في إقليم تيجراي، وكذلك من عانوا من تدمير البنية التحتية؛ بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمراكز الصحية، والنظام المصرفي. وتعكس تلك الجولة التزام المجتمع الدولي بالعمل مع الحكومة والشعب الإثيوبي، للاستجابة

* باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

لتلك الأزمة، التي تعصف بحياة الملايين من السكان، وفقًا لما أوضحه مكتب الشئون الإنسانية من رغبة في توسيع نطاق العمل الإنساني.

أولاً: أزمة إنسانية معقدة

وفق أحدث التقارير الأممية الدولية التي تراقب وترصد الأوضاع الإنسانية خلال النزاعات والصراعات والحروب بشكل عام، والوضع في إثيوبيا بشكل خاص؛ فإن نطاق الأزمة الإنسانية في إثيوبيا اتخذ منحى متصاعدًا، تحديدًا منذ بدء الصراع المفتوح في إقليم تيجراي شمالي البلاد. فقبل ذلك الصراع، كانت البلاد تعاني بالفعل أزمات إنسانية وغذائية وأوضاعًا مترديةً، بفعل عوامل عدة؛ كان الجفاف والفيضانات والجراد الصحراوي على رأسها.

لكن مع دخول إقليم تيجراي على خط الأزمة، بات ما يقدّر بنحو 5.2 ملايين شخص (حوالي 90% من سكان الإقليم) بحاجة للمساعدة الإنسانية في منطقة تيجراي. ووفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، فهناك 400 ألف شخص يواجهون مخاطر المجاعة.

وفي ظل هذه الأوضاع المأساوية، جاء تدمير سدّ تيكيزي في الأول من يوليو ليعرقل وصول المساعدات الإنسانية للإقليم، ليفرض على المجتمع الدولي ضرورة التدخل بهدف تعزيز الوضع الإنساني المتفاقم في البلاد. وقد حذّر أعضاء مجلس الأمن من تأثير الصراع على نحو 33 ألف طفل يعانون من سوء التغذية، مع تأثر الغالبية العظمى من الأطفال والنساء بالصراع. فيما بات حوالي 1.8 مليون على شفا مجاعة، كما أسفر القتال عن مقتل آلاف وتشريد مليوني شخص.

وبجانب تعطل الخدمات الأساسية، أصبح المزارعون بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية طارئة وغيرهم ممن أُجبروا على الفرار وسط تصاعد وتيرة الصراع، بخلاف ادعاءات الحكومة الفيدرالية بأنها انسحبت بهدف تمكين المزارعين من موسم الأمطار؛ ناهيك عن تعرض عشر آليات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي تحمل مساعدات لهجوم بالقرب من عاصمة إقليم العفر، مما دفع وكالة الأمم المتحدة إلى تعليق قوافلها عبر هذا الطريق.

وعلى جانب آخر، أعربت المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالإبادة الجماعية، في بيان لها 31 يوليو، عن قلقها من العنف العرقي والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في منطقة تيجراي وكذلك في أجزاء أخرى من البلاد، بما في ذلك مناطق العفر والصومال وأوروميا وأمهرا.

ثانياً: استجابة دولية متأخرة

تنامى إدراك المجتمع الدولي أهمية تسوية الصراعات التي تشهدها البلاد، لتجنبها العواقب الوخيمة، خاصة مع تفاقم الأوضاع الإنسانية التي تتزايد يومًا بعد يوم، بعد أن كانت المواقف الدولية تتجه نحو التسوية السلمية للصراع، أو محاولة وأد الصراع في بدايات الأمر عبر الدعوات لوقف إطلاق النار، واللجوء للتفاوض والتسوية السلمية.

وقد دعت وكيلة الأمين العام للشئون السياسية وبناء السلام إلى وقف إطلاق النار على النحو الذي يسهل معه إيصال المساعدات الإنسانية، وكذلك الدفع في اتجاه التسوية السياسية اللازمة للخروج من الأزمة، مع عرض المنظمة خبرتها في عمليات الوساطة. وفي هذا الاتجاه، دعت كافة الأطراف الدولية والمنظمات الإنسانية والأممية ليس فقط لوقف الصراع وتسهيل إيصال المساعدات، وإنما كذلك دعت إلى ضرورة محاسبة المسئولين عن الانتهاكات التي ارتُكبت أثناء النزاع، بما في ذلك العنف الجنسي تجاه الأطفال والقتل الجماعي.

ومع كل تلك القيود المفروضة من جانب الحكومة الإثيوبية على إمداد إقليم تيجراي بالمساعدات الإنسانية، تشير البيانات الدولية إلى تلقّي 3.7 ملايين شخص مساعدات طارئة الشهرين الماضيين، وتلقى 167,000 شخص من النازحين داخليًا مساعدات غير غذائية، ووصلت شاحنات محملة بالمياه إلى 630,000 شخص. مع ذلك، لا يزال من المقدّر أن أكثر من 2.5 مليون شخص في ريف تيجراي لم يتمكنوا من الوصول إلى الخدمات الأساسية خلال الأشهر الستة الماضية.

وقد حثّ منسق المساعدات في الأمم المتحدة "مارك لوك" مجلسَ الأمن الدولي وبلدان العالم على اتخاذ خطوات ممكنة من أجل إيصال المساعدات في الأمم

المتحدة. وأوضح في كلمته أمام مجلس الأمن الدولي ظروف تقييد وصول المساعدات بما انعكس سلبًا على السكان الذين يعيشون في المنطقة. محذرًا من خطر حدوث مجاعة خلال شهرين إن لم تزد وتيرة المساعدات خلال الشهرين المقبلين.

وفي سياق متصل؛ دعا القائم بأعمال وكيل الأمين العام للشئون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة "رامش راجاسينغهام" أمام مجلس الأمن الدولي، في آخر إحاطة له عن الأوضاع في إثيوبيا، أوائل يوليو الماضي، إلى توفير ضمانات من قبل جميع الجهات المسلحة والجهات الأمنية لطرق آمنة تُمكّن العاملين في المجال الإنساني من إيصال الإمدادات من تيجراي وإليها، ومن المناطق النائية في الإقليم وإليها. كما دعا إلى السماح باستخدام الطرق الأسرع والأكثر فعالية لإيصال الإمدادات الأساسية للمحتاجين إليها، والسماح بالسفر جوًا، إضافة إلى القدرة على إدخال واستخدام جميع المعدات ووسائل الاتصال المناسبة. وفي مارس الماضي، أدان مجلس الأمن الدولي، في جلسته الطارئة لمناقشة الأوضاع في تيجراي، عرقلة وصول قوافل إنسانية للإقليم من قبل الحكومة.

ومن جانبها، زارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قرابة 72 ألف شخص محرومين من حريتهم في عام 2020 في أكثر من 50 مكانًا للاعتقال في شتى أنحاء إثيوبيا، وقدمت لهم المعونة المادية الأساسية، وساعدت على توفير المياه والصحة، وقامت بتيسير الاتصالات بين المحتجزين وعائلاتهم. وقدمت اللجنة الدولية أيضًا مستلزمات لاحتواء انتشار فيروس (كوفيد-19) داخل السجون.

ثالثاً: جهود أمريكية مكملة

تزامنًا مع زيارة مبعوث الشئون الإنسانية لإثيوبيا، أجرت مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "سامانثا باور" زيارة إلى إثيوبيا، وقد التقت "باور" بوزيرة السلام الإثيوبية "مفرحات كامل"، ومسئولين آخرين، أجرت معهم نقاشات حول ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية لإقليم تيجراي، وكذلك إقليمي أمهرا والعفر اللذين يشهدان نزوح 150 ألف شخص و76 ألفًا على التوالي. وأكدت كذلك على تقديم دعم أمريكي إضافي يُقدر بـ45 مليون دولار إضافي بما يدعم جهود العمل الإنساني في إثيوبيا.

وقد سبق وأعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أوائل مارس الماضي أنها ستنشر فريق المساعدة في الاستجابة للكوارث للاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة الناجمة عن الصراع في منطقة تيجراي الإثيوبية. وتشير التقديرات إلى تقديم الوكالة منذ بدء الصراع ما يقارب 637 مليون دولار في إطار إعلان التزام الولايات المتحدة بدعم الاستجابة للأوضاع الإنسانية في تيجراي. وسوف يعالج تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الجوع الذي يهدد الحياة من خلال توفير أكثر من 172000 طن من المساعدات الغذائية، وهو ما يكفي لإطعام خمسة ملايين شخص لمدة شهرين تقريبًا.

وفي النهاية، فإن الحديث عن المساعدات الإنسانية الدولية لا يجب أن يكون بعيدًا عن الحديث عن تسوية كلية للصراع الدائر في البلاد، بما يجنب البلاد مسببات تلك الأوضاع المأساوية، وهو ما يتوافق مع ما أعربت عنه المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بمنع الإبادة الجماعية "أليس ويريمو نديريتو" التي أعلنت في بيان لها تخوفها من استمرار العنف العرقي في البلاد، في إشارة واضحة لإدراك المجتمع الدولي الرابط المباشر بين الصراع والأزمة الإنسانية في إثيوبيا.

7 العقوبات الأمريكية على إثيوبيا

صلاح خليل*

وقّع الرئيس الأمريكي "جو بايدن" أمرًا تنفيذيًا، في 17 من سبتمبر 2021، يسمح لوزارتي الخارجية والخزانة بفرض عقوبات ضد مسببي الأزمة في شمال إثيوبيا. ودعا القرار إلى ضرورة إيجاد حل للنزاع عبر التفاوض. ويشير هذا القرار إلى الاهتمام الأمريكي المتزايد بالصراع في إثيوبيا، والرغبة في إعادة الاستقرار إلى البلاد، وإيقاف الحرب الأهلية الدائرة، لكن على ما يبدو أن الأطراف لم تعطِ اهتمامًا كبيرًا للعقوبات، وأن القرار لن يسهم في وقف الاقتتال الدائر على السلطة، خصوصًا أن للصراع امتدادات خارجية تعمل على تغذيته.

أولًا: قراءة في محتوى القرار الأمريكي

بالنظر في مضمون القرار الأمريكي، يمكن الخروج بعدد من الملاحظات الأساسية التي تتضمن:

1. استخدام العقوبات كأداة في يد إدارة "بايدن" للضغط على أطراف الصراع:

يعطي القرار الولايات المتحدة سلطة في مواجهة الأزمة، حيث سيمكّن إدارة

* خبير بوحدة الدراسات الافريقية

"بايدن" من فرض عقوبات مالية على الأفراد والكيانات فيما يتعلق بالنزاع، بمن في ذلك المسئولون عن تهديد السلام والاستقرار، أو عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، أو التقدم نحو وقف إطلاق النار، أو ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويخضع الأفراد المصنفون اليوم أيضًا لقيود التأشيرة، وفي حال اتخذت الأطراف خطوات فورية في هذا الصدد، فإن الولايات المتحدة مستعدة لتأجيل فرض العقوبات والتركيز على دعم العملية التفاوضية.

2. دعوة مباشرة للحوار الفوري:

دعا القرار الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير تيجراي إلى وقف الأعمال العدائية الجارية، والدخول في مفاوضات وقف إطلاق النار على الفور ودون شروط مسبقة، حيث ترى أن جميع مشاكل إثيوبيا لن تُحل إلا في ظل حوار جامع لجميع مكونات الشعب الإثيوبي.

3. ضغوط أمريكية على حكومتي إثيوبيا وإريتريا:

سوف تشمل العقوبات الجديدة الحكومة الإثيوبية والمؤسسات التابعة لهما، والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، وحكومة إقليم أمهرا، والقوات الخاصة لقومية الأمهرا والمليشيات التابعة لها. كما أكد القرار على أنه يتعين على القوات الإريترية أن تنسحب بشكل فوري ودائم من إثيوبيا، وسبق وأدرجت الولايات المتحدة رئيس أركان قوات الدفاع الإريترية الجنرال "فيليبوس ولديوهانيس" بموجب سلطة عقوبات "ماغنيتسكي" العالمية فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الدفاع الإريترية في إثيوبيا. وفي مايو 2021، أعلنت الإدارة الأمريكية أيضًا عن سياسة تقييد التأشيرات على إصدار التأشيرات للأفراد المسئولين عن أو المتواطئين في تقويض حل الأزمة في تيجراي.

ثانيًا: دلالات الموقف الأمريكي

يحمل الموقف الأمريكي دلالات متعددة بشأن مستقبل دور الولايات المتحدة في الصراع في إثيوبيا وذلك من خلال عدد من المؤشرات تتضمن:

1. إقرار بفشل أي من الأطراف في حسم الصراع:

يشير القرار الأمريكي إلى فشل كافة أطراف الصراع على المستويات العسكرية والسياسية، حيث أخفقت حكومة إثيوبيا وحكومة إريتريا وحكومة إقليم أمهرا وجبهة تحرير شعب تيجراي ولمدة طويلة في وقف القتال واختيار درب الدبلوماسية المطلوبة لحل الأزمة المستمرة. وبدلًا من ذلك، تصاعد العنف وانتشر، واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية

2. تدخل مباشر على خط الأزمة:

يعكس القرار الأمريكي اهتمامًا متزايدًا بالصراع في إثيوبيا، ورغبة في الضغط على الأطراف من أجل إنهائه في أقرب وقت، ويحمل توقيت هذا القرار دلالات كبيرة للصراع الذي امتد لإقليمي الأمهرا والعفر.

3. رغبة في التهدئة وتسوية الصراع:

اتخذت الولايات المتحدة هذا القرار بعدما اكتشفت عدم قدرة أي طرف على تحقيق الانتصار الكامل، ويُعتبر هذا القرار إيجابيًا على مستوى التهدئة للأوضاع الداخلية بإثيوبيا.

4. استخدام الجانب الإنساني كغطاء للتحرك الأمريكي:

حركت الولايات المتحدة تحت دعاوى تفاقم الأزمة الإنسانية في إثيوبيا، حيث تسبب هذا الصراع في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث بات أكثر من خمسة ملايين شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة، من بينهم قرابة مليون شخص يعيشون في ظروف مجاعة.

5. حرص أمريكي على سلامة الدولة الإثيوبية:

يبدو أن الولايات المتحدة حريصة على وحدة إثيوبيا وعلى الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي، وقد كان هذا واضحًا منذ أن عينت إدارة "بايدن" مبعوثًا خاصًا لها هو "فيلتمان"، فإثيوبيا حليف استراتيجي للولايات المتحدة في القرن الإفريقي، ويبدو أنها لن تقبل بانهيار الدولة وتفككها.

ثالثًا: تداعيات القرار

للقرار الأمريكي الأخير بشأن فرض عقوبات على إثيوبيا دلالات متعددة، تشمل:

1. تخفيف الضغوط على جبهة تحرير تيجراي:

لا شك أن القرار يخفف الضغوط العسكرية والسياسية على جبهة تحرير تيجراي، كما ستكون له تداعياته على مجريات الصراع. وبالفعل، رحبت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي بتلك الخطوة الأمريكية الجديدة التي تهدف إلى فرض عقوبات على جميع الأطراف، فيما انتقد "آبي أحمد" القرار، واعتبره غير مبرر في ظل الأزمة الإنسانية التي تواجهها إثيوبيا. وأضاف أن هنالك نزعة غير مبررة تعمل على طمس الحقائق بصورة منظمة فيما يتعلق بعملية الانتهاكات في إقليم تيجراي.

2. اتساع الفجوة بين "آبي أحمد" وإدارة "بايدن":

يُشكل القرار ضغطًا كبيرًا من إدارة "بايدن" على حكومة "آبي أحمد"، وقد يُسهم في تزايد الفجوة بين الجانبين، لا سيما أن "آبي أحمد" اتهم الولايات المتحدة بازدواجية المعايير، واعتبر أن العقوبات سوف تمثل ضغطًا كبيرًا وغير مبرر على الحكومة الإثيوبية، ومع ذلك لا يريد "آبي أحمد" أن يذهب بعيدًا، لهذا حرص على التأكيد على أن إثيوبيا الحليف الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي ومحاربة الإرهاب. وقد يسهم القرار في إحداث تصدع بين حلفاء "آبي أحمد" خشية التعرض للعقوبات الأمريكية، وقد يُفقده دعم الحكومة الإريترية، ومن ثم قد يجد نفسه في موقف أضعف في الصراع الدائر مع جبهة تحرير تيجراي، وربما يدفعه ذلك إلى تحويل أسلوبه في التعاطي مع الصراع بصورة غير مباشرة أو بشكل سري.

3. تسهيل وصول المساعدات الإنسانية:

يمثّل القرار غطاء قويًا لعمليات الإغاثة الإنسانية، ولعمل الجهات الحقوقية، وهو ما قد يسهم في تدفق المساعدات وفي تحقيق رقابة أكبر على الانتهاكات وإظهار الحقائق.

خلاصة

لا شك أن حكومة "آبي أحمد" عجزت عن إدارة الدولة في إثيوبيا، ومُنيت بفشل ذريع في إنجاز مشروع وطني يشمل كل الإثيوبيين، بل على العكس أدخلت البلاد في أزمة وصراع إثني بلا أفق، وفتح هذا الطريق نحو التدخلات الخارجية بصورة كبيرة. وعلى الرغم من أن القرار الأمريكي قد يمثل قيدًا كبيرًا على مجريات الصراع، إلا أن "آبي أحمد" يبدو أنه يعتبر معركته صفرية، ويبدو أن لن يستجيب للضغوط، وسيواصل سياسات تمكين وهيمنة الأمهرا التي قد تعصف بالدولة الإثيوبية قبل أن يتحقق لها هذا الحلم.

8 تطور التعاطي الدولي والإقليمي مع الأزمة الإثيوبية

نسرين الصباحى*

بلغ الصراع الداخلي في إثيوبيا مرحلة حرجّة مع اقتراب قوات الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، واتساع نطاق أعمال العنف والقتال، وتأتي التحركات الدولية والإقليمية لوقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية، وضرورة التوصل إلى حلّ سلمي للصراع، وتسهيّل وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى إقليم تيجراي والعدد المتزايد في إقليمي أمهرة والعفر في ظل عمليات العرقلة والمنع والنهب للمساعدات الغذائية.

وفى هذا السياق، تُواجه الجهات الفاعلة والوسطاء صعوبات في محاولاتهم جلب الأطراف المتحاربة في إثيوبيا إلى طاولة المفاوضات، والانتقال من المواجهة العسكرية لطاولة المفاوضات نتيجة حالة التصعيد بين الطرفين، والوضع المتدهور في إثيوبيا في ضوء التقرير المشترك الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان (EHRC) بشأن الأوضاع في إثيوبيا الصادر في الثالث من نوفمبر 2021.

* باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

أولاً: تدابير استباقية

حذّرت الولايات المتحدة الأمريكية الطيارين من أن الطائرات التي تعمل في مطار بولي الدولي بإثيوبيا أكثر مطارات القارة الأفريقية ازدحامًا يمكن أن تتعرض بشكل مباشر أو غير مباشر لنيران الأسلحة الأرضية أو صواريخ أرض-جو مع اقتراب أعمال القتال من العاصمة أديس أبابا. في حين نشرت إدارة الطيران الفيدرالي الإثيوبي عن عدم وجود اضطرابات في المطار ولا يوجد أي مؤشر لتهديد الطيران المدني.

وعلى صعيدٍ آخر، طالبت عدة دول رعاياها بضرورة مغادرة إثيوبيا؛ إذ حذّرت الولايات المتحدة مواطنيها من مغادرة إثيوبيا، قائلة إنها لن تُكرر سيناريو عملية الإجلاء من أفغانستان وعدم توقع إجلاء عسكري في حالة تفاقم الوضع الأمني، وعرضت تقديم قروض بدون فوائد لمن يتعثّر في الأموال للمغادرة من إثيوبيا وقامت بإنشاء فريق مهام جديد للإشراف على عملية إخلاء الدبلوماسيين في السفارة الأمريكية بأديس أبابا والمواطنين الأمريكيين الآخرين. وعلاوةً على ذلك، نشرت الولايات المتحدة قوات عمليات خاصة من الصاعقة البرية من الكتيبة 1/75 في دولة جيبوتي لتقديم المساعدات لسفارة واشنطن في أديس أبابا. كما تم توجيه ثلاث سفن حربية برمائية في الشرق الأوسط – USS Pearl، USS Portland، USS Essex Harbour لدعم عمليات الإجلاء في حالة الضرورة كحلول بديلة في حالة تعثّر مغادرة بعض المواطنين عبر الرحالات التجارية.

فيما عملت سفارة ليبيا على إجلاء الرعايا الليبيين وتقليص عدد العاملين في سفارة ليبيا في أديس أبابا إلى الحد الأدنى، وتوفير طائرة خاصة لإجلاء البقية في حالة الطوارئ من خلال اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية لضمان عودة المواطنين بسلامة وآمن. وفي الخامس من نوفمبر 2021حثت وزارة الخارجية الفنلندية مواطنيها بالمغادرة على الفور، حيث أبلغ حوالي 30 فنلنديًا الوزارة أنهم يخططون لمغادرة البلاد في غضون الأيام القليلة المقبلة.

فيما حذّرت إسرائيل من السفر إلى إثيوبيا، وأرسلت فرنسا رسالة إلكترونية لرعاياها بضرورة المغادرة في أقرب وقت ممكن. في حين دعت أوكرانيا مواطنيها تجنب زيارة شمال وغرب إثيوبيا وتقييد التنقل بين المستوطنات الإثيوبية. كما رفعت وزارة

الخارجية لكوريا الجنوبية مستوى التنبيه الخاص بسفر مواطنيها إلى إثيوبيا للمستوي الثالث، ودعت السعودية والكويت وبريطانيا وألمانيا مواطنيها للمغادرة فورًا. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة أمرت بالإجلاء الفوري لأفراد عائلات الموظفين الدوليين من خلال طلب أجهزة الأمن التابعة للأمم المتحدة تنسيق وتنظيم عمليات الإجلاء، وذلك في موعد أقصاه الخامس والعشرين من نوفمبر 2021.

ثانياً: تنامي السخط الدولي

تأتي المواقف الدولية الأخيرة استكمالاً لنهج بدأ منذ فترة عكس تنامي السخط الطولي من استمرار الصراع في إثيوبيا. فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية فرض عقوبات رمزية على إثيوبيا بوقف منح اقتصادية كانت قد وعدت بها حكومة " آبي أحمد "، مشيرة إلى أن النظام الإثيوبي لم يتوقف عن استخدام العنف في إقليم تيجراى. وعليه، في السابع عشر من سبتمبر 2021، كشفت إدارة "بايدن" عن نظام عقوبات جديد على مجموعة واسعة من الأطراف المتحاربة في إثيوبيا. كما فرضت الولايات المتحدة قيودًا على نظام التأشيرات.

وألغت إدارة "بايدن" تفضيلات تجارية لإثيوبيا، في الثاني من نوفمبر 2021، أعلنت إدارة "بايدن" في رسالة إلى الكونجرس أنه سيتم حذف إثيوبيا من قائمة المستفيدين من قانون النمو والفرص في إفريقيا (أجوا) اعتبارًا من عام 2022، وتم الكشف عن الإجراء بعد أسبوعين من توقيع "بايدن" على أمر تنفيذي يمهد الطريق لفرض عقوبات، بما في ذلك مصادرة الأصول ووقف المعاملات المالية للأطراف المتورطة في الصراع. ويشمل الإجراء أيضًا حظر السفر وتجميد الأصول على الوزراء والقادة العسكريين والسلطات الإقليمية، بالإضافة إلى قيود على المساعدات وحظر مبيعات الأسلحة إلى إريتريا وإثيوبيا.

فيما علّقت فرنسا تعاونها العسكري مع إثيوبيا منذ يوليو 2021، وأصدر الاتحاد الأوروبي بيانًا يُعرب فيه عن قلقه إزاء الأوضاع في إثيوبيا، وأنه يظل على استعداد لاستخدام جميع أدوات سياسته الخارجية، بما في ذلك الإجراءات التقييدية لتعزيز السلام والالتزام بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان لإنهاء الصراع من

خلال إمكانية فرض العقوبات بموجب نظام قانون حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي والتأكيد على استمرار وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمد البرلمان الأوروبي في السابع من أكتوبر 2021 قرارًا يطالب بوقف فوري للأعمال العدائية من قبل جميع الأطراف والدعوة إلى فرض عقوبات واسعة النطاق، بما في ذلك حظر الأسلحة ضد جميع الأطراف المتحاربة في إثيوبيا، وتبنى البرلمان الأوروبي دعوة للدول الأعضاء لوقف صادرات الأسلحة وتكنولوجيا أنظمة المراقبة والإنذار إلى إثيوبيا التي تُستخدم لتسهيل الهجمات على المدنيين وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان.

وعلّق الاتحاد الأوروبي دعم الميزانية لإثيوبيا بقيمة 88 مليون يورو (107 ملايين دولار) إلى أن يتم منح الوكالات الإنسانية حق الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدة في إقليم تيجراي يهدف معالجة مخاوف الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالوصول الإنساني الفوري وغير المشروط إلى جميع المناطق في تيجراي للاستجابة للوضع الإنساني.

أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه تجاه الأوضاع في إثيوبيا، وشدّد على ضرورة وقف إطلاق النار، والدخول في حوار وطني شامل وضرورة الامتناع عن خطاب الكراهية، ولكن توجد صعوبات التوافق المُشترك من الدول الأعضاء في المجلس بشأن تحميل الحكومة الإثيوبية المسؤولية عن الصراع الدائر في البلاد، وتم التأكيد على القلق الدولي المتصاعد بشأن الصراع في تيجراي من خلال المحادثات غير الرسمية في مجلس الأمن في الرابع والعشرين من نوفمبر 2021، وقد عُقد الاجتماع على الرغم من الخلاف بين الأعضاء الأوروبيين والأفارقة حول ما إذا كان ينبغي إجراء مناقشة مغلقة.

ثالثاً: محاولات التسوية

في ظل تصاعد حدة أعمال القتل وجرائم الإبادة الجماعية وتزايد عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب والعنف الجنسي والهجمات على اللاجئين وتسييس المساعدات الإغاثية واستخدام التجويع كسلاح في حرب تيجراي. ومن هذا المنطلق،

قامت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأفريقي وكينيا وأوغندا بإجراء محادثات للتوسط بين أطراف الصراع. فضلاً عن مواقف تركيا وروسيا والصين من الصراع في إثيوبيا، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

- **وساطة الولايات المتحدة الأمريكية:** وصل المبعوث الأمريكي للقرن الأفريقي "جيفري فيلتمان" إلى إثيوبيا بداية شهر نوفمبر2021 لدفع الأطراف للدخول في محادثات وحوار لوقف الأعمال العدائية، وفي الثامن عشر من نوفمبر٢٠٢١ التقى نائب رئيس الوزراء الإثيوبي "ديميكي ميكونين" مع جيفري فيلتمان لمناقشة الوضع في تيجراي، وجاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكين" إلى كينيا بعد أشهر من المشاركة المكثفة لفيلتمان للتوصل إلى حلول دبلوماسية بالتوافق مع دولة كينيا لإنهاء الصراع في إثيوبيا.
- **وساطة الاتحاد الأفريقي:** في السابع من نوفمبر2021، التقى الممثل السامي للاتحاد الأفريقي للقرن الأفريقي والرئيس النيجيري السابق "أولوسيجون أوباسانجو" مع زعيم إقليم تيجراي، "ديبريتسيون جيبريمايكل" في ميكيلي عاصمة الإقليم، كمحاولة لإيجاد حل سلمي للصراع، واعتبرت قيادة تيجراي المحادثات مثمرة وتطور جديد يمكن أن يُغير مسار حرب تيجراي وبعدها عقد اجتماع لجنة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في إثيوبيا في الثامن من نوفمبر2021، أعاد "أوباسانجو" التأكيد على جهود السعي لوقف الأعمال العدائية والحل السلمي للصراع ، وتعهد بتقديم الدعم الثابت لعملية الوساطة وإذا تم تعزيزها ودعمها بقوة من قبل أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، فإن وساطة الطرف الثالث التي يقودها الاتحاد الأفريقي لديها القدرة على كسر الجمود وإعادة إثيوبيا إلى طريق السلام والمصالحة.
- **الوساطة الإقليمية:** تلعب دولة كينيا دورًا هامًا في تهدئة الأوضاع في إثيوبيا من منطلق موقعها الاستراتيجي لضمان حماية مصالح المنطقة والعالم، وبصفتها عضوًا غير دائم في مجلس الأمن الدولي، وتعبر نيروبي في وضع جيد لتوفير منصة محايدة للتفاوض وتعزيز استعادة السلام والاستقرار في إثيوبيا، وهي تعمل حاليًا كعضو في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وعلاوةً على ذلك، تُهدد الحرب وعدم الاستقرار في إثيوبيا بشكل مباشر الأمن القومي لكينيا في ظل تدفقات اللاجئين وطالبي اللجوء وعبورهم الحدود إلى كينيا؛ إذ عززت كينيا الإجراءات الأمنية وحالة التأهب القصوى على طول حدودها وفي المنشآت الحرجة استجابة لتدهور الوضع الأمني في إثيوبيا.

واتصالاً بالسابق، في الرابع عشر من نوفمبر 2021 التقى الرئيس الكيني "أوهورو كينياتا" برئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد ورئيسة إثيوبيا "سهل-وورك زودي" لمناقشة الأوضاع الأمنية ومحاولة التوصل إلى حل سلمي والجلوس على طاولة المفاوضات بين الأطراف في إثيوبيا قبل زيارة وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" إلى كينيا. كما دعا الرئيس الأوغندي "يوري موسيفيني" إلى اجتماع طارئ لزعماء شرق أفريقيا داخل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية "الإيجاد" في السادس والعشرين من نوفمبر 2021 بالعاصمة الأوغندية "كمبالا"، لمناقشة تطورات الأوضاع في إثيوبيا.

- **روسيا:** قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية "ماريا زاخاروفا"، في مؤتمر صحفي في الحادي والعشرين من أكتوبر 2021، إن روسيا تدعو جميع الأطراف في إثيوبيا لوقف إطلاق النار، وأشارت "زاخاروفا" إلى أن روسيا تراقب عن كثب التطورات في إثيوبيا، وهذا تحوّل دراماتيكي من الجانب الروسي الذي كان يدعو إلى جانب الصين، المجتمع الدولي ترك الشؤون الداخلية لإثيوبيا ليتم حلها داخليًا. كما أكدّت "زاخاروفا" دعم روسيا للمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي "أوباسانجو".

وختامًا، لم تساعد أيًا من الجهود الدبلوماسية والمساعي الدولية والإقليمية حتى الآن في تهدئة الصراع في إثيوبيا، بل دخل الصراع مرحلة جديدة من حالة التأزم مع الدخول في عامه الثاني، ويتوجب تكثيف الدعوات لوقف إطلاق النار لاحتواء التداعيات الكارثية للصراع على إقليم شرق أفريقيا والعالم ككل.

9 إلى أين سيتطور موقف واشنطن بشأن الأزمة الإثيوبية؟

مها علام*

في 2 ديسمبر الجاري، نددت الأمم المتحدة، في بيان لها، من العنف الطائفي في إثيوبيا الذي يهدد بتقسيم البلاد، محذرة من تكرار مشهد فوضى مطار كابول في أديس أبابا. وجاء ذلك البيان في خضم المعارك الطاحنة الجارية بين الجيش الإثيوبي المدعوم من إريتريا من جانب، وجبهة تحرير شعب التيجراي المتحالفة مع جيش تحرير أورومو من جانب آخر؛ وبالتوازي مع فيض من التصريحات المتضاربة حول مكاسب وخسائر كل معسكر وتذبذب التكهنات بشأن المعسكر المنتصر، سيما مع قدرة معسكر المعارضة على تحقيق انتصارات ميدانية سريعة بطريقة دفعت رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" إلى إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد، والتأكيد على أنه سيقود بنفسه القتال ضد التيجراى، ودعوته للمدنيين بحمل السلاح للدفاع عن العاصمة. الأجواء التي صاحبها، دعوات العديد من الدول لرعاياها لمغادرة إثيوبيا على الفور. الأمر الذي يثير التساؤلات بشأن موقف الولايات المتحدة مما يجري على الساحة الإثيوبية، سيما مع جهودها الدبلوماسية المكثفة التي قام بها مبعوثها إلى القرن الإفريقي

* باحثة بوحدة الدراسات الأمريكية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

"جيفري فيلتمان"، والأنباء التي كشفت عنها بعض المصادر بشأن وضع القوات الأمريكية في جيبوتي على أهبة الاستعداد.

أولاً: ملامح التعاطي الأمريكي مع الأزمة الإثيوبية

على الرغم من أن قضايا الداخل الأمريكي قد شغلت الحيز الأكبر في أولويات إدارة الرئيس "جو بايدن" مقارنة بالسياسة الخارجية، الأمر الذي ترافق معه اتجاه الإدارة إلى التركيز على ملفات محددة في السياسة الخارجية والعمل على تقليل الانخراط الأمريكي الخارجي بطريقة بدا معها "تواضع" أهمية التركيز على أفريقيا، إلا أن التطورات الحرجة التي تجري على الساحة الإثيوبية قد تكون قد ظهرت كمحفزات لتعاطي أمريكي أوسع. إذ أن تجنب تصاعد وتيرة الحرب الأهلية، وتداعياتها الإقليمية، وتحجيم نطاق الأزمة الإنسانية، وبالأخص في منطقة التيجراي، بدا ضمن أولويات إدارة "بايدن". لذا، اتجهت الإدارة الأمريكية إلى تكثيف تعاطيها مع الأزمة الإثيوبية، بطريقة يُمكن تفكيكها في عدد من الأمور:

- **اهتمام مبكر:** على الرغم من تراجع الأهمية النسبية لعدد من القضايا بالنسبة لإدارة "بايدن" إلا أن التطورات الحرجة الجارية في الداخل الإثيوبي تثير - بقدر كبير - قلق الإدارة الأمريكية، سيما مع اقترانها بأزمة إنسانية ضخمة وموجات موسعة من الهجرة واللجوء. ما إن تولت إدارة "بايدن" السلطة حتى بدأت في التعاطي مع الأزمة الدائرة على الساحة الإثيوبية. إذ أمر "أنطوني بلينكين" في 27 فبراير الماضي الحكومة الإثيوبية بسحب القوات الإريترية وميليشيا الأمهرة من التيجراي على الفور. وكرر المطلب نفسه في 2 مارس الماضي، في محادثة هاتفية مع "آبي أحمد".

الاتجاه للضغط: دفعت التطورات المتسارعة واشنطن إلى اتخاذ موقف أكثر تشددًا تجاه أديس أبابا؛ إذ فرضت قيودًا على المساعدات الاقتصادية والأمنية لإثيوبيا، وحظرت التأشيرات لمسئولين إثيوبيين حاليين أو سابقين وكذلك مسئولين بالحكومة الإريترية على صلة بالأزمة بسبب الانتهاكات التي وقعت في

إقليم التيجراي. وارتباطًا بذلك، ذكر المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية لشئون إفريقيا "سيندي كينج" لـ "سكاي نيوز عربية" أن "البنتاجون اتخذ خطوات لتعليق المساعدات العسكرية، والبرامج الأمنية المشتركة مع أديس أبابا بسبب الانتهاكات في إقليم التيجراي".

- **فك الارتباط بين أزمات الداخل الإثيوبي وسد النهضة:** عملت إدارة "بايدن" على فك الارتباط بين العقوبات وبين ملف السد؛ الأمر الذي أرسل رسالة مفادها أن الأولوية لم تعد لملف السد، وإنما باتت الأولوية لتطورات الداخل الإثيوبي. في 20 فبراير الماضي، أوقفت واشنطن العمل بقرار إدارة الرئيس "ترامب" بشأن تعليق المساعدات لإثيوبيا البالغ قيمتها 272 مليون دولار على خلفية التعنت الإثيوبي تجاه سد النهضة.
- **الدبلوماسية الكثيفة:** حاولت واشنطن التدخل عبر مبعوثها إلى القرن الإفريقي "جيفري فيلتمان" من خلال قيامه بجهود دبلوماسية مكثفة لتهدئة الأوضاع على الجبهة الإثيوبية. ففي الحوار الذي أجرته معه مجلة "فورين أفيرز"، عقب توليه منصبه، أعرب عن قلقه من عدم الاستقرار في القرن الإفريقي، مشيرًا إلى أن النزاع في إقليم التيجراى، الذي يشهد مأساة إنسانية، له الأولوية. ومؤخرًا - خلال ديسمبر الجاري - قام "فيلتمان" بجولة واسعة، تشمل كلا من الإمارات وتركيا ومصر، لبحث النزاع الدائر في إثيوبيا.
- **دعم المسار التفاوضي:** تدرك واشنطن أن الجلوس على مائدة التفاوض هو السبيل الوحيد لاحتواء الأوضاع المشتعلة على الساحة الإثيوبية؛ أي أن إدارة "بايدن" تدرك صعوبة الحسم العسكري للمشهد. فقد دعا وزير الخارجية "أنتوني بلينكن" إلى وقف القتال والجلوس على طاولة التفاوض، مؤكدًا أنه لا حل عسكريًا للنزاع.
- **خروج الأوضاع عن السيطرة:** تدرك واشنطن - في ذات الوقت - أن هناك احتمالات كبرى لخروج الأوضاع عن السيطرة وتفجر المشهد الإثيوبي؛ وما يدلل على ذلك، قيام واشنطن بمطالبة رعاياها بمغادرة إثيوبيا على الفور، كما وضعت قواتها في في جيبوتي على أهبة الاستعداد للتدخل لترحيل المواطنين الامريكيين.

- **التداعيات الإقليمية:** تعتبر بعض التحليلات أن الشواغل الإقليمية لواشنطن مما يجري في إثيوبيا ترتبط بالصومال واتساع نطاق الأنشطة الإرهابية؛ فلطالما ساعدت إثيوبيا الحكومة الصومالية وقدمت دعمًا كبيرًا لها من أجل مواجهة "حركة الشباب". إضافة إلى تزايد موجات اللجوء والنزوح التي توفر البيئة الخصبة داخل تلك المعسكرات لمزيد من التجنيد في التنظيمات الإرهابية.
- **أداة العقوبات:** كنتيجة لاستمرار حالة الاحتقان على الساحة الإثيوبية؛ أصدر الرئيس "بايدن" في سبتمبر الماضي أمرًا تنفيذيًا يسمح بفرض عقوبات على الأطراف المتسببة في إطالة أمد النزاع في منطقة التيجراي. لكن "فيلتمان" اعترف بأنه من غير المعتاد الإعلان عن فرض عقوبات دون ذكر الطرف المستهدف؛ موضحًا أن الإدارة تريد إعطاء جميع الجهات الفاعلة فرصة للتوجه صوب السلام.
- **تحجيم الامتيازات:** مع استمرار تأزم الوضع على الساحة الإثيوبية، أبلغ "بايدن" الكونجرس في مستهل نوفمبر عزمه إنهاء أهلية إثيوبيا للتفضيلات التجارية بموجب (قانون النمو والفرص الأفريقية "أجوا")، الذي يسهل وصول صادرات الدول الأفريقية إلى السوق الأمريكية، في يناير 2022. يجلب قانون "أجوا" لإثيوبيا حوالي 100 مليون دولار نقدًا سنويًا، كما يوفر فرص عمل مباشرة لنحو 100 ألف شخص، معظمهم من النساء اللاتي يعملن في مصانع النسيج التي تصدر إلى الولايات المتحدة.
- **اهتمام الكونجرس:** يشهد ما يجري في الداخل الإثيوبي اهتمام مماثل من قبل الكونجرس. ففي 27 مايو، عقدت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي جلسة استماع تحت عنوان "إثيوبيا فى أزمة: استراتيجية الولايات المتحدة والاستجابة السياسية". ذكر فيها السيناتور "بوب مينينديز"، رئيس لجنة العلاقات الخارجية، أن الحرب الوحشية في التيجراى، والعنف، وانعدام الأمن، والانغلاق السريع على الساحة السياسية، تزايد من احتمالات انهيار الدولة الإثيوبية؛ معتبرًا أن هناك أدلة على وقوع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛ ومشيرًا إلى أن تعامل "آبي أحمد" مع المبادرات

الدبلوماسية لواشنطن يتم عبرنهج التعنت والتنصل من الوعود. علاوة على ذلك، تم إطلاق "قانون تعزيز السلام والديمقراطية" في إثيوبيا لعام 2021، وهو تشريع من الحزبين لتعزيز استجابة واشنطن الدبلوماسية والتنموية والقانونية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار في إثيوبيا. بالإضافة إلى تعليق المساعدات الأمنية الأمريكية لحكومة إثيوبيا والسماح بالدعم الأمريكي لحل النزاعات وجهود بناء السلام.

ثانياً: إلى أين سيتطور موقف واشنطن؟

قالت الدبلوماسية الأمريكية "ماكيلا جيمس"، إن "الوضع مأساوي بشكل كبير بالنظر إلى العلاقة الطويلة بين الولايات المتحدة وإثيوبيا، التي كانت ذات يوم حليفًا قويًا ودرعًا ضد الإرهاب في المنطقة". الأمر الذي يعني أن الأزمة الإثيوبية قد فرضت نفسها بقوة على أجندة إدارة "بايدن" بطريقة دفعتها إلى الاشتباك مع هذه القضية منذ الأيام الأولى للإدارة. وعليه، فإن استمرار الوضع التأزم بالساحة الإثيوبية سيدفع باتجاه استمرار الاهتمام والتعاطي الأمريكي تجاه القضية. علاوة على ذلك، لا تزال إثيوبيا تمثل أهمية بالنسبة للمصالح الأمريكية في أفريقيا، كما يمثل انهيارها إيذانًا بدخول القارة الأفريقية في موجات متصلة من عدم الاستقرار والعنف والإرهاب، ما يعني ضرورة تدخل واشنطن لإيجاد "مخرج آمن" من المشهد المعقد.

وعلى الجانب الآخر، فليس من مصلحة واشنطن أن ينحصر دورها في ساحة مهمة كإثيوبيا في مقابل تزايد دور خصومها (سيما الصين)، الأمر الذي يعني اتجاه واشنطن لتكثيف جهودها لاحتواء الوضع المتردي على الساحة الإثيوبية كمحاولة لقطع الطريق على خصومها في استغلال هذا المشهد. فمنذ عام 2000، اتجهت الصين لتطوير البنية التحتية في إثيوبيا؛ ثم أصبحت إثيوبيا ضمن الدول المشاركة في المبادرة (الحزام والطريق). وتسيطر الصين على حوالي 60٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا. وفي الفترة من 2000 إلى 2018، أقرضت الصين إثيوبيا 13.7 مليار دولار والولايات المتحدة 9.2 مليار دولار. وارتباطًا بهذا، يمكن النظر إلى

الاضطرابات الجارية في إثيوبيا في إطار كونها مهدد لمصالح بكين هناك، ما يعني أنها تصب في صالح واشنطن، إلا أن هذا الافتراض قد يفقد منطقه حال خرجت الأوضاع عن نطاق السيطرة، واتجهت الدولة الإثيوبية صوب التفكك.

علاوة على ذلك، يبدو أن هناك أسباب تتعلق بالداخل الأمريكي تدفع باتجاه تكثيف الاهتمام بإثيوبيا، أبرزها: التأكيد على السياسة القيمية لإدارة "بايدن" التي تتطلب تبني موقف عملي رافض للجرائم الإنسانية التي تقع في إثيوبيا على نطاق واسع؛ بجانب بلورة نموذج جديد يدلل على الدور العالمي لواشنطن الذي يتدخل بكثافة لضمان السلم والأمن الدوليين؛ إضافة إلى التأثير الواسع للتيار التقدمي، الذي ترافق مع وصول "بايدن" لسدة الحكم، والذي يعطي جانب كبير من تركيزه للقضايا الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان؛ فضلًا عن الدور الذي تلعبه مجموعات الضغط المتابينة التي ترتبط وتدعم أطراف النزاع المختلفة في إثيوبيا وليس حكومة أديس أبابا فقط؛ وأخيرًا، الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركات الأمريكية للضغط على إدارة "بايدن" من أجل تبني تحركات تحمي مصالح هذه الشركات وتمهد الطريق أمامها في الساحة الإثيوبية.

واستنادًا إلى ذلك، يبدو أن إدارة "بايدن" بصدد تكثيف الجهود التي كانت قد بدأتها منذ وصولها للمكتب البيضاوي من أجل حلحلة المشهد الإثيوبي. قال "كاساهون برهانو"، أستاذ العلوم السياسية بجامعة أديس أبابا، لوكالة "اسوشيتد برس": "ما لم يكن هناك نوع من التدخل الإلهي، لا أرى أي فرصة لحل سلمي من خلال الحوار لأن المواقف شديدة الاستقطاب". وعليه، تبدو ضرورة قيام واشنطن بتكثيف اعتمادها على الأداة السياسية والدبلوماسية، انطلاقًا من أن حسم المسألة على الأرض سيساهم في وقوع حمام دماء، ويزيد كذلك من احتمالات تفكك وانهيار الدولة الإثيوبية. وارتباطًا بذلك، يبدو أن الصيغة التوافقية التي قد تسعى واشنطن لتعزيزها تحمل احتمالات بوضع متميز للتيجراي، استنادًا إلى العلاقة الوثيقة التي تربطها بالجبهة الشعبية لتحرير التيجراي، منذ أواخر الثمانينيات، وخاصة مع الحزب الديمقراطي.

ومن جانب آخر، تملك واشنطن أداة مؤثرة للضغط على حكومة أديس أبابا (وهي المساعدات)، حيث تعتمد إثيوبيا بشكل كبير على المساعدات الخارجية في ميزانيتها، ما يجعلها شديدة التأثر بالضغط من الجهات المانحة للمساعدات مثل الولايات المتحدة؛ إذ يتم تمويل حوالي ثلث ميزانية إثيوبيا من المساعدات الخارجية. وتعد واشنطن أكبر مانح للمساعدات بالنسبة لأديس أبابا، الأمر الذي يعني تزايد قدرتها على توجيه دفة الأمور. لكن الأمر لايزال متعلق أيضًا بضغط واشنطن على الأطراف الأخرى من أجل موازنة الوضع. وعطفًا على ما سبق، يتضح أن التوسع في أداة العقوبات مسألة فعالة أيضًا، سيما مع اتجاه إدارة "بايدن" لوضع نظام للعقوبات أكثر مرونة. فالنظام الحالي للعقوبات يعطي استثناءات قانونية لإيصال الإغاثة الإنسانية، على خلاف ما قامت به إدارة "أوباما" التي تسبب قيامها بمحاربة (حركة الشباب الصومالية) في عرقلة جهود الإغاثة. علاوة على ذلك، تسمح الوتيرة المتدرجة لنظام العقوبات الحالي بإعطاء مساحة أوسع للتراجع عن الاقتتال والاحتكام إلى طاولة المفاوضات.

مجمل القول، على الرغم من اتساع نطاق الحديث حول تراجع السياسة الخارجية الأمريكية لصالح التركيز على قضايا الداخل، إلا أن التطورات الحرجة على الساحة الإثيوبية قد دفعت إدارة "بايدن" إلى تخصيص جزء من اهتمامها لهذه القضية. وبشكل عام يمكن القول إنه مع اتجاه المشهد الإثيوبي نحو مزيد من التأزم ستتجه واشنطن صوب تكثيف الجهود من أجل وضع تسوية تحمل تهدئة – ولو مؤقتة – لهذا الاحتدام.

القسم الرابع

الأبعاد المحلية للصراع

1 اتساع خريطة الصراعات الداخلية: إلى أين يأخذ آبي أحمد إثيوبيا؟

صلاح خليل*

اتسعت رقعة الصراعات الداخلية في إثيوبيا، ولا سيما ذات الطابع العرقي، والتي لم تكن الحكومة بعيدة عنها بصورة أو أخرى، لا سيما الصراع في إقليم تيجراي الذي بدأ برعاية حكومية يتخذ طابعًا عرقيًا بعد الزج بقومية أمهرا في الصراع، ويمكن توضيح خريطة الصراع الراهنة، وتداعياتها على الاستقرار في إثيوبيا.

الصراع في إقليم تيجراي

نفذت قوات دفاع تيجراي هجومًا على الجيش الفيدرالي ومليشيات أمهرا، وكبدتهم خسائر فادحة، وذلك خلال الأسبوع الماضي، تلك الخسائر دفعت رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد ليقول بأن جيش بلاده يحارب في ثماني جبهات مختلفة كلها بمثابة بؤر متوترة من بينهما إقليم تيجراي. وأشار في تصريحه إلى أن جبهة تحرير تيجراي أصبحت تستخدم تكتيك حرب العصابات، والتنقل من مكان إلى آخر وسط المناطق الزراعية والمزارعين مما يصعب القضاء عليها.

فعلى الرغم من مرور أكثر من 6 شهور من الحرب الأهلية في إثيوبيا، بين كل من الحكومة الفيدرالية والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي؛ إلا أن الحرب أصبحت

* خبير بوحدة الدراسات الافريقية

تتصاعد بشكل كبير، ومن الواضح أنه بعد أكثر من ثلاثة عقود من حكم التيجراي، تمكنت فيها الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي من فك وحلحلة جيش الإثيوبي، وأضعفت هياكله وتنظيمه من أجل تقوية قوات دفاع تيجراي.

الصراع بين الأمهرا والأورومو

شهدت أربعة أقاليم في إثيوبيا حالات عنف كبير خلفت العديد من الضحايا، ففي منطقة (ولقا) غرب إقليم أوروميا لقي أكثر من 30 شخصًا مقتلهم جراء موجة عنف نُفذت في 31 من مارس 2021. وفي غضون تلك المجزرة، برزت حرب التصريحات والاتهامات المتبادلة بين كبار المسئولين الحكوميين في كل من إقليمي أمهرا وأوروميا، في أعقاب أعمال العنف العرقي الذي يتعرض له الأقليات بين القوميتين في خارج إقليمهم، خاصة في مناطق (جينيل ووردا- بابو- بون كبيلي- مدينة دسي) بالإضافة إلى العديد من المناطق في إقليم أمهرا، ولجأت الحكومة الفيدرالية في كل من إقليمي أوروميا وأمهرا لإصدار بيانات تتناقض مع واقع الهجمات العرقية.

كذلك تدور نزاعات دموية حامية ذات طابع تطهير عرقي في (تبموغا-واللو) وهي ضمن إقليم الأمهرا شمال العاصمة الإثيوبية بين الأمهرة والأورومو الذين تعرضوا لهجوم من ميليشيات "فانو" الأمهرية قُتل على إثره 68 فردًا وجرح 114 ونزوح 40 ألف مزارع وضعوا في ثلاثة مخيمات إيواء مؤقتة.

الصراع في إقليم بني شنقول-جوموز

وفي الوقت نفسه، يشهد إقليم بني شنقول-جوموز منذ تولى آبي أحمد السلطة في إثيوبيا أبريل 2018، نزاعًا مسلحًا بين السكان الأصليين والمستوطنين الأمهرا، أدى إلى مقتل وتشريد المئات من السكان الأصليين وتهجيرهم حتى الحدود السودانية ومصادرة أراضيهم. وفي 9 من أبريل 2021، وقعت اشتباكات بين حركة تحرير بني شنقول (BPLM) وقوات وميليشيات أمهرا في منطقة (كوارة) جنوب مدينة قندر. وتعتبر منطقة (كوارا) منطقة استراتيجية بالنسبة للأمهرا باعتبارها أقرب منطقة لسد النهضة، من الناحية الشمالية لمقاطعة (متكل)

التي شهدت منذ بداية العام الجاري اشتباكات عديدة بين مقاتلي حركة تحرير بني شنقول-جوموز مع ميلشيات أمهرا.

وشهد إقليم بني شنقول-جوموز على مدار السنتين الماضيتين صراعات ونزاعات حول ملكية الأرض بين سكان الإقليم مع الأمهرا، خاصة في مقاطعة (متكل) التي شهدت عملية تطهير عرقي نفذتها مليشيات من المستوطنين الأمهرا، مما أدى إلى مقتل المئات، وتشريد ونزوح ما لا يقل عن 8 آلاف شخص من قوميات بني شنقول-جوموز إلى شرق السودان.

الصراع العرقي بين العيسى والعفر

تتزامن تلك المعارك مع نزاعات مسلحة تدور بين الإقليمين العفري والصومالي في منطقة (جدميتو) على نهر أواش، التي تبعد عن حدود الإقليم الصومالي 37 كم، وبعد معارك ضارية أصبحت تحت سيطرة آدم فارح، وهو يمثل تحديًا كبيرًا للحكومة الإثيوبية. ويعد الصراع بمثابة ناقوس خطر على تصاعد وشيك للمعارك بين العفر والعيسي في إثيوبيا، وهو الأمر الذي دفع قبائل العيسى الصومالية لمهاجمة إقليم العفر من الشرق لتخفيف الضغط على الجهة الجنوبية التي تهاجم بها قوات العفر بالقذائف الصاروخية والرشاشات الثقيلة لصد هجمات العيسى. وتعتبر منطقة (أوبنو) الحدودية الأكثر تعرضًا لهجوم من القوات وقبائل العيسى الجيبوتية على العفر.

التمرد في إقليم أوروميا

وفي السياق ذاته، يقاتل الجيش الإثيوبي جماعات متمردة في إقليم أوروميا، حملتها الحكومة الإثيوبية مسئولية ارتكاب جرائم ضد قومية الأمهرا في الإقليم، وبدأت تتصاعد العمليات العسكرية في أوروميا منذ وقت ليس بقصير، وأصبحت الهجمات فيه أقرب للحرب الأهلية، خاصة بعد توجيه حاكم إقليم أمهرا السيد أقيتناهو تشاجر، في الأول من أبريل 2021، مذكرة للحكومة الفيدرالية يطالبها بحماية قومية الأمهرا من الهجوم الشرس الذي تتعرض له وتنفذه جبهة تحرير الأورومو، وطالب

باجتماع طارئ مع الحكومة الفيدرالية في أديس أبابا، كما طالب باجتماع طارئ مع الحكومة الفيدرالية. وفي الوقت نفسه، أسس حاكم الإقليم جيشًا خاصًا أطلق عليه (جيش منليك الثاني) في إقليم أمهرا لقمع قومية الأوروموفي الإقليم.

وفي الوقت الذي اتهمت فيه الحكومة الإثيوبية جبهة تحرير الأوروموبتنفيذها عملية عسكرية أودت بحياة أكثر من 30 شخصًا، في منطقة (ولقا) غرب إقليم أوروميا في 31 من مارس 2021؛ نفت جبهة تحرير الأوروموالمسئوليتها عن تلك المجزرة. وقال "أودا تاربي" القيادي في جبهة تحرير الأوروموفي مكالمة هاتفية له مع وكالة رويترز، إن اتهام الحكومة الإثيوبية لجبهة تحرير الأوروموغير حقيقي، بل هو جزء من مؤامرة وأكاذيب منسقة ومخطط لها من قبل الحكومة الإثيوبية تهدف إلى ترسيخ صورة ذهنية للعالم والرأي العام الإثيوبي بأن جبهة تحرير الأوروموجماعة خارجة عن القانون، وأضاف أن الجبهة ترفع شعار القتال من أجل حقوق عرقية الأورومو.

وفي السياق ذاته، أكدت قيادات حكومية في إقليم أوروميا، تورط جبهة تحرير الأوروموفي تلك العملية، ولكنها أكدت حق المواطنين الأوروموفي الدفاع عن أنفسهم من هجمات المستوطنين الأمهرا ومليشياتهم. فيما ذكرت الحركة الأورومية المعروفة (أونق شني) أن جناحها العسكري نفذ عملية في منطقة غرب (ولقا)، التي أدت إلى مقتل 180 شخصًا من قومية الأمهرا، انتقامًا للجرائم التي ارتكبتها قوات أمهرا ومليشياتها في إقليمهم ضد قومية الأورومو. وتأتي هذه الاتهامات بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير الأوروموبعد فشل الحكومة الإثيوبية في حماية الأقليات العرقية الأوروموفي أقاليم أمهرا، وبني شنقول من انتهاكات لمليشيات أمهرا في تلك المنطقة.

مستقبل الدولة في إثيوبيا

يمكن القول إن مستقبل إثيوبيا يتعرّض لإشكالية حقيقية، حيث يكاد ينفرط عقد الدولة في ظل هذه الصراعات الإثنية الممتدة التي باتت تُهدد تماسك الدولة، وتعزز نزعات الانفصال، وتداخل هذا الصراع مع التعقيدات الإثنية في الإقليم

ككل. وفيما يبدو أن تعويل الحكومة الإثيوبية بقيادة آبي أحمد على تأجيج النزاع مع السودان ومصر، وخطاب السد الإثيوبي القومي، لم يمثل أداة فعالة لتوحيد الإثيوبيين، وذلك لأن السلطة نفسها طرف في الصراع، ولم تعتمد رؤية شفافة لتوزيع عادل للسلطة بين كافة القوميات والعرقيات، واعتمدت سياسة الغلبة نتيجة لدوافع ورغبات قومية الأمهرا، التي تحاول أن تنفرد بالسلطة دون غيرها. فضلًا عن أن دائرة النزاع في إقليم تيجراي أصبحت تتسع وتيرتها العسكرية، ولكن يبقى نزاع بين أكبر قوميتين في إثيوبيا الأورومو والأمهرة في وللو وغرب أروميا، غوجي، ومناطق بورنا، غرب (شوا)، يمثل بعدًا آخر للصراعات المسلحة ذات الطابع القومي، خاصة بعد انتشار حركتي تحرير الأورومو WABO التي يقودها "جال مرو"، وحركة الأروميا المعروفة (أونق شني)، وتحقيقهما مكاسب عسكرية وعرقية ضد قومية الأمهرا في الإقليم، بعد أن عجزت القوات الخاصة الأمهرية ومليشياتها عن التصدي لتلك الهجمات، في سبيل السيطرة على الأراضي، التي تعزز من الهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقوميين الأمهرا.

ويعمق من مشكلة إثيوبيا نزوع السلطة نحو تصدير أزمتها للخارج بدلًا من اتجاهها لمعادلة عادلة من أجل استعادة الاستقرار والحفاظ على سلامة ووحدة الدولة والتعايش بين مكوناتها، وهي الأهداف التي يبدو الوصول إليها أكثر صعوبة بمرور الوقت.

2 أزمة جديدة: الصراع داخل إقليم أمهرا الإثيوبي

صلاح خليل*

تفجرت في مناطق متعددة من إقليم أمهرا الإثيوبي حربًا شرسة بين جماعتي الأمهرا والأوروموـ، وقد أدت هذه المعارك إلى مقتل أكثر من 40 شخصًا من الأمهرا، وهو الأمر الذي دفع أبناء قومية الأمهرا إلى تنظيم احتجاجات في مدن جوندر، وبحر دار، ودسي ومدن أخرى، معبرين عن غضبهم من هذه التطورات، ومعترضين على سياسة رئيس الوزراء آبي أحمد التي قادت الإقليم نحو هذا الصراع العرقي، وقد حرق المحتجون بعض مكاتب الاقتراع، وصور رئيس الوزراء، وقد دفعت تلك الاحتجاجات وزارة الدفاع الإثيوبية إلى التدخل وإعلان حالة الطوارئ في ثلاث مناطق بإقليم أمهرا، بهدف مواجهة حركات المعارضة الأورومية المسلحة خاصة حركة (أونق شيني).

أولًا- أسباب الأزمة

جاء تفجر الصراع بين الأمهرا والأوروموـ داخل إقليم أمهرا كنتيجة منطقية لعدد من الأسباب المتراكمة التي تمثل أهمها في:

1. أزمة الاندماج الوطني المتأصلة: تعاني إثيوبيا بالأساس من أزمة اندماج وطني،

* خبير بوحدة الدراسات الافريقية

نتيجة عدد من العوامل أهمها مبدأ عدم المساواة بين الإثنيات، والسيطرة على أدوات القهر داخل بنية المجتمع الإثيوبي، وهو الأمر الذي عمق من مشكلة الاندماج الوطني في إثيوبيا، وأصبحت هذه القوميات شعوبًا ثقافية منفصلة عن بعضها يتمسك كل منها بتراثها، من أجل حماية حدودها، والحفاظ على مكونها الإثني بعيدًا عن الدولة.

2. الصراع على الأرض والحدود: انفجر الصراع بين أكبر قوميتين في إثيوبيا، الأورومو والأمهرا، بسبب الأرض والحدود، فيما يبدو صراعًا على الموارد بالأساس، حيث يعزز من الانقسام بين الجماعات الإثيوبية نمط التنمية غير المتوازنة وعدم التوزيع العادل للموارد، وتهميش بعض الأقليات العرقية على المستوى الاقتصادي. أضف إلى ذلك تدهور الأوضاع الاجتماعية في البلاد، حيث تعاني البلاد من تدني نسبة مستوى التعليم، وانخفاض شديد في الالتحاق بالتعليم بعد مرحلة الأساس، فضلًا عن التراجع الكبير في نصيب الفرد من الغذاء والخدمات العامة، وهذه العوامل لعبت دورًا كبيرًا في تعقيد العوامل المتسببة في الصراعات بين الإثنيات الإثيوبية. ومما زاد من تعقيد الأزمة ما ظهر بوضوح منذ تولي آبي أحمد السلطة، حيث تمكن القوميون الأمهرا من السيطرة على مفاصل الدولة الإثيوبية، وأصبحوا يوزعون وينتزعون الأراضي وفقًا لمصالحهم، مع حرمان القوميات المؤثرة من حيازة الأراضي.

3. سياسات آبي أحمد وتفاقم الاحتقان السياسي: ثمة عامل آخر دخل على الصراع فجعله يتمدد ليشمل جميع الأقاليم التي تتواجد فيها القوميتان، وهو عملية الاحتقان السياسي الذي أججته حكومة رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد باعتقال العديد من الرموز السياسية لقومية الأورومو وعلى رأسهم: بكيلي جربا، وجوهر محمد، فضلًا عن العديد من الشخصيات الأخرى والناشطين السياسيين، واتهامهم بالإرهاب والتحريض على العنف الطائفي والإثني، وجميع هذه الاعتقالات كانت من قومية الأورومو ومن حزب مؤتمر أورومو الفيدرالي المعارض، وشبكة Oromia Media Network، ويأتي ذلك على خلفية موجة من الاعتقالات نتيجة للاضطرابات الاجتماعية التي هزت إقليم أوروميا خلفت قتلى وجرحى، بعد انهيار تحالف يجمع بين كل من آبي أحمد وقومية

الأورومو. وكان الصراع حتى وقت قريب منحصرًا بين الأورومو والأمهرا، في مناطق محدودة في إقليمي أوروميا وأمهرا، ولكن اتسعت الرقعة الجغرافية وشملت أقاليم أخرى نتيجة للبنية الاجتماعية الهشة في إثيوبيا، وهو ما يترتب عليه حالة من عدم الاستقرار في البلاد.

4. مساعي الأمهرا للهيمنة على القوميات الأخرى: تطالب قومية الأمهرا بقيام الانتخابات في موعدها في الصيف المقبل، في ظل وضع أمني لا يسمح بهذا الاستحقاق، والهدف منه هيمنة الأمهرا وسيطرتهم على باقي القوميات وإخضاعهم للإمبراطورية مرة أخرى، ولكن هذه الانتخابات سوف تضعف الدولة وتجعلها تدخل في صراع وحرب أهلية تقود في نهاية المطاف إلى تفكيكها إلى دويلات صغيرة.

ثانيًا- مسار الصراع في إقليم أمهرا

تدخل الجيش الإثيوبي نتيجة الاضطرابات والاحتجاجات التي شهدها إقليم أمهرا، وذلك من أجل السيطرة على الأوضاع ومنع تفاقم الصراع، خصوصًا أن الدولة تشهد صراعات عرقية متعددة، وهناك مخاوف من انفجار الصراع بين أكبر قوميتين في البلاد مما يقود إثيوبيا إلى مرحلة جديدة من الصراعات الداخلية. وقد قام الجيش بفرض حالة الطوارئ، ونشر قوات الدفاع والأمن الإثيوبية والمدرعات العسكرية، وتطويق مدن (ولو) بعدد من المليشيات لتنفيذ عمليات عرقية ضد الأورومو، في خطوة تفسر بدرجة كبيرة مدى سيطرة قومية الأمهرا على السلطة في إثيوبيا، في ظل تراجع دور القوميات الأخرى، بالإضافة إلى الحاجة الملحة والضرورية لتحالف آبي أحمد مع الأمهرا لدعمه عسكريًا في ظل تدهور الأوضاع الداخلية.

وفي السياق ذاته، استخدمت مليشيات فانو الأمهرية في حربها ضد الأورومو في الإقليم مستويات متقدمة من العنف، بأن قامت بوضع علامات على المنازل والمحلات التجارية الخاصة بقومية الأورومو كأهداف في العديد من المناطق والقرى مثل: جاراواتا، باريسا، كوران، إيزجي، شيري، واربا وايا، وتم حرقها، مما دفع المواطنين الأورومو للنزوح إلى المناطق الأكثر أمانًا كالمدارس لحماية أنفسهم.

كما وقع في 4 من أبريل 2021 حادث اغتيال العميد أبرا أدامو قائد قوات الأمهرا الخاصة، وأكثر الشخصيات في القوميين الأمهرا عنفًا ودموية، والمتسبب في العديد من الصراعات ذات الطابع الإثني، خاصة بين الأمهرا والتيغراي، والأمهرا والأورومو، وكان المسئول الأول عن الجرائم التي ارتُكبت في كميسي، وشوا، وبني شنقول – قمز. وجاءت عملية تصفيته كرد فعل طبيعي لتنفيذه بعض المهام بعيدًا عن سلطة الدولة الغائبة.

في السياق ذاته، طالبت جماعات الضغط كحزب الأمهرا المعارض، وحركة الأمهرا القومية Amhara National Movement، والرأي العام للقوميين الأمهرا، عدم تصديق الروايات والبيانات الإعلامية التي يعلنها حزب الازدهار، وتشير هذه الجماعات إلى ما حدث لقائد القوات الخاصة بالتصفية على حد قولهم. فيما حذر حزب ناما، وهو من الأحزاب الأمهرية الراديكالية المتشددة التي تدعو إلى هيمنة قومية الأمهرا على كامل مفاصل الدولة الإثيوبية، وهو أيضًا من الأحزاب التي تعارض بشدة سياسة رئيس الوزراء آبي أحمد وحزبه. وناشدت جميع الأحزاب من أقليم أمهرا للكشف والإعلان عن السبب المباشر الذي أدى إلى تصفية قائد قوات أمهرا الخاصة.

جدير بالذكر أن قوات أمهرا الخاصة، وفقًا للنظام الفيدرالي، تتبع مباشرة لحاكم إقليم أمهرا، فضلًا عن أنها الجهة المخولة بقيادة العمليات العسكرية في منطقتي الفشقة الكبرى والصغرى، مع مليشيات فانو والشفتا، بالإضافة إلى تنفيذها مهام عسكرية أخرى في العديد من الأقاليم مثل بني شنغول، وقمز، وتيغراي، وأروميا. وسوف يشهد إقليم أمهرا في الشهور المقبلة العديد من هذه التصفيات، وهي محاولة من الحكومة الإثيوبية للحد من الرافضين لسياسات حزب الازدهار.

ومع ارتفاع وتيرة المظاهرات من قبل جماعة الضغط والجيل الجديد من القوميين الأمهرا، ربما تدفع تلك الاحتجاجات واستمرارها، ضد سياسة الحكومة المركزية، وتشجع بعض الضباط في الجيش الإثيوبي على الإطاحة برئيس الوزراء آبي أحمد من خلال محاولة اغتياله، يعقبها تدخل الجيش في الأزمة والانفراد بالسلطة، دعمًا لموقف المحتجين من الأمهرا، في ظل ارتكاب العديد من المجازر في مدن (ولقا – ولو) ضد الأمهرا، في دولة عرفت بانتماء للقومية أكثر من الدولة.

وينذر الصراع بين كل من الأمهرا والأوورومو بحرب أهلية ممتدة، خاصة بعد الانفجار الذي وقع في 21 من أبريل الجاري بمنطقة (ليديتا) بالقرب من العاصمة أديس أبابا. وفي الوقت الذي لم تعلن أي جهة مسئوليتها عن هذا الانفجار، أعلن جيش تحرير أوورومو أنه يخوض معارك عسكرية حاسمة ضد القوات الخاصة الأمهرية ومليشياتها من أجل تحرير أراضيهم من قومية الأمهرا، وانتقل الصراع العسكري الآن بين جبهة تحرير أوورومو والقوات الحكومية على القرى الواقعة على ضواحي العاصمة أديس أبابا. وللحد من التداعيات السلبية لهذا التحول، انتشرت قوات من الجيش الإريتري في منطقة (زون) غرب أوروميا، وهو الأمر الذي يفسر عدم انسحاب الجيش الإريترى من إثيوبيا، بل زاد انتشاره بأربعة أقاليم هي: أمهرا، وبني شنقول، وأوروميا، والعاصمة أديس أبابا.

ثالثا- انعكاسات الصراع على الدولة في إثيوبيا

لا يعد الصراع داخل إقليم أمهرا هو الصراع الوحيد الذي تعاني منه إثيوبيا، بل هناك الصراع في إقليم تيجراي، وهو صراع له بعد إثني بالأساس، وقد قال المتحدث باسم قوات التيجراي الجنرال إنهم كبّدوا الجيش الإثيوبي والإريتري خسائر كثيرة، في كمين نُصب لهم في مدينة عداقا عربي ونبليت، فضلًا عن معارك عنيفة جرت في منطقة (عديت أند مدهاني ألم)، حققت فيها الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي مكاسب كبيرة، وأصبحت هي صاحبة زمام المبادرة، وتمكنت الجبهة من فرض سيطرتها على معظم القرى، فيما تراجعت القوات العسكرية الإثيوبية والإريترية إلى محبسها داخل المدن، وفشلت القوات الحكومية في الخروج من المدن لصد الهجوم المكثف من قبل الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، وقطعت الطرق التي تنقل المؤن والعتاد الحربي للقوات الإثيوبية والإريترية معًا.

وفي السياق ذاته، أقدم مقاتلو حركة تحرير بني شنقول - قمز على احتلال منطقة (كماشي) في مقاطعة (سيدال) القريبة من سد النهضة، وأصبحت خارج سيطرة الدولة الإثيوبية، بعد أن كان نشاط الجبهة التحرير مقتصرًا فقط على مدار السنوات الماضية على تصفية القيادات الحكومية في الإقليم المضطرب منذ

سنوات. كما أعلنت حركة (كفا) بقيامها بعمليات عسكرية في بعض مناطق الإقليم المتنازع عليه بين كل من قومية العفر والقومية الصومالية. كما تم إغلاق الطرق الاستراتيجية للصادر والوارد الإثيوبي بين إقليمي الصومال والعفر المضطربين.

وفي الوقت الذي يعمل فيه آبي أحمد على تقويض الفيدرالية الإثنية من أجل دولة مركزية من خلالها يعود عهد الأباطرة، بدأ بحرب تيجراي، ثم اندلعت الصراعات في الأقاليم المختلفة، وأثار آبي أحمد وضعًا معقدًا ستظل تداعياته الداخلية والخارجية تتمدد وتتفاعل لوقت طويل، وأدخل إريتريا في المعادلة من أجل تكوين حلف ثلاثي مؤقت يحمل تناقضات بداخلة حتمًا ستقود إلى تفكيك الدولة.

خلاصة القول، إن الصراع الإثني في إثيوبيا مستمر، والتنافس بين القوميات والإثنيات عبارة عن دائرة لم تكتمل حلقاتها، إلا بحق تقرير المصير. كما أن نموذج الدولة القومية معرض للخطر طالما استمرت هيمنة قومية واحدة على باقي القوميات.

3 القيمانت: أزمة جماعة وواقع معقد بإقليم أمهرا الإثيوبي

صلاح خليل*

في ظل تصاعد الصراع المسلح بين الحكومة الإثيوبية المدعومة بمليشيات أمهرا، في العديد من الأقاليم المختلفة (مثل: تيجراي، أوروميا، بني شنقول)، بالإضافة إلى جنوب إثيوبيا؛ شهدت منطقة (جلقا) التي تقع على بعد 100 كم من الحدود السودانية، في 15–14 من مايو 2021، اشتباكات عنيفة ودموية بين كل من الأمهرا ومليشياتهم، والقيمانت Qemant، بسبب حيازة وامتلاك الأراضي في الإقليم، المبنية على التناقض في الدستور فيما يتعلق بملكية الأراضي للدولة، حيث تسعى قومية الأمهرا إلى طرد القيمانت من الإقليم والاستيلاء على أراضيهم، وذلك من خلال مليشيات فانو الأمهرية، التي لديها الخبرة في عمليات الإقصاء القسري والتهجير، خاصة فيما يتعلق بعملية انتزاع الأراضي، وهو الأمر الذي نفذته قبل شهور مضت في إقليم تيجراي وسط الحرب، واضطر القيمانت إلى الدخول لداخل أراضي السودان وقاموا بتنفيذ العديد من الأعمال غير القانونية، كقطاع طرق بين مدينتي جوندر والمتمة. كما تدور اشتباكات أخرى في منطقة (سربا)، وهي مقر المنطقة العسكرية الغربية المكلفة بحماية سد النهضة من أي تهديدات مرتقبة.

* خبير بوحدة الدراسات الافريقية

أوضاع القيمانت في إثيوبيا

يمثل القيمانت البقية الباقية من اليهود الإثيوبيين، بعد أن اعتنقت النسبة الأكبر من سكان الهضبة الإثيوبية المسيحية منذ عدة أجيال، وذلك تحت وطأة إكراه السلطات الحاكمة المتعاقبة منذ قرون. ويبلغ عدد القيمانت في إقليم أمهرا أكثر من 40 ألفًا. ومن ناحية أخرى، تعترف إسرائيل بالمهاجرين اليهود الإثيوبيين من مجتمع (بيتا إسرائيل)، باعتبارهم يهودًا ولا يخضعون إلى التحويل عند وصولهم إسرائيل كبقية اليهود المهاجرين من دول شرق أوروبا أو أمريكا اللاتينية. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد طالبت في عام 2015 من نظيرتها الإثيوبية، نقل جميع أفراد القيمانت اليهود من مدن أديس أبابا وقندر وبحر دار إلى إسرائيل، إلا أن الحكومة الإثيوبية ماطلت في تنفيذ الطلب الإسرائيلي، وجاءت المماطلة بعد إكمال أكثر 12 ألفًا من القيمانت إجراءات سفرهم وهجرتهم إلى إسرائيل، بعد زيارات عديدة من المسئولين اليهود ذوي الأصول الإثيوبية إلى إثيوبيا، لوضع تقيم شامل لتهجيرهم إلى إسرائيل بسبب الظروف القاسية التي يعاني منها القيمانت، إلا أن إثيوبيا لم تسمح لهم بالمغادرة بحجة أنهم يتمتعون بجميع حقوق المواطنة.

الحكومة الإثيوبية وتوظيف ورقة القيمانت

يعيش معظم أبناء المجتمع اليهودي من القيمانت في إثيوبيا بمخيمات انتظار مؤقتة في إقليم أمهرا حول مدينة قندر، حيث ترفض إثيوبيا تهجيرهم على الرغم من العديد من المطالبات الإسرائيلية، في ظل مخاوف إسرائيلية من وصول أعمال عنف إليهم جراء أزمة الاقتتال الإثيوبي الداخلي بين الحكومة الإثيوبية والإثنيات الأخرى.

وتعرقل الحكومة الإثيوبية بإجراءات صعبة ومعقدة عملية تهجيرهم إلى إسرائيل، حتى لا يكونوا ورقة ضغط بيد اللوبيات اليهودية في العالم، خاصة بعدما أفرزت الهجرة الأولى للقيمانت في مطلع الثمانينيات إلى إسرائيل عن دور مهم لهم داخل إسرائيل، حتى أصبح بعضهم وزراء في الحكومات الإسرائيلية.

كما ترفض أديس أبابا تلك المطالب المشروعة لأقلية القيمانت، حيث تسعى إلى الاستفادة من وزيرة الهجرة الإسرائيلية "بنينا تامانو شاتا" ووزير البنية التحتية الإسرائيلي، وكلاهما من اليهود الإثيوبيين الذين هاجروا من إثيوبيا في مطلع الثمانينيات إلى إسرائيل، حيث توظف إثيوبيا هؤلاء في خدمة أجندة إثيوبيا في المحافل الدولية، خاصة في صراعها مع مصر والسودان في أزمة سد النهضة، فضلًا عن أزمتها الحالية مع الولايات المتحدة والدول الغربية، بالإضافة إلى الاستفادة من تحويلات اليهود من الخارج، والدعم الإسرائيلي لليهود المتواجدين في إثيوبيا من خلال المساهمة الإسرائيلية في البنية التحتية والخدمات الأخرى في العديد من المدن كقندر وبحر دار وأديس أبابا.

كما توظف حكومة "آبي أحمد" القيمانت في إطار صراعها الداخلي مع العرقيات الأخرى، حيث منحت الحكومة عرقية قيمانت حكمًا ذاتيًا من خلال تكوين منطقة إدارية تشمل 69 قرية، إلا أنها لم تتشكل بسبب مطالب قيمانت بأن تضم ثلاث مناطق قروية إضافية إلى الحكم الذاتي.

إثيوبيا أمام مفترق طرق

تُظهر أزمة القيمانت مدى الأزمة الداخلية التي تعاني منها إثيوبيا، حيث تفتقد الدولة إلى إمكانية استيعاب مكوناتها الداخلية بصورة متزايدة، وتتسع رقعة الصراعات بين مكوناتها، وقد تفاقمت الأزمة بصورة حادة مع وصول آبي أحمد إلى السلطة، فوفقًا للسياسات التي تبنتها الحكومة الإثيوبية، حتى الأقليات من القيمانت حتى لم يسلموا من عملية اضطهاد والتقليل من شأنهم من قبل حكومة آبي أحمد وحلفائها من القوميين الأمهرا.

ولا شك أن توظيف الأقليات الصغيرة في إطار الصراع الداخلي يفاقم من مشكلة الاندماج الداخلية، خصوصًا أن منح هذه الأقليات ولو صوريًا حكمًا ذاتيًا يُعزز من دوافع الانفصال لدى الأقليات الأخرى الأكثر وزنًا من الناحية الديمغرافية ومن الناحية السياسية، وهو ما يظهر الآن في عديد المطالب التي رفعتها الأقليات، سواء بالمطالبة بالحكم الذاتي أو بالانفصال، وهو ما يهدد الدولة في إثيوبيا، ويمنح جيرانها

فرصة من أجل إضعافها وتفتيتها وذلك من أجل مواجهة سياساتها الخارجية غير المتوازنة وغير الواقعية التي تصل في بعض الحالات إلى العداء.

وبالمجمل، يمكن القول إنه في ظل هذه التوترات دخلت إثيوبيا مرحلة حرجة من الصراعات الداخلية، وبات استقرار الدولة محل تساؤل، ولا سيما في ظل بيئة عدم الاستقرار التي تسببت فيها حكومة آبي أحمد، ليس داخل إثيوبيا فحسب ولكن مع جيرانها أيضًا، الذين باتوا ينظرون بقلق إلى تأثير سياسات آبي أحمد على الاستقرار الإقليمي ككل وعلى التعايش الأهلي داخل الدول وبين حدودها في ظل التركيبة العرقية المتداخلة، وتنامي مشاعر الانفصال في ظل غياب الدولة أو تسخيرها لخدمة طموح آبي أحمد وقومية الأمهرا.

وعلى المستوى الدولي، وبعدما كان ينظر إلى إثيوبيا على أنها الحليف القوي للولايات المتحدة والدول الغربية في منطقة القرن الإفريقي، أصبحت تهدد الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي بسبب سجلها في الحرب بإقليم تيجراي، بالإضافة إلى دخولها في مواجهة خاسرة مع الولايات المتحدة في هذا الملف، ومع استمرار الصراعات الداخلية في العديد من الأقاليم الإثيوبية بسبب سياسات غير رشيدة جعلت العديد من الدول تشعر بالقلق من أن إثيوبيا صارت مصدرًا لعدم الاستقرار في المنطقة المضطربة في ظل وجود العديد من بؤر التوتر فيها.

4 صراعات ملتهبة: أزمة العفر والعيسى ومستقبل الاتحاد الإثيوبي

د. حمدي عبد الرحمن*

يعد وادي نهر عواش في شرق إثيوبيا موطن العفر، وهم أمة من الرعاة يمتهنون تربية الماشية ويعتمدون في أسلوب حياتهم على الترحال، حيث يذهبون بقطعانهم بعيدًا عن النهر خلال موسم الأمطار بحثًا عن المياه والكلأ ثم يعودون إليه خلال فترة الجفاف. وهم يتنقلون على مدار العام ما بين جبل أسيبوت وحديقة عواش الوطنية في الجنوب، وسفوح المرتفعات في الغرب، وحتى خط التلال المرتفعة في الجنوب الشرقي التي تفصلهم عن جيرانهم الصوماليين. وعادة ما يصطدم العفر أثناء ترحالهم بالمجموعات العرقية الأخرى المجاورة، مثل بعض مزارعي الأوروموو والنول والأرجوبا والرعاة الرحل الكيريو والجورجورا والعيسى الصوماليين. ويعتبر صراع العفر مع المجموعات الصومالية هو الأكثر خطورة، نظرًا لمطالبة قبائل العيسى بأراضي الرعي في سهل الليجيدي الشاسع شرق نهر عواش.

وخلال شهر أكتوبر 2020 قُتل ما لا يقل عن 27 شخصًا في اشتباكات على الحدود بين عفر والمناطق الصومالية. وتعتبر منطقة سيتي بؤرة اشتباكات متكررة بين الجماعات المسلحة من كلا الإقليمين. ولقد كانت الاشتباكات عنيفة بشكل خاص في أعقاب اتفاق عام 2014 لتسليم ثلاث مدن صغيرة، تخضع لسيطرة

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد وجامعة القاهرة

المنطقة الصومالية، إلى إقليم عفر. ومع ذلك، في اجتماع غير عادي عقده مجلس وزراء الإقليم الصومالي في مايو 2019، انسحبت حكومة منطقة الصومال بشكل أحادي من الاتفاق الحدودي، واستعادت البلدات الثلاث المتنازع عليها. وقد استمرت الاشتباكات الدامية التي حصدت أرواح المدنيين، حيث فشلت المنطقتان في حل النزاع، وهو ما يعرض مستقبل الاتحاد الإثيوبي لمخاطر جمة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تزايد حدة الصراع بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم التيجراي شمال البلاد. ولعل ذلك كله يطرح تساؤلات حول طبيعة الصراع والعوامل المفضية إليه ومآلاته.

أزمة العفر من منظور نظرية "الأمننة"

يُمكن من خلال تطبيق تقاليد مدرسة كوبنهاجن وتطوراتها فهم التهديدات الأمنية الخاصة بالمركب الصراعي العفري الصومالي، ولا سيما التركيز حول الجمهور من ناحية والسياق من ناحية أخرى. إذ إن منطقة العفر معرضة بشدة للكوارث الطبيعية، مثل الجفاف والفيضانات الموسمية، بالإضافة إلى المظالم التاريخية طويلة الأمد التي تصاحبها نزاعات مستمرة على الموارد بين العفر وجيرانهم، ولا سيما قبائل العيسى (الصومالية) والأورومو وغيرهم. وبشكل عام طبقًا لتقديرات الأمم المتحدة، لا يزال ما يقدر بنحو 50 ألف شخص من النازحين بسبب الاشتباكات القبلية العنيفة، يعتمدون في معظمهم بشكل شبه كامل على المساعدة التي تقدمها المجتمعات المضيفة. وعادة ما تستمر الاشتباكات بين العفر وقبائل عيسى الصومالية على طول المناطق الحدودية بين منطقة عفر 1 و3 ومنطقة سيتي. ولا يزال الوضع في البلدات الثلاث المتنازع عليها في جيدمايتو وأوندوفو وأدييتو متقلبًا للغاية. ففي عام 2014، أقر اتفاق بين إقليم عفر والحكومة الإقليمية الصومالية بوضع "خاص" لهذه المناطق في منطقة عفر التي تقطنها في الغالب قبيلة عيسى العرقية الصومالية. وتتمتع البلدات الثلاث بأهمية استراتيجية لأنها تشكل طرقًا تجارية تربط المنطقة الصومالية بالطريق السريع الذي يربط أديس أبابا وجيبوتي عبر أراضي العفر. علاوة على ذلك، يعتبر الوصول إلى نهر عواش والسيطرة عليه في قلب الصراع، نظرًا لأهميته الاستراتيجية

بالنسبة للمجتمعات الرعوية الصومالية، لا سيما في أوقات الجفاف. وعلى الرغم من جهود السلام من قبل الحكومتين الإقليميتين –بدعم من وزارة السلام الفيدرالية– استمرت الاشتباكات بين عفر وعيسى الصومالية. ومنذ أبريل 2019، نزح حوالي 46 ألف شخص عفري من أماكن إقامتهم.

وعلى الرغم من الانتشار الكبير لقوات الجيش الإثيوبي على طول طريق عواش الدولي السريع، وهو ما يمنع أي تصعيد إضافي للعنف، لا تزال الاشتباكات المتفرقة تتسبب في وقوع إصابات في كلا الجانبين. وبشكل عام، يؤدي الافتقار إلى الوجود الإنساني والاهتمام المحدود بالنازحين داخليًّا إلى تفاقم وضع النازحين والفئات الضعيفة الأخرى في المناطق المتنازع عليها. من ناحية أخرى، في عام 2019، أدى فيضان نهر عواش والفيضانات المفاجئة إلى نزوح حوالي 3300 أسرة عبر ست مناطق، مما تسبب في فقدان أصولها الإنتاجية. وتقدر سلطات المنطقة أنه بين يوليو وأكتوبر 2019، أدى الصراع مع العفر إلى نزوح 78 ألف شخص، معظمهم في ثلاث قرى، هي: دالاكتو، وآلال، ومادان، وكذلك في مناطق نائية أخرى. لم يتلقَّ هؤلاء النازحون سوى بعض المساعدة المحدودة التي قدمتها الحكومة الإثيوبية.

ميراث الماضي

قبل غزو بلادهم من قبل الأحباش في نهاية القرن التاسع عشر، كان العفر يعيشون في عدة سلطنات امتدت أراضيها المشتركة من شاطئ البحر الأحمر في الشرق إلى سفوح المنحدرات غربًا ومنطقة ديرة داوا جنوبًا ومحيط مصوع شمالًا. أثناء فترة التدافع الإمبريالي على إفريقيا، اقتطعت إمبراطورية الحبشة لنفسها نصيبًا مهمًا من أرض العفر، حيث تم تقسيم أرض العفر بين إثيوبيا وإيطاليا (إريتريا) وفرنسا (جيبوتي). وعليه فقد تم تفكيك سلطنات العفر التاريخية، اللهم إلا باستثناء سلطنة أوسا في إثيوبيا التي احتفظت بقدر يسير من الحكم الذاتي حتى انهيار النظام الإمبراطوري بعد انقلاب عام 1974.

ويعتبر العفر أن فقدان الاستقلال والقيادة الوطنية هو السبب الجذري لانحدار أمتهم اللاحق وتدهور أحوالهم المعيشية. ومنذ بداية الفترة الاستعمارية، تم إزاحة

العفر شمالًا من قبل جيرانهم الصوماليين الذين يفوقونهم عددًا بثلاثة أضعاف في داخل إثيوبيا. وطبقًا للرواية العفرية فإن رأس الحربة في التوسع الصومالي تتمثل في قبائل العيسى، التي تحتل الآن منطقة شينيل في المنطقة الإقليمية الصومالية. وتمارس العيسى، وهي ثاني أكبر قبيلة صومالية في إثيوبيا بعد أوجادين، أعمال التجارة والنقل وكذلك الإنتاج الحيواني، وهي مجموعة ديناميكية ومتطورة لها صلات في جميع أنحاء المنطقة. على النقيض من ذلك، بقي العفر منعزلين ومحافظين على نمط حياتهم التقليدي في تربية الماشية. كان جزء من توسع العيسى في جيبوتي، التي كانت في السابق منطقة عفر بحتة، حتى أضحت تشكل المجموعة العرقية الحاكمة. أضف إلى ذلك فإن انتقال جزء كبير من أراضي العفر في الشمال لإريتريا عندما أصبحت الأخيرة مستقلة في أوائل التسعينيات كان يمثل في الذاكرة العفرية تكرارًا للتقسيم الاستعماري، وهو تقسيم مؤلم بشكل خاص لأنه قطع وسائل اتصال عفر في إثيوبيا بميناء عصب في إريتريا.

خبرة التدخل الخارجي

كان الصراع بين المجموعتين بشكل رئيسي حول المياه والمراعي وطرق الوصول بمثابة مواجهة رعوية بحتة. ومع ذلك، أسهمت عوامل أخرى في بث روح العداء والتنافس بين الجماعتين. لقد تدخلت قوى من الخارج لتقلب التوازن ضد العفر. أول هذه العوامل كان خط سكة حديد جيبوتي-أديس أبابا الذي اكتمل في عام 1919. بدأ في جيبوتي من قبل الفرنسيين، حيث تم توظيف العيسى في وظائف النقل والحراسة، مما يسر من إقامتهم بعد ذلك في المناطق المنخفضة التي عبرتها السكك. وثانيا: بعد مرور نحو عقدين من الزمان جاء الإيطاليون، الذين جندوا أعدادًا كبيرة من الصوماليين، من بينهم العديد من قبائل العيسى، لغزو إثيوبيا من الجنوب. واستطاع العيسى الحصول على السلاح والتدريب في المقابل، بالإضافة إلى سوق مربحة لحيواناتهم. هذا التحالف مكّن العيسى من التوسع على حساب العفر والوصول إلى سهل الليجيدي الذي وفر المراعي المناسبة لقطعانهم الكبيرة. ثالثًا: في الستينيات، تم إدخال الزراعة التجارية في وادي عواش، حيث تم الترويج لها من قبل الحكومة الإمبراطورية، التي منحت

امتيازات على أراضي النهر للمستثمرين الأجانب والمحليين الذين ينتجون القطن بشكل أساسي بالري. وخلال هذه العملية لم يتم التشاور مع العفر أو تعويضهم. وعليه فقد الرعاة من العفر الوصول إلى أجزاء كبيرة من النهر والمراعي الواقعة على ضفافه، حيث كانوا يعتمدون عليها في مواجهة موسم الجفاف. رابعًا: في أوائل السبعينيات، قام نظام "سياد بري" الذي كان يحلم بإقامة الصومال الكبرى بتدريب العديد من الميليشيات من أجل الغزو النهائي لإثيوبيا. وأثناء حرب الأوجادين عام 1977، ضغطت قوات العيسى، المسلحة والمدربة جيدًا، مرة أخرى للتوغل أكثر في منطقة العفر. خامسًا: قامت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية التي حكمت إثيوبيا منذ عام 1991 وحتى عام 2019، من أجل نزع فتيل الصراعات التي قوضت الأنظمة السابقة، بإعادة هيكلة نظام الحكم وتحويله إلى الفيدرالية العرقية. عندئذ حصل العفر على دولتهم الإقليمية كما هو الحال بالنسبة لجيرانهم الصوماليين. لم يتم تحديد الحدود التي تقسم هاتين المنطقتين في ذلك الوقت، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن كلا المجموعتين لديهما مطالبات متضاربة في سهل الليجيدي وعلى امتدادات الطريق إلى جيبوتي. لقد تُرك الأمر لإدارة المنطقتين لحل المشكلة، لكنها فشلت في ذلك، ولا تزال القضية دون حل، وتشكل مصدرًا قويًا للصراع في المستقبل المنظور.

ختامًا، يتضح أن الحافز للصدام العنيف بين كل من العفر والعيسى في إثيوبيا يرتبط بمركب متشابك من العوامل التاريخية والاقتصادية والثقافية التي تشكل من المنظور الأمني سياق الرواية الصادمة التي تعيش في الذاكرة وتجذب الجمهور والمؤيدين من كلا الطرفين. وعلى الرغم من أن الأضرار المادية المحسوسة يمكن التعامل معها من خلال التعاون مع الشركاء الدوليين، فإن الآثار غير المرئية لأكثر أشكال العنف شيوعًا في المنطقة، والتي تتمثل في مشاعر الكراهية والعداوة العرقية، لا يتم أخذها في الاعتبار في كثير من الأحيان. ولعل ذلك كله يضع مسألة بناء الدولة الوطنية الإثيوبية الحديثة على المحك. لذلك، يجب أن تولي الحكومة الإثيوبية، بدلًا من الانشغال بقضايا الصراع على السلطة في الداخل وخلق عداوات متوهمة مع الجيران، اهتمامًا كافيًا للجهود المبذولة لخلق سياقات جديدة تهدف لمعالجة مواريث الماضي، وتضميد الجراح بشكل دائم من أجل الحد من العنف. ذلك هو التحدي الذي يواجه الأمة الإثيوبية.

5 الحرب الأهلية: الصراع المسلح في إثيوبيا يصل إلى إقليم العفر

صلاح خليل*

بعد اتساع رقعة الصراعات المسلحة بين القوميات الإثيوبية، دخلت إثيوبيا في حالة من التشظي الإثني، تُنذر ببداية مرحلة جديدة من الحرب الأهلية قد تؤثر على بقاء الدولة وتماسكها، أو دخولها تدريجيًا في طور التقسيم. ولا يمكن بحال من الأحوال إبعاد مسئولية تلك الحالة عن سياسات الحكومة الإثيوبية وقومية الأمهرا التي همّشت بقية القوميات، وأرادت استعادة حضورها التاريخي على قمة السلطة في إثيوبيا مع إخضاع شامل لكافة مكونات الدولة تحت رايتها، من خلال القمع والقهر.

جغرافيا الحرب المتغيرة

لا شك أن ما يقف خلف هذا الموقف هو تطورات الصراع في إقليم تيجراي، واستعادة قوات دفاع تيجراي عاصمتهم (ميكيلي)، وانتشار قواتهم بشكل سريع في المناطق الجنوبية والغربية على تخوم إقليم أمهرا. وعلى الرغم من قلة المعلومات وشحها، وطريقة كل من الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير تيجراي، من إتاحة المعلومات عبر اللغتين الأمهرية والتيجرينية، ووفقًا لرؤيتهما العسكرية والحرب

* خبير بوحدة الدراسات الافريقية

النفسية التي ترفع الأطراف من خلالها الروح القتالية؛ إلا أن قوات دفاع تيجراي حققت بعض المكاسب في حربها بالإقليم العفري على الرغم من الانتهاكات التي ارتكبت بحق المدنيين.

فجبهة تحرير تيجراي تدير الحرب حول إقليمها، منذ بداية الأزمة بأسلوب حرب العصابات الذي يعتمد على تكنيك الانسحاب وعدم الدخول في حرب داخل مدنهم تفاديًا لوقوع ضحايا من ذويهم وقوميتهم من انتهاكات كما حدث بعد انسحابهم من مدينة (ميكيلي)، أما الحرب مع الإقليم العفري فاستفادت قوات دفاع تيجراي من الخلافات السياسية بين الحكومة الإقليمية وعدد من التنظيمات السياسية العفرية الأخرى.

تلك الأسباب ساهمت في نقل المواجهات العسكرية في الشمال الشرقي لإثيوبيا، بين كل من قوات دفاع تيجراي القوات الحكومية بإقليم العفر بالقرب من الحدود مع جيبوتي، فبالنسبة لجبهة تحرير تيجراي يُعتبر تحولًا تكتيكيًا إذا تمكنت قواتهم من قطع طريق الإمدادات الذي يربط جيبوتي وأديس أبابا، بطول 700 كم، وهو شريان نقل رئيسي للوارد والصادر إلى العاصمة الإثيوبية.

حسابات الأطراف العفرية

جاءت المعارك التي دارت بين كلٍّ من قوات دفاع تيجراي وقوات العفر كرد فعل نتيجة لما أعلنه حاكم إقليم العفر بالسماح بدخول قوات الجيش الإثيوبي ومليشيات الأمهرا للإقليم لمحاصرة قوات دفاع تيجراي بمشاركة الجيش العفري في المعارك التي دارت في الأيام 22 و23 من يوليو 2021، أدت إلى مقتل 20 شخصًا، وتشريد ونزوح الآلاف بالإضافة إلى أسرى لدى الجانبين. أضف إلى ذلك سببًا آخر، هو التحالف بين جبهة تحرير تيجراي مع القوى السياسية المعارضة من العفر، وهذا التحالف يتيح لقوات دفاع تيجراي التوغل داخل الإقليم لإسقاط حكومته الإقليمية، وهو الأمر الذي دفع بحاكم الإقليم (أول أريا) إلى التوجه إلى أديس أبابا.

وسرعان ما اتخذت جبهة تحرير تيجراي إجراءات لتجنب الصدام في الإقليم العفري، في مقدمتها نفي أي رغبة لإقامة تواجد مستقر في الإقليم بعد ردع القوات

التي يحشدها آبي أحمد، ثم التوقف عن التمدد شرقًا، والعودة لمهاجمة إقليم أمهرا جهة الغرب، هذا إلى جانب محاولة استمالة القيادات الأهلية في القرى العفرية.

ومما عزز من غياب أي مظاهر مستدامة لتصدٍّ عفري مسلح لقوات جبهة تحرير تيجراي، الاشتباكات التي وقعت في 25 من يوليو 2021 بين العفر والصوماليين، والتي تأتي كحلقة جديدة من دائرة العنف المتصاعد بين الجماعتين المتجاورتين في شرق إثيوبيا. فتقليديًا، تشهد العلاقة بين العفر والصوماليين توترات حادة بسبب نزاعات السيادة على الأراضي المتجاورة، وهي الصراعات التي تُعد أكثر عمقًا وحدة من الصراعات التي تجمع العفر بالتيجراي.

انعكاسات السياق المحلي والإقليمي

أصبح الجيش الإثيوبي غير قادر على الإمساك بزمام المبادرة في المعارك التي بدأت من منتصف شهر يوليو مع قوات دفاع تيجراي، في بعض المدن والمواقع غير المكتظة بالمباني السكنية، وأيضًا في البلدات الصغيرة. هذا السيناريو تكرر بشكل ملحوظ في حدود إقليم تيجراي مع كلٍّ من إقليمي أمهرا والعفر، وأصبح واضحًا أكثر في مستوى الأسرى الذين معظمهم أو جلهم من إقليمي أروميا وجنوب إثيوبيا، وكشفت تلك المعارك ضعف البنية والقدرات القتالية بالنسبة للجيوش القادمة من الإقليم الأخرى. كما بدا واضحًا أيضًا الفشل في إدارة العمليات من قبل الجيش الإثيوبي، على المستويين العسكري والإعلامي.

ومع استمرار حالة الحرب، ربما تنتقل المعارك حول مدن رئيسية ومناطق يصعب التعامل فيها بآلة العسكرية، بل تنتقل المعركة إلى الروح المعنوية لأطراف الصراع، فدائرة "التضامن" مع جبهة تحرير تيجراي قابلة للاتساع بحيث تشمل عددًا من القوى المتمردة في مناطق أخرى من البلاد تشمل جبهة تحرير شعب جامبيلا التي أعلنت التعبئة والعمل من أجل إسقاط الحكومة الإثيوبية عبر الكفاح المسلح، والانتقال من مرحلة النضال السلمي، إلى الكفاح المسلح لتحقيق الحرية والعدالة لشعب جامبيلا. وفي السياق ذاته، أعلنت جبهة حركة شعب جوموز في إقليم بني شنقول أنها نفذت عملية اغتيال لقائد القوات الخاصة في الإقليم، بالإضافة إلى

ممارستها ضغوطات كبيرة على حاكم من قبل شعب جوموز تطالب بإخراج قوات ومليشيات قومية الأمهرا، المتحالفة مع الجيش الإثيوبي من إقليمهم.

لكن تكمن المعضلة الحقيقية في أي تقدم عسكري لقوات دفاع تيجراي نحو العاصمة أديس أبابا، في اعتمادها على مشاركة قومية الأورومو والتنسيق باعتبارها ستكون العامل الحاسم في الصراع بين الأمهرا والقوميات الأخرى، وهي معادلة سياسية معقدة نظرًا للرصيد الكبير من غياب الثقة بين التيجراي والأورومو.

6 موقف قومية "العفر" من الصراع الدائر في إثيوبيا

نسرين الصباحي*

يعتبر إقليم العفر في شمال شرق إثيوبيا أكثر الأقاليم الاستراتيجية وشريان الحياة بالنسبة لإثيوبيا، حيث يعيش حوالي 3 ملايين من شعوب العفر في منطقة القرن الأفريقي بشكل أساسي في دول إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي، وتعبر منطقتهم حدود هذه البلدان الثلاثة ويُشار إليها أحيانًا باسم "مثلث العفر"، وهي مجموعة تعيش في شمال شرق إثيوبيا وجغرافيًا، تحدها من الشمال دولة إريتريا، والجنوب الإقليم الصومالي، ومن الشرق دولة جيبوتي.

أولاً: الموقف السياسي وحسابات قومية "العفر"

1. تقع غالبية شعب العفر في شمال الوادي المتصدع في ظل درجات الحرارة المنخفضة، ومحدودية هطول الأمطار، ويُشكّل وادي نهر أواش مصدر أساسي للمياه في المنطقة، في حين كانوا العفر يقاومون التدخل الخارجي، ظلت مشكلتهم الأساسية في استمرار التهميش والفقر، وتداعيات التنمية الزراعية على رعاة العفر وفقدان الوصول إلى المراعي ومصادر المياه، وأدت العمليات المتشابكة والمسار المعقد لبناء الدولة وتنميتها على مدي السبعين

* باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

عامًا الماضية إلى فقدان موارد الأراضي والمياه للسكان المحليين، مما ساهم في انعدام الأمن الغذائي، وخسائر الثروة الحيوانية بسبب نوبات الجفاف المُتكررة، ولايزال إقليم العفر من أفقر المناطق وأكثرها تهميشًا في إثيوبيا. وبعد استبدال الجبهة الثورية بحزب الازدهار (PP)، انضم حزب العفر الوطني الديمقراطي (ANDP) إلى الائتلاف الجديد، ولكن لم ينضم حزب الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي (TPLF).

2. لم تُحرز التغييرات السياسية والإصلاحات التي قام بها "آبي أحمد"، مُعالجة مشاكل إقليم العفر من مشكلات الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من قبل الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا (EPRDF)، واستعادة الملكية السابقة وإدارة واستخدام الأراضي بشكل أكثر إنصافًا، ويبدو أن دوافع أجندة الإصلاح في إثيوبيا قد اختارت اتباع نفس الاستراتيجية، متجاهلة الضرر الناجم عن الفساد في تقديم الخدمات الاجتماعية ، ولكن التزمت الحكومة الإثيوبية الجديدة بالسماح للأحزاب السياسية المنفية سابقًا بالعمل بحرية وهما؛ حزب شعب العفر (APP)، وجبهة تحرير العفر (ALF)، وجبهة العفر للوحدة الديمقراطية الثورية (ARDUF).

ظلت قومية "العفر" عبر قيادتها السابقة تُمثل دعمًا لحكومة "آبي أحمد" عبر تنظيمها السياسي جبهة تحرير العفر المشارك في حزب الازدهار الحاكم، كما حظي الإقليم بدعم الحكومة في العديد من المشاريع المحلية القومية، واستطاع "آبي أحمد" إقناع سلطان العفر " حنفري على مرح " بالعودة من منفاه الاختياري بالولايات المتحدة في أول زيارة له لأميركا بعد تولية السلطة لدور "حنفري" الهام لإحلال السلام والقيام بالإصلاحات الداخلية في إقليم العفر في إطار سياسة الانفتاح والمصالحة.

وعلى صعيدٍ آخر، استفادت قوات دفاع جبهة تيجراي من الخلافات السياسية بين حكومة الإقليم وعددٍ من القوي السياسية العفرية المعارضة؛ إذ نُقلت المواجهة العسكرية من إقليم تيجراي إلى الحدود مع دولة جيبوتي، وتمكنت قوات تيجراي من قطع طريق الإمدادات الذي يربط بين جيبوتي وأديس أبابا من خلال التوغل داخل الإقليم.

كما أعلن حاكم إقليم العفر "أول أربا" بالسماح بدخول قوات الجيش الإثيوبي ومليشيات الأمهرا للإقليم لمحاصرة قوات دفاع تيجراي من خلال مشاركة الجيش العفري في المعارك التي دارت خلال الفترة من 22 23- من يوليو 2021. وتأتي هذه التصريحات في سياق التخوفات، حيث كانت تسيطر جبهة تيجراي على الحكم واستطاعت تكوين علاقات وطيدة مع قادة الأقاليم، على مدي ثلاثة عقود، وهناك ولاءات لجبهة تيجراي داخل هذه الأقاليم، وكانت أراضي العفر موزعة على خمس إدارات وقامت جبهة تيجراي بضم كل المناطق إلى إقليم العفر، وكونت إقليم خاص بالعفر، بإدارة وميزانية خاصة.

وفى هذا السياق، عقد "أربا" اجتماعًا بقيادات وبرلمان الإقليم، لتوضيح مسار المعارك داخل الإقليم، ولكن لم يتطرق للحديث عن دور القوات الفيدرالية لمساعدة الإقليم، وأوضح أنه لا توجد أطراف تدعم جبهة تيجراي، وأن شعب العفر موحد الصف ضدها، والبعض يري أن جبهة تيجراي أكثر قربًا من شعب العفر، حيث عملت الجبهة خلال حكمها على تحقيق بعض المكاسب للإقليم من خلال صياغة الفيدرالية الأثنية، ولكن عمل "آبى أحمد" على انتزاع هذه المكاسب، وتم اعتقال القيادات السابقة في الإقليم داخل السجن.

ثانيًا: خرائط الانتشار العسكري في إقليم العفر

اتسعّت رقعة الحرب والصراع، حيث تقدمت قوات تيجراي إلى مناطق في إقليمي الأمهرا والعفر، وطالب "آبى أحمد" بإرسال حشود وتعزيزات عسكرية لدعم القوات الفيدرالية ضد المتمردين من تيجراي في يونيو 2021، في إطار الدفاع عن المصالح القومية للبلاد، باعتبار جبهة تيجراي جماعة إرهابية ومصدر تهديد للبلاد، فالبعض رحب بدعوة "آبى أحمد"، والبعض الآخر رفض ذلك لعدم الانسياق في طريق الحرب، وفي نهاية يونيو 2021، استعادة قوات دفاع تيجراي السيطرة على عاصمة الإقليم "ميكيلي" من القوات الفيدرالية، وواصلت القتال لاستعادة المناطق التي سيطرت عليها قوات أمهرا الموالية لآبى أحمد في مناطق جنوب وغرب إقليم تيجراي.

في يوليو 2021، توغلت جبهة تيجراي في إقليمي العفر وأمهرا المجاورتين، بهدف

منع القوات الفيدرالية من إعادة تجميع صفوفها وفك الحصار الإنساني على تيجراي، حيث تُقدر الأمم المتحدة أن مئات الآلاف يواجهون ظروف شبيهة بالمجاعة، وتعتبر العفر موطنًا للطريق البري الوحيد الذي يمكن دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية من خلاله. وعلاوةً على ذلك، تعطيل التجارة لأديس أبابا من خلال السيطرة على خط السكك الحديد الرابط بين إقليم العفر في شرق إثيوبيا ودولة جيبوتي الذي يُعرف باسم خط سكة حديد أديس أبابا- جيبوتي، المنفذ الوحيد لإثيوبيا لاستيراد احتياجاتها من الخارج، والوصول إلى موانئ جيبوتي، ومن ثم إلى البحر الأحمر، مما أتاح لإثيوبيا غير الساحلية وصولاً أسرع إلى ميناء جيبوتي. في حين لم تبدأ إثيوبيا في استخدام ميناء بربرة في أرض الصومال كخيار بديل لميناء جيبوتي، واستطاعت قوات تيجراي كسر حالة الحياد والصمت في الإقليم تجاه ما يجري بشأن حرب تيجراي.

وخلال الثلاث سنوات الماضية، عندما قامت جميع الأقاليم بطرد قوات من تيجراي، وأغلق إقليم أمهرا حدوده تجاه تيجراي، كان يعتمد شعب تيجراي في الحصول على الإمدادات من خلال العبور في إقليم العفر، ولكن فتح القتال في العفر جبهة جديدة للصراع في إثيوبيا، وهي سابقة الأولي من نوعها منذ اندلاع الحرب، نجم عنه تكلفة إنسانية هائلة ونزوح الالاف من الأشخاص من مناطقهم، وتم تضييق الخناق أيضًا على شعب تيجراي نتيجة التوترات في إقليم العفر الذي كان يعتبر إقليم آمن للمساعدات الإنسانية، وكان ذلك خطأ استراتيجي للعفر وتيجراي. وتجنبًا لحالة الاستنكار والانتقادات، نفت جبهة تيجراي رغبتها في التواجد بالإقليم بشكل دائم، وتوقفت عن التمدد تجاه الشرق، وعادت ناحية الغرب لمواجهة الأمهرا، وعملت على استعطاف القيادات الأهلية في القرى العفرية.

وفي الثالث عشر من أكتوبر 2021، حدث اشتباك مسلح في بلدة أورا بمنطقة فنتي بعفر، بما في ذلك استخدام أسلحة ثقيلة من قبل جبهة تيجراي، ونفى "جيتاتشو رضا" المتحدث باسم جبهة تيجراي استخدام الجبهة لأسلحة ثقيلة ضد المدنيين لكنه أكد وجود أعمال قتالية جديدة في العفر، وجاءت زيارة "آبي أحمد" إلى قاعدة "سيميرا" الجوية في إقليم العفر بالتزامن مع انتقال المعارك من إقليم تيجراي إلى إقليم أمهرا ومن ثم لإقليم العفر.

3. وأعلن "آبي أحمد"، أنه يُقاتل من الجبهة الأمامية بمنطقة العفر في شمال شرق إثيوبيا، لتوجيّه القتال ضد قوات دفاع الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي (TDF)، والتصدي لمحاولات قطع إمدادات ممر النقل في الجبهة الشرقية؛ إذ تتواجد قوات خاصة تابعة لآبي أحمد في إقليم العفر، وتتحرك هذه القوات، ولا يوجد أي تحرك من جانب الحكومة المركزية بدعمهم بقوات من الجيش الفيدرالي في ظل مسؤولية القوات الخاصة في الإقليم لمقاومة الحرب والقتال؛ إذ عملت الحكومة المركزية على مشاركة الأقاليم الأخرى، ولكن انشق قائد القوات الخاصة في إقليم العفر "محمود محمد إبراهيم" وانضم إلى جبهة تيجراي.

واتصالاً بالسابق، في الثامن والعشرين من نوفمبر 2021، استعاد الجيش الإثيوبي وقوات خاصة من العفر السيطرة على بلدة تشيفرا بإقليم العفر التي تقع غرب مدينة ميللي عل الحدود بين إقليمي العفر وأمهرا بمنطقة العفر من سيطرة قوات تيجراي في إطار إلحاق الهزائم لمقاتلي تيجراي.

ثالثًا: المواقف الإقليمية والحدودية

أثار انعدام الأمن في إقليم العفر قلق بشأن احتمال تصاعد الصراع من أزمة داخل الإقليم إلى أزمة على مستوى الدولة؛ إذ يمتد الإقليم على عدة طرق سريعة استراتيجية، أحدها يربط تيجراي ببقية إثيوبيا والآخر الطريق السريع الرئيسي الذي يربط إثيوبيا بجيبوتي. وتعتبر مجتمعات العفر والصوماليين في إثيوبيا ذات سمات وقواسم مشتركة أكثر من الاختلافات. وعلى الرغم من ذلك، فقد انخرطوا في مواجهة مُسلحة لأكثر من نصف قرن وحاولت الحكومات الإثيوبية المتعاقبة حل حالة العداء بين الطرفين، ولم ينجح أي منها في تحقيق حل دائم، ويُثير القتال الأخير بينهما تساؤلات بشأن حالة السلم والأمن الإقليمي.

وعلى الرغم من أن البلدات الحدودية بين منطقتي الصومال والعفر كانت محل نزاع منذ عقدين، أصبح الصراع المباشر والاشتباك العسكري بينهما أكثر حدوثًا بعد تنصيب إدارة "مصطفى عمر" المؤقتة عام 2018 في الإقليم الصومالي، وفي 27 يوليو

2020 تجددت أعمال العنف على غرار الحوادث السابقة، حيث اتهمت حكومة الإقليم الصومالي القوات الخاصة في العفر بالعنف ومجموعة أسمتها "أوغوغوما" وتعني الثورة باللغة العفرية وتُشير إلى جبهة العفر للوحدة الديمقراطية الثورية وإلحاق الأذى بالشعب الصومالي، وإلقاء اللوم على قوات الأمن الفيدرالية واتهمها بالفشل في حماية المدنيين، والحفاظ على السلام والنظام داخل الإقليم نتيجة الاشتباكات الحدودية بينهما.

وفي الرابع والعشرين من يوليو 2021، قُتل أكثر من 300 صوماليًا على أيدي مليشيات العفر بمساعدة قوات العفر الإقليمية. وعقب الحادث، تم العثور على جثث الضحايا متناثرة في مدينة غاربا عيسى.

ومن ناحيةٍ أخري، تسبب إغلاق طريق خط السكك الحديدية جيبوتي- أديس أبابا الذي يعتبر الطريق التجاري والإنساني الرئيسي لإثيوبيا في إيقاف حركة السلع بين البلدين، حيث يمر ما لا يقل عن 95% من البضائع الإثيوبية عبر هذا الممر وصولاً لميناء جيبوتي الذي يخدم أديس أبابا منذ عقود. بالإضافة إلى ذلك، كان للصراع في إقليم تيجراي تداعيات على دولة جيبوتي؛ إذ قامت القوات الجيبوتية بتعزيز إجراءات الدفاع والأمن من خلال إرسال عربات مصفحة باتجاه الحدود المشتركة مع إثيوبيا على الطرق الرئيسية والسكك الحديدية في ظل حالة الاستنفار الأمني على الحدود بينهما.

خلال حكم تيجراي، كان لقيادات العفر حسابات من قوميات العفر الموجودة في دول إريتريا وجيبوتي، حيث دعمت بعض مجموعات العفر المعارضة لنظام "آسياس أفورقي"، وربما تستفيد تيجراي منها لتصفية الحسابات مع أديس أبابا في ظل الاتهامات لدول إقليمية بأن لديها مصالح مشتركة وتتقاطع مع تيجراي. وهناك جانب آخر للقلق بشأن تورط جهات أجنبية، لا سيما حكومة جيبوتي، التي يعتقد الكثيرون أن لها مصلحة في نشوب حرب بين مجموعات العفر والصوماليين، وفي إبريل 2021، غرد رئيس جيبوتي "إسماعيل عمر جيله" أن استخدام نهر أواش الاتجاه الاستراتيجي التالي لحكومة جيبوتي. كما كانت هناك مزاعم بأن جيبوتي كانت تُسلح ميليشيات صومالية ضد قوات العفر.

رابعًا: مستقبل "العفر" في الصراع

قد يكون الصراع الدائر في شكله المحلي بين تيجراي والعفر وتيجراي والأمهرا، وعلى مستوي الدولة متمثل في الصراع بين الحكومة المركزية وإقليم تيجراي؛ إذ سمحت الطبيعية الفيدرالية للدولة لكل إقليم أن يُواجه إقليم آخر من خلال توظيف الحكومة الفيدرالية مجموعات عسكرية وأمنية في الأقاليم، وقد تم إرسال قوات خاصة تابعة لقومية الأوروموإلى إقليم العفر، ومجموعة أخري إلى إقليم أمهرا، ولذلك فهي حرب بين الحكومة الإثيوبية مع مجموعة معينة، ويعمل كل طرف على تعزيز مكاسبه وأوراق قوته في حالة إقامة حوار وطني في ظل تقدم قوات جبهة تيجراي داخل أقاليم الأمهرا، العفر، ويتضح أن العداوة بين إقليم تيجراي وأمهرا أكثر من الأقاليم الأخرى.

وكان يُعول شعب العفر على اعتماد "آبى أحمد" على تجربة جبهة تيجراي في الحكم الفيدرالي لإثيوبيا، ولكن ما فعله العكس، وبدلاً من تطوير التجربة، شرع في إلغاء المشروع القديم، وسياساته غير الناجحة مع الأقاليم، وبشأن إمكانية قيام إقليم العفر بتسوية مع تيجراي الذي يتوقف على مدي رغبة وجدية الحوار الذي ستقوم به تيجراي، وقد تكون هذه التسوية، ولكن هل ستكون التسوية مع الإدارة أم مع أعيان المديريات وشيوخ القبائل، أو مع الشعب العفري من خلال ممثليه التقليديين، وعزل الإدارة التي تعتبر امتداد لحكم آبى أحمد، ومن المرجحّ أن تكون التسوية بين تيجراي والعفر.

وكان تدخل تيجراي في إقليم العفر للوصول إلى حدود دولة جيبوتي، وكيف تعاملت مع تيجراي على حدودها، ونقلت الحكومة المركزية عبر وزارة خارجيتها بأنه سيكون هناك حوار، ومن غير المتوقع أن تتمدد الجبهة بشكل غير منطقي، وتصل لمرحلة تفقد فيها هذه المكاسب في ظل تاريخ العفر من التحالف مع تيجراي لإسقاط نظام "منجستو".

وأخيًرا، لا يجب إغفال الصورة الشاملة في كل أنحاء البلاد، وليس من مصلحة أي إقليم النظر من منظوره الخاص، وإدارة إقليم العفر تعتبر جزء من الحكومة المركزية، وضمن ترتيبات سياسية قائمة في الوقت الحالي، ويجب النظر إلى هذه الأمور في هذا الإطار، ولا شيء يمكن أن يقف هذا الصراع، إلا من خلال نظرة شاملة وتفاهمات بين جميع الأطراف، وربما تكون هذه التفاهمات مرحلية لمصالح وفترة معينة، ولكن في النهاية لا تستطيع إيقاف هذا الصراع.

7 إقليم الصومال بإثيوبيا وحسابات معادلة توازن القوى الداخلية

عبد المنعم على*

يُعد إقليم الصومال الإثيوبي (الأوجادين) أحد أهم الأقاليم الإثيوبية وأكبرها مساحةً، ويقع هذا الإقليم في المنطقة بين غرب الصومال وشرق إثيوبيا، ويحده من الشمال الشرقي جيبوتي وغالبية سكانه من أصول صومالية، ولعل الصوماليون داخل هذا الإقليم يشكلون نحو 6.1 % من تعداد الشعب الإثيوبي، وتحظى الحكومة الإقليمية في الإقليم بدعم من الحكومة الفيدرالية وكذلك من المحيط الجغرافي لها (الصومال وجيبوتي).

ولقد سعت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية منذ تولي أبي أحمد 2018 للسلطة، إلى اتباع نهج الاحتواء لهذا الإقليم عبرجملة من الإجراءات المتمثلة في دمج وانصهار القومية الصومالية في الحزب الحاكم «حزب الازدهار» علاوة على قرارات مماثلة تتعلق بالسماح بعودة القيادات التاريخية اللاجئين بالخارج للعودة مرة أخرى، إلى جانب اعتماد اللغة الصومالية من بين اللغات الرسمية للدولة، في إجراءات أقرب لعملية الاستقطاب خاصة في ضوء فشل «أبي أحمد» في دمج جبهة تحرير التيجراي ضمن ترتيبات المشهد السياسي منذ قدومه للسلطة والشروع في هندسة الحياة الحزبية ووضعية الأقاليم بصورة عامة.

* باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

أولاً: التباينات السياسية داخل إقليم الصومال الإثيوبي

يعد الإقليم الصومالي واحد من بين الأقاليم الهامة داخل إثيوبيا خاصة وأن هذا الإقليم قد شهد حرباً بين إثيوبيا والصومال خلال الفترة من 1977 إلى 1978 والتي حققت فيها أديس أبابا انتصاراً كبيراً وقامت بضم الإقليم للأقاليم الصومالية تحت مظلة الحكم الفيدرالي لكنه لا يزال يشهد تطلعاً من جبهة تحرير أوجادين بالدعوى للانفصال عن الحكومة المركزية الإثيوبية والانضمام إلى الصومال.

2. حكومة الإقليم الصومالي الداعمة لأبي أحمد

جاءت حكومة إقليم الصومال الإثيوبي الحالية بقيادة « مصطفي محمد عمر» على ضوء إطاحة «أبي أحمد» لحكومة «عبدي إيلي» رئيس الإقليم السابق. وقد تبنى أبي أحمد سياسة احتواء حكومة الإقليم الصومالي في الائتلاف الحاكم خاصة في ضوء مساعي بعض الأطراف في الإقليم للانفصال قبيل عام 2018، وتجلت عمليات التحييد في تضمين الحزب الديمقراطي الشعبي الصومالي ESPDP ضمن الائتلاف الحاكم تحت مظلة حزب الازدهار الذي أسسه «أبي أحمد» عام 2019، واستكمالاً لعملية الاستقطاب فقد تم اختيار الشخصيات الداعمة لبرنامج أبي أحمد وذلك من خلال تعيين وزير المالية أحمد شيدي رئيساً للحزب و»مصطفي محمد عمر» رئيس الإقليم نائباً لرئيس الحزب» وقد انخرط الحزب في الائتلاف الفيدرالي، علاوة على الدفع في مسار انتخاب «آدم فارخ إبراهيم» - الذي ينحدر من منطقة سيتي بشمال غرب الإقليم الصومالي- كرئيس للمجلس الفيدرالي الإثيوبي «مجلس الشيوخ» في يونيو 2020 ويصبح أول مسؤول صومالي حظى بهذا المنصب وذلك في إطار نهج أبي أحمد لتحييد إقليم الصومال عن دعوات الانفصال علاوة على مساعيه للسيطرة على المؤسسات التشريعية.

ويتمثل التوجه العام الراهن لحكومة إقليم الصومال الإثيوبي بدعم الحكومة المركزية أو الفيدرالية الإثيوبية، ودحض أي محاولات للتحرك سواء سياسياً أو عسكرياً ضد الحكومة الفيدرالية، وجاء آخر تلك الخطوات في الإعلان الرسمي من جانب حكومة إقليم الصومال الإثيوبي في 16 يوليو 2021 بانضمام القوات الخاصة

للإقليم إلى القوات الخاصة للأقاليم الإثيوبية في دعم قوات الجيش الفيدرالي الإثيوبي في مواجهة جبهة تحرير التيجراي ، علاوة على قيام السلطات الأمنية بإقليم الصومال الإثيوبي باعتقال عضوين باللجنة المركزية للجبهة الوطنية لتحرير أوجادين داخل الإقليم وذلك في 23 فبراير 2021، كما تم اعتقال رئيس الإقليم الصومالي السابق «عبد الفتاح محمود» في 14 أغسطس 2021.

1. جبهة تحرير أوجادين الوطنية ONLF: أحد الأحزاب الأصيلة داخل إقليم الصومال الإثيوبي، وقد حققت إدارة أبي أحمد في توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين الجبهة الوطنية لتحرير أوجادين وحكومة أبي أحمد عام 2018، وقد تخلت الجبهة على ضوء ذلك عن الكفاح المسلح على ضوء التفاهمات التي حدثت في أغسطس 2018 وحذفها من قوائم الجماعات الإرهابية بما يُعد مكسباً سياسياً لها، والسماح بعودة الصوماليين الذين تركوا الإقليم في ظل رئاسة عبدي إيلي، وفي ضوء تأزم المشهد السياسي بين الحركات المعارضة في إقليم الصومال الإثيوبي، فإن الموقف السياسي جبهة تحرير أوجادين الوطنية ONLF يتركز حول معارضة حذرة للحكومة الفيدرالية وتجلت في مقاطعة الانتخابات البرلمانية التي تم تأجيلها من يونيو إلى سبتمبر2021، ولعل هذا الانسحاب وعدم المشاركة كان ناجماً عن التجاوزات المختلفة التي قام بها حزب الازدهار – الائتلاف الحاكم- في إقليم الصومال، وعدم إجراء إصلاحات حقيقية في ضوء التفاهمات التي تم التوصل إليها في 2018 مع جبهة تحرير الأوجادين، ونتيجة لذلك فإن الدعوات الانفصالية من جانب تلك الحركة لا زال مطروحاً، وذلك في ضوء تصريحات رئيس الجبهة «عبد الرحمن مهدي» على هامش الانتخابات البرلمانية نهاية سبتمبر2021.

وتقييماً للوضعية السياسية لجبهة تحرير الأوجادين، يمكن القول بأنها تشهد حالة من التراجع تجلى في حالة التخبط التي تشهدها الجبهة كما برز في قرار اللجنة المركزية للجبهة خلال اجتماعاتها في الفترة (21–23 يناير 2021) بالإطاحة برئيس الحركة عبد الرحمن مهدي وتعيين «ريالي حمود» نائب رئيس منطقة سيتي زعيماً مؤقتاً لها وبالرغم من عدم تنفيذ هذا القرار إلا أنه بمثابة تصدعاً داخل الجبهة،

الامر الآخر تجلى في استقالة أعضاء من الحركة كما هو الحال بالنسبة (حسن معلم العضو السابق في اللجنة التنفيذية للجبهة ورئيس مكتب أديس أبابا للحزب – أحمد ياسين أحد الأعضاء التنفيذيين للجبهة)، ونتيجة لذلك فإن الجبهة الوطنية لتحرير الأوجادين تشهد حالة من الفصائل الفرعية المتناقضة في الأهداف وفي تفاعلها مع الحكومة الفيدرالية أهمها فصيل يترأسه «محمد إسماعيل» – مقيم بأستراليا– نائب رئيس الجبهة الوطنية لتحرير الأوجادين الرافض لاتفاق السلام الموقعة مع الحكومة الإثيوبية ولا تزال ترفع ورقة حق تقرير المصيروالانفصال، وفصيل بقيادة «راييل قرر» التي رفضت بصورة قطعية المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي شهدها الإقليم في نهاية سبتمبر 2021.

ثانياً: موقف الصومال وجيبوتي وأرض الصومال من إقليم الصومال

بالنظر للمحيط الإقليمي، نجد أن الصومال من بين الدول الداعمة بصورة أساسية لحكومة إقليم الصومال في ضوء اعتبارات التداخل الاثني المشترك بين الصومال وهذا الإقليم، ولعل التشابكات الأمنية بين الصومال وإثيوبيا تدفع بصورة كبيرة نحو مساندة ودعم حكومة إقليم الصومال وبالتبعية دعم الحكومة الفيدرالية في مواجهة جبهة تحرير التيجراي، ويأتي ذلك في ضوء اعتبارات المقايضة السياسية بين مقديشو وأديسs أبابا، تستهدف من خلالها الصومال بخروج قوات حفظ السلام «أميصوم» التي تشارك فيها إثيوبيا بنحو 4000 جندي مما يُعد مكسباً سياسياً لها خاصة في ضوء رفض الحكومة الصومالية مقترح الاتحاد الأفريقي بتوسيع مهام قوات حفظ السلام الذي يتزامن مع اقتراب نهاية تفويض قوات «أميصوم» داخل الصومال في ديسمبر 2021، خاصة وأن مشاركة قوات أجنبية لإقرار السلام والاستقرار الداخلي بات محل رفض وغير مرحب بها من جانب الفاعلين السياسيين في الصومال.

وبالنظر إلى موقف جيبوتي إلى الصراع داخل إثيوبيا، فقد حظيت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية بدعم من جيبوتي خاصة في ضوء توسع مسرح العمليات وانتقاله إلى عفارة ونقاط التماس مع إقليم الصومال، وبرز ذلك بصورة كبيرة

في التنسيق الذي تم بين الجنرال برهانو جولا رئيس أركان قوات الدفاع الوطني الإثيوبية، ونظيره الجيبوتي في الثامن والعشرين من يوليو 2021 للتأكيد على دعم القوات الجيبوتية للحكومة الإثيوبية والدفع بقواتها لتأمين وتعزيز الدفاع عن الطرق الرئيسية وخاصة خط السكك الحديدة مع إثيوبيا، ولعل هذا التنسيق جاء على خلفية غلق الطرق المؤدية إلى موانئ التصدير والاستيراد في جيبوتي.

وفي ضوء الحديث عن موقف جيبوتي حيال حكومة إقليم الصومال الإثيوبي، نجد انها تتركز بصورة رئيسية في تأمين حدودها وخطوط التماس مع إثيوبيا خاصة الطرق والخطوط التجارية الرئيسية، وهو ما برز بصورة كبيرة في ضوء الحشد العسكري لجيبوتي على طول الحدود الإثيوبية على خلفية ما شهده إقليم الصومال من قيام مليشيات مسلحة تابعة لمنطقة عفر بالقرب من الإقليم وتم مهاجمة بلدة تتبع إقليم الصومال في السابع والعشرين من يوليو 2021، إلى جانب قيام مجموعة من المتظاهرين المنتمين لإقليم الصومال بغلق طريق يربط العاصمة أديس أبابا بميناء جيبوتي البحري، وهو الأمر الذي دفع لحشد قوات جيبوتية لدعم المناطق الحدودية.

وفي التقدير، وبالنظر إلى الموقوفين الرسمي المنخرط في تحالف الحكومة الفيدرالية الحكومية والغير رسمي للحركات المعارضة الداخلية، يمكن القول بأن هناك انشطار رأسي داخل إقليم الصومال الإثيوبي، ما بين موقفين الرسمي لحكومة الإقليم الداعمة للحكومة الفيدرالية والتي تنخرط معها في الائتلاف الحاكم، وما بين الحركات والجماعات الداخلية كما هو الحال بالنسبة لـ «مقاومة الدولة الصومالية» التي تدعم بصورة رئيسية جبهة تحرير التيجراي كما تم توضيح ذلك أعلاه. ومن ثُم فإن هناك ترقب حذر من جانب جبهة تحرير الأوجادين للتطورات المشهد الميداني وإن كان يُمثل فرصة تاريخية لهم في تحقيق أهدافهم للانفصال وحق تقرير المصير، ولكن دون الانخراط العسكري مع جبهة تحرير التيجراي لأسباب تعود للنزاع مع التيجراي التي سيطرة بصورة كبيرة على مدار ثلاثين عام وشهدت تهميشاً لهذا الإقليم، فضلاً عن التشديدات الأمنية المفروضة من جانب حكومة الإقليم حيال كافة الحركات المعارضة داخل الإقليم.

8 إقليم القوميات والشعوب والأمم الجنوبية الإثيوبية.. فصل من فصول الانقسام

شيماء البكش*

تمثل منطقة قوميات وشعوب الأمم الجنوبية الإثيوبية (SNNPRS) مشهدًا من مشاهد الانقسام التي تقف تحديًا أمام تماسك الدولة الإثيوبية. وتتكون منطقة الأمم الجنوبية من 56 قومية، تكونت من دمج خمس مقاطعات بعد انتخابات المجالس الإقليمية في 1992، وتعد من أكبر المناطق الإثيوبية، التي تصل مساحتها إلى 10% من مساحة البلاد. وقد طالبت القوميات بتشكيل دولها الخاصة في الجنوب من أكثر من عقدين من الزمان في عهد الجبهة الثورية، وأعيد طرح القضية مع وصول أبي أحمد للسلطة 2018. وقد استطاعت منطقتين من القوميات الجنوبية بالحصول على الاستقلال، على نحوٍ أصبحت معه إثيوبيا إحدى عشرة ولاية بدلًا من تسع ولايات في السابق، وكذلك فتح الباب أمام مزيد من التقسيم المستقبلي، في ظل الصراع الدائر على شكل الدولة بين الحكومة الفيدرالية بما تحمله من توجهات مركزية في مقابل المدافعين عن الهويات العرقية.

* باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

اندماج اكراهي

هناك تاريخ صراعي بين القوميات والحكومة الفيدرالية التي تسعى إلى قمع رغبات القوميات في الانفصال، وسيداما هي واحدة من القوميات التي لديها مطالب متجذرة تاريخيًا من أجل الانفصال، فقد تمّ ضم سيداما إلى مرتفعات الحبشة في أوائل القرن التاسع عشر، والتي كانت في السابق جزء من منطقة متعددة الأعراق تسمى سيدامو، وساهم هذا الضمّ الإجباري في محاولات مستمرة للاستقلال، وقد ساهموا في التمرد تحت حكم منجستو في الفترة من 1974 حتى 1991. وفي أعقاب نظام "الدرج" تعهدت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي بنقل السلطة إلى الأقاليم عن طريق نظام "الفيدرالية الإثنية". ورغم تطبيق الفيدرالية الإثنية، ظلت شعوب الجنوب مثل بقية الشعوب الإثيوبية تشعر بالتهميش تحت حكم الحركة الديمقراطية الشعبية الإثيوبية الجنوبية (SEPDM)، أحد أعضاء الجبهة الحاكمة آنذاك، والممثل عن منطقة الجنوب.

وفي البداية أنشأت الجبهة الثورية خمس ولايات جنوبية متعددة الأعراق عام 1992 لفترة انتقالية، تمّ جمعتهم في منطقة واحدة هي منطقة الأمم الجنوبية، بهدف خلق ثقل يوازن التفوق العددي لمناطق أورومو وأمهرا. وهو الوضع الذي أثار التحفظ لدى الشعوب والأمم الجنوبية، خاصة مع تمتع عرقيات قد يقل عددها عن عدد بعض عرقيات الجنوب مثل سيداما، بالحكم الذاتي. وفي عام 1997، حاولت الحركة الديمقراطية الشعبية الإثيوبية الجنوبية (SEPDM) الحزب الحاكم السابق في المنطقة الجنوبية، تشكيل منطقة تضم القوميات المجاورة "لولايتا"، بما دفع الأخيرة لخوض صراع مع الحكومة، بدافع الخوف من انصهار الثقافة القديمة لشعب ولايتا.

وفي مطلع الألفية، شهدت منطقة "سيداما" عنفًا متصاعدًا نتيجة مطالبهم بالاستقلال، فشهدت منطقة هواسا، وهي مدينة متنوعة يبلغ عدد سكانها 400 ألف نسمة، وكانت عاصمة الولاية الإقليمية للأمم الجنوبية والمركز الإداري لمنطقة سيداما، والتي شهدت تظاهرات أحبطتها الشرطة في عهد ميليس زيناوي عام 2002، وبعدها بأربعة أعوام أقنع زيناوي قادة المنطقة بتعليق مطالبهم بعد أن صوّت مجلس منطقة سيداما على إقامة ولاية مستقلة.

وفي عام 2018، صوّت 21 مجلسًا للمقاطعات داخل سيداما لصالح الاستفتاء على استقلال المنطقة، وبعدها بعام شهدت المنطقة اضطرابات نظرًا لمماطلة الحكومة الفيدرالية في إجراء الاستفتاء. وفتح هذا الأمر الباب نحو مزيد من الطموحات نحو الاستقلال، بما في ذلك ولايتا تاني أكبر عرقية بعد السيداما في المنطقة.

انقسام مجتمعي

خاضت قوميات كثيرة في الجنوب العديد من الصراعات من أجل الاستقلال، مثل : جوفا وجامو وجوراج وكيفا وولايتا وسيدما. وكانت سيداما هي أكبر العرقيات التي طالبت بالاستقلال، في منطقتها الإدارية، إذ تشكل كل عرقية أغلبية في منطقتها الإدارية. وأعيد إحياء المطالب التاريخية بوصول أبي أحمد للسلطة، بما دفعه لزيارات متكررة والنقاش مع أهالي المنطقة، وقادت حركة " إيجيتو" في سيداما الحملة للضغط من أجل الاستفتاء.

ونظرًا لانتشار طلبات إقامة الدولة، تمّ إنشاء فريق من قبل الحركة الديمقراطية الشعبية الإثيوبية الجنوبية (SEPDM) التي كانت تمثل منطقة الجنوب في الجبهة الثورية، وتوصل الفريق لنتائج غير مرضية، إذ توصل إلى أنه باستثناء سيداما يتم تشكيل المنطقة الجنوبية في منطقة واحدة، وهو ما رفضته باقي القوميات. وفي نوفمبر 2019، صوتت سيداما بأغلبية ساحة على الانفصال لتصبح الولاية الإقليمية العاشرة للاتحاد، بعد أن نقلت إليها حكومة الأمم الجنوبية السلطة في يونيو 2020. وهو ما طرح مسألة إعادة النظر في مطالب باقي القوميات.

وبعد تأسيس حزب الإزدهار في ديسمبر 2019، تمّ تشكيل فريق من قبل " سفراء السلام الوطني " تابعة لمكتب وئيس الوزراء للتحقيق في مطالب الحكم الذاتي. وتوصّل الفريق إلى إعادة تشكيل منطقة الأمم الجنوبية إلى أربع مناطق ومنطقة خاصة واحدة.

ومع ذلك، هذه الخيارات كانت غير مقبولة بالنسبة للناس، فرفض شعب ولايتا تنظيم منطقتهم في ظل منطقة أوموتيك، وطالبوا بمنطقتهم الخاصة مثل سيداما. ورغم مطالب شعب " ولايتا" إلا أن المجلس الفدرالي الإثيوبي في أغسطس 2021

وافق على طلب عدد من المناطق بالإجماع على الاندماج في منطقة واحدة تسمى "المنطقة الجنوبية الغربية"، التي أصبحت الولاية الحادية عشر.

ويعد إعادة تقسيم المنطقة إلى أربعة مناطق متشابهة من حيث الثقافة أحد الحلول التي تقلل من الصراعات بين القوميات المختلفة في اللغة والثقافة، ولم تجد هيكل يجمعها إداريًا ويحقق لها التنمية، فيرى البعض على سبيل المثال أن الأمر يستغرق ثلاثة أيام لشعوب شيكا وبينتش وشيكو حتى الوصول إلى عاصمة الإقليم الجنوبي في هواسا. ورغم ذلك، إلا أن المناطق المقترحة تثير مخاوف الأقليات بها، علاوة على الخلافات التي أثيرت حول عاصمة الإقليم "هواسا"، علاوة على تحدي الموارد المالية الذي تطرحه إعادة تشكيل المنطقة الجنوبية في أربعة مناطق بأربعة إدارات تحتاج إلى موارد وميزانيات جديدة، إلا أنها ستجعل الناس أقرب إلى الإدارة الخاصة بهم. بينما يبرر أنصار الاستقلال، أن ذلك من شأنه زيادة إشراك الناس في السلطة ويقلل التنافس على الموارد، ومن شأنه خلق اعتماد متبادل وتعاون بدلًا من الصراعات الحالية.

ولا تزال الصراعات من أجل الاستقلال مستمرة، ولا تزال بعض المناطق رافضة للتقسيم المقترح من قبل الحكومة إلى أربعة مناطق، وتريد كل قومية منطقتها الخاصة، مثل غوراج وولايتا، بما يشير إلى عدم إمكانية الحفاظ على الوضع الراهن. فشهدت منطقة ولايتا اضطرابات في أغسطس من العام الماضي، للضغط من أجل تقرير المصير، وتصاعد هذا الاحتقان بعد انفصال سيداما، وقد استقال أعضاء مجلس منطقة ولايتا من قوميات الأمم الجنوبية ومجلس الدولة الإقليمي للشعوب الجنوبية. وولايتا هي ثاني مجموعة عرقية في قوميات الجنوب بعد سيداما، ويصل عددهم إلى ستة ملايين، وقاموا بهذا التصعيد بسبب عدم موافقة حكومة الأمم الجنوبية على إجراء الاستفتاء في ديسمبر 2019 بعد عام من تقديم منطقة ولايتا طلب تقرير المصير، مما دفعهم بقيادة حزب "يلجا" المعارض وكذلك حركة ولايتا الوطنية (WNM)، عن منطقة ولايتا، إلى التظاهر ضد الحكومة الفيدرالية، بسبب إجراء سيداما للاستفتاء، بما دفعهم لمطالبة قوات الأمن التابعة للمنطقة الجنوبية بمغادرة ولايتا وأعلنوا في سودو عاصمة المنطقة أنهم سيشكلون دستورًا خاصًا بهم.

صراع دستوري

فتحت التغييرات السياسية في 2018 الباب نحو عودة آمال الانفصال للقوميات المهمشة منذ القدم، ورغم كفالة حقّ تقرير المصير في الدستور الإثيوبي، إلا أن الحكومة الفيدرالية تعمل على تقييد هذا الحق، الذي يفتح الباب على مصراعيه لتفتيت البلاد. فرغم الموافقة على استقلال سيداما وجنوب غرب، إلا أن موقف الحكومة الفيدرالية هو عدم السماح باستقلال الوحدات الإدارية الفيدرالية، إذ أن موقف " أبي أحمد " أن التماسك الإداري يوفر فرصة تفاوضية جماعية وكذلك تعزيز القدرة على حشد الموارد للتنمية. وهذا الموقف لا يعكس حقيقة المشاكل الجذرية للصراع، والافتقار إلى الاستثمار العادل في البنية التحتية وسوء الإدارة من قبل كل الحكومات الفيدرالية.

ويعاني الجنوب من نقص الاستثمار في البنية التحتية، إذ تتركز الاستثمارات في المدن الكبرى مثل هواسا عاصمة ولاية سيداما الآن، وبعض المدن الكبرى الأخرى مثل سودو وأربنا مينش، في حين تفتقر مناطق أخرى مثل جنوب أومو وكيفا وتيبي إلى البنية التحتية. وقد أثار هذا الوضع الرغبة من القوميات الجنوبية بالانفصال، غير أن هذا الانفصال يثير بدوره خلافات بين الولايات والحكومة الفيدرالية بما يتنافى مع الحقوق الدستورية. بل إن هناك انقسامات دول الولاية الواحدة وداخل المنطقة الوحدة حول الموقف من تقرير المصير.

فالآن يعارض ممثلو حزب الازدهار في الجنوب- بعد حلّ الحركة الديمقراطية لجنوب إثيوبيا (SEPDM)- الأهداف الانفصالية، وأصبح هناك صراعات بين الحرس القديم للحركة الديمقراطية في الجنوب وبين المنشقين والرافضين لسياسات أبي أحمد. ورغم مساعي أبي أحمد لفرض المركزية على القوميات والشعوب الإثيوبية، ليس في الجنوب فقط ولكن في كافة الأقاليم، والذي يعد الصراع في تيجراي أبرز انعكاسات تلك الصراعات الممتدة في كافة أنحاء المجتمعات الإثيوبية؛ إلا أن ذلك الوضع لن يحول دون أهمية فتح الحوار والنقاش من أجل تقرير مستقبل الدولة الإثيوبية.

وأخيرًا، فإن الوضع لا يزال متشابك ويواجه مزيد من التشظي بين الأقاليم والقوميات، ومثّل الصراع في تيجراي وجهًا واحدًا من أوجه الصراع الكامن والممتد

داخل المجتمعات الإثيوبية. ومنطقة الجنوب هي واحدة من أزمات ممتدة، تشهد انقسامات وصراعات داخلية حول تقرير المصير، في ظل ضغط حقيقي تشهده حكومة أبي أحمد.

وأثار إعلان سيداما ولاية عاشرة، وكذلك الإعلان مؤخرًا عن تشكيل ولاية جنوب غرب ضمن المنطقة الجنوبية، المزيد من الاحتقان داخل بقية القوميات الجنوبية التي ترغب في تقرير المصير.

ويثير هذا الوضع المزيد من الضغط على أبي أحمد، الذي يسعى إلى إجهاض الحقوق الدستورية للقوميات الإثيوبية بما في ذلك التيجراي. كما أن الصراعات التاريخية والعرقية جعلت من الصعب البقاء في كيان قومي متماسك، وهو الوضع الذي يفرض إعادة النظر في " نظام الفيدرالية العرقية"، وتنظيم مصير الأقليات والقوميات، على نحوٍ يضمن حقوقهم ولا يهدد مصير الاتحاد الإثيوبي إذ كُتب له البقاء.

9 الانقسامات داخل قومية الأوروموحيال سياسات آبي أحمد

أسماء عادل*

تحتوي إثيوبيا على ما يزيد عن 87 قومية مختلفة، وتعد مجموعة الأوروموأكبر الإثنيات الإثيوبية، حيث تشكل نحو 34% من عدد السكان البالغ نحو 103 ملايين نسمة، وهم يتحدثون اللغة الأورومية، ويعملون بالزراعة والرعي. ويركز هذا التقرير على استعراض الانقسامات داخل قومية الأوروموحيال الأزمة الراهنة في إثيوبيا جراء سياسات أبي أحمد على الصعيدين السياسي والعسكري، وفي الأخير استعراض مواقف الأطراف الخارجية من الصراع في أقليم أوروميا.

وتهدد الحرب الأهلية الدائرة حالياً وحدة الدولة الإثيوبية، خاصة في ضوء فشل رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في إدارة التعددية الإثنية خلال سنوات حكمه الماضية، وهو ما تمثل في تدهور العلاقة بين أديس أبابا والأقاليم الإثيوبية، فقد كشف الصراع في إقليم التيجراي عن أزمة حقيقية في علاقة المركز والأطراف في إثيوبيا؛ إذ تشكل الأوضاع المضطربة في العديد من الأقاليم الإثيوبية مصدراً رئيساً لتهديد وحدة الدولة وتماسكها. وفيما يتعلق بقومية الأوروموفنجد أنه على الرغم من الحديث عن قومية الأوروموككتلة متماسكة، إلا أن قومية الأوروموفمنقسمة على الصعيدين السياسي والعسكري تجاه سياسات رئيس الوزراء الإثيوبي حيال الصراع في التيجراي، وفيما يلي سيتم استعراض ذلك:

* باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

أولًا: الصعيد السياسي

نجد أن المنظمة الديمقراطية لشعوب أورومو التي تحولت إلى فرع حزب الازدهار في أورميا جزء من الائتلاف الحاكم، تدعم سياسات أبي أحمد التي ترتكز على استخدام القوة حيال تجاه أزمة التيجراي، إلا أن تلك السياسة لم تسفر الحرب التي شنَّها رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" عن حسم الحرب لصالحه وتوطيد أركان حكمه. ونجد أن هذه الاحزاب تجتمع على رفض نظام الفيدرالية الإثنية وكافة الترتيبات الدستورية التي يستند إليها، والارتكاز على هوية وطنية بعيدًا عن الإثنية الضيقة.

لكن في المقابل تشكل تحالف يجمع بين جبهة تحرير الأورومو والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي. ويسعى تحالف التيجراي والأورومو للوصول إلى ترتيبات سياسية مستقبلية، كجبهة معارضة قوية، ليس فقط ضد الحكومة الحالية، ولكن ضد أي جهة سياسية تحاول عرقلة مشروع الفيدرالية الإثنية. على الرغم من التغييرات العديدة التي حدثت في الحرب الإثيوبية منذ بدايتها، كان الحدث الأكثر أهمية هو التغيير الهيكلي الذي حدث في 5 نوفمبر2021 بالإعلان الرسمي عن تشكيل الجبهة المتحدة للقوات الفيدرالية والكونفدرالية الإثيوبية (UFEFCF).. ونجد إن إنشاء الجبهة المتحدة للقوات الفيدرالية والكونفدرالية الإثيوبية هو دليل على تطور الصراع في إثيوبيا إلى مستويات أكثر تقدمًا، وتهدف الجبهة تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الاستراتيجيات بهدف موحد للإطاحة بأبي أحمد.

كما أصدر مجلس الأورومو الفيدرالي (OFC) بيانًا في نوفمبر 2021، كرر فيه الدعوات إلى حل سلمي لما وصفه بحرب يمكن تجنبها تدور رحاها في جميع أنحاء البلاد. أدرج OFC الخطوات التي يجب اتخاذها على الفور لإنقاذ البلاد من التفكك والمنطقة بأكملها من زعزعة استقرار محتملة، من بينها التشكيل الفوري لحكومة مؤقتة لمدة 6-3 أشهر مع تفويض للحفاظ على القانون والنظام، والقيام برسم خارطة طريق مشتركة وتسهيل عمليات الحوار الوطني. خلال ولاية الحكومة المؤقتة، ستبدأ جميع الأطراف مفاوضات تشكيل حكومة انتقالية شاملة تستمر 18 شهرًا. وقال المكتب إنه لن يتم استبعاد أي من أصحاب المصلحة الرئيسيين من هذه المفاوضات في تلميح لضرورة لم الشمل وتجنب الطريق الحالي المحفوف

بالمخاطر الذي تحول إلى طريق مسدود سياسيا مما دفع البلاد إلى حافة الانهيار المحتمل. وبالرغم من ذلك ذكر البيان أن الحزب الحاكم الحالي وقادته ليسوا من الجرأة الكافية لاتخاذ تدابير إيجابية ملموسة، كون الأخطار تلوح في الأفق على أرض إثيوبيا ولم يتخذوا أي تدابير لمنعها. ولمواجهة الخطر الوشيك، تم التأكيد بقوة أن الحل السلمي هو الدواء الشافي للأزمات الإثيوبية الحالية.

ثانيًا: الصعيد العسكري

منذ وقت مبكر أرسلت حكومة إقليم أوروميا تعزيزات عسكرية من قواتها الخاصة لمساندة الجيش الفدرالي الإثيوبي في مواجهة قوات جبهة تحرير تجراي. لكن في المقابل ظهرت الشراكة بين جبهة تحرير شعب تيجراي وجيش تحرير أورومو، الأمر الذي جاء بعد أن قام البرلمان الفدرالي بتصنيف جيش تحرير أورومو وجبهة تحرير تيجراي كمنظمتين إرهابيتين في شهر مايو 2021. وفيما يتعلق بالعمليات العسكرية المشتركة، فقد تعاونت قوات دفاع تيجراي TDF و وجيش تحرير أورومو OLA في سلسلة من المعارك العسكرية التي بدأت في أواخر أكتوبر 2021 الجيش الإثيوبي.

وبحلول أوائل أكتوبر 2021، استعادت TDF تحالف قوات دفاع تيجراي السيطرة على جزء كبير من منطقة تيجراي وأجزاء من منطقة أمهرا، في حين أن السلطات الفيدرالية الإثيوبية فرضت حصارًا على المساعدات الإنسانية لمنطقة تيجراي، كما سيطرت جبهة تحرير تيجراي وحليفها جيش تحرير الأورومو على مدينتي «كومبولتشا» و«ديسي» في شهر نوفمبر 2021، الواقعة بإقليم أمهرا شمال العاصمة الأثيوبية، كما سيطر التحالف على مدينة «كيميسي – Kemise» التي تبعد عن العاصمة الأثيوبية أديس أبابا بمقدار 320 كيلو متر، واتبع ذلك تهديد من المتحدث باسم جيش تحرير أورومو، بالاستيلاء على العاصمة معتبراً أن الأمر مسألة أشهر إن لم يكن أسابيع، ورداً على ذلك الهجوم أطلقت الحكومة الأثيوبية حالة نفير عام في البلاد مخاطبة العسكريين والمدنيين للدفاع عن العاصمة.

والجدير بالذكر أن، للمنظمتين تاريخ من التحالف العسكري والسياسي فقبل وقت قصير من الإطاحة بحكومة العقيد منجستو هايلي ميريام، أقامت المنظمتان

تحالفًا، لكنه لم يدم. اختلفت جبهة تحرير أورومو مع جبهة تحرير شعب تيجراي بعد عام تقريبًا من تولي الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبي، التي كانت تسيطر عليها جبهة تيجراي السلطة في عام 1991. بعد ذلك بوقت قصير، اضطرت منظمة أورومو التي يبلغ عمرها نصف قرن إلى الفرار من مركز القوة الإثيوبي لقيادة نشاط حرب عصابات قصير في الجزء الجنوبي الشرقي والجنوب الغربي من إثيوبيا، وهو وضع لم يدم طويلاً حيث واجهت جبهة تحرير أورومو هزيمة مدمرة من الحكومة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي. وأعقبت الهزيمة العسكرية إجراء قانوني من جانب جبهة تحرير تيجراي وهي في سدة الحكم، وتم حظر جبهة تحرير أورومو باعتبارها منظمة إرهابية.

وفي الختام، يمكن القول تبدو فرص استعادة دولة إثيوبية موحدة متماسكة ضئيلة للغاية بعد أن أضحى عدم الاستقرار وزعزعة الأوضاع الداخلية هو النتاج الطبيعي للتحديات المرتبطة بمشروع الدولة الوطنية في إثيوبيا، والتي تراكمت طوال الأمد في العقود الماضية، وزاد منها فشل النخبة السياسية في إيجاد مخرج حقيقي لمعالجة تلك الانقسامات للحيلولة دون تفاقمها والانزلاق في الفوضى.

لم يكن تفجر الصراع في إقليم تيجراي في نوفمبر 2020 أمراً مفاجئاً، إذ سبقه تصاعد في موجات العنف متعددة الأبعاد لأكثر من خمس سنوات، كشفت عن العديد من مظاهر الوهن في بنية الدولة الإثيوبية وفي النموذج السياسي الذي تم تبنيه منذ مطلع التسعينيات والقائم على الفدرالية الإثنية بما تضمنته من اختلالات متعددة. ومع استهلاك مختلف الأطراف في إثيوبيا الحلول السياسية للأزمات المتراكمة واحداً تلو الآخر، تسبب إجراء حكومة إقليم تيجراي الانتخابات الإقليمية في سبتمبر من العام في التعجيل بتفجر الصراع في الإقليم.

وعلى الرغم من أن التصور الأصلي لحرب تيجراي لدى الحكومة الفدرالية في أديس أبابا كان قائماً على شن عملية خاطفة لإسقاط حكومة الإقليم والسيطرة على كامل مساحته وتنصيب حكومة جديدة موالية في أضيق نطاق زمني ممكن، حالت العديد من العوامل الجغرافية والسكانية والعسكرية دون تحقق هذا التصور على أرض الواقع. وبالتوازي مع إجراء الانتخابات العامة في نهاية يونيو من العام نفسه استعادت القوات التابعة لجبهة تحرير تيجراي السيطرة على مدينة ميكيلي عاصمة الإقليم وغالبية مدنه الرئيسية لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الصراع تبادلت فيها أطرافه مواقع الدفاع والهجوم. وفي اللحظة الراهنة، يبدو الصراع في إثيوبيا مقبلاً على مرحلة من التهدئة، لا يمكن التنبؤ الدقيق بمآلاتها النهائية في ظل الفرص الكبيرة للانتكاس.

على هذا الأساس، آثر المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية أن يجمع في إصدار واحد كل ما أنتجه خبراء وباحثي المركز من أوراق متعددة تابعت الحرب في تيجراي منذ بدايتها المبكرة، مع تعزيز هذا الإنتاج بمواد إضافية تنشر للمرة الأولى تغطي مختلف مراحل وأبعاد الصراع الذي شهدته إثيوبيا منذ خريف 2020.

ISBN 978-977-86081-4-4
9 789778 608144